



جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

**فعالية المقاييس المحاسبية والنقدية في تقييم الأداء
في المنشآت الفندقية
(دراسة تطبيقية)**

**بحث معد لنيل درجة الماجستير في المحاسبة
إعداد الطالب
سامر أحمد**

**إشراف
الأستاذ الدكتور صافي فلوح
المشرف المشارك
الدكتور علي يوسف**

٢٠١١ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا
إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ.}

صدقَ الله العظيم

(سورة البقرة، الآية ٣٢)

الإهداء

إلى الغالي الذي وهب حياته وصحته في سبيل أسرته لتحيا دائماً
حياة كريمة.... إلى مصدر ثقتي واعتزازي....

والذي حفظك الله

إلى العين الساهرة...إلى نبع الحنان الذي لا ينضب....إلى من
تنحني أما عظمتها الهامات....إلى أعظم أم في هذه الدنيا....

أمي الحبيبة أدامك الله

إلى من تقاسمت معهم هموم الدنيا وأفراحها....إلى من عشت معهم
صدق المحبة والعطاء....إلى نور المحبة في حياتي....

أخوتي

إلى كل من أحبني وأحب أن يراني في هذا الموقف البهيج....

أصدقائي

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

نوقشت هذه الرسالة

من قبل السادة أعضاء لجنة الحكم والمناقشة التالية أسماؤهم:

الدكتور صافي فلوح

الأستاذ في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق - عضواً مشرفاً

الدكتور بطرس ميالة

الأستاذ في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق - عضواً

الدكتور غسان ابراهيم

المدرس في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق - عضواً

وأجيزت يوم الأربعاء بتاريخ ٢٠١١ / ٨ / ١٧

شكر وتقدير

يتوجه الباحث بالشكر إلى الله العليّ القدير على عظيم نعمته وتوفيقه في إعداد وإنجاز هذا البحث.

واعتزافاً بالجميل يتقدم الباحث بخالص شكره وتقديره لأستاذه الأستاذ الدكتور صافي فلوح الأستاذ في كلية الاقتصاد جامعة دمشق، على قبول سيادته الإشراف على هذا البحث وعلى ما بذله من جهد عظيم ووقت ثمين في رعاية البحث وتوجيه الباحث في إعداد هذا البحث وإنجازه بالصورة النهائية فقد كان خير مشرف ومعين جزاه الله عن الباحث كل خير، كما يتقدم الباحث بخالص الامتنان والشكر لأستاذه الدكتور علي يوسف المدرّس في جامعة دمشق، على قبول سيادته الإشراف على هذا البحث منذ اللحظات الأولى لإعداده حتى إنجازه بالصورة النهائية فقد كان لملاحظاته وتوجيهاته بالغ الأثر في إنجاز البحث جزاه الله عن الباحث كل خير.

ويتوجه الباحث بالشكر والتقدير إلى الأساتذة الدكاترة أعضاء لجنة الحكم على تفضلهم وقبولهم الاشتراك في الحكم على هذا البحث وعلى ما بذلوه من وقت وجهد في قراءته ومناقشته وإغناءه بملاحظاتهم ومداخلاتهم.

ويتقدم الباحث بخالص الشكر إلى جميع الأساتذة في الكلية- كلية الاقتصاد، جامعة دمشق- على ما قدموه للباحث من علم وتوجيه ساهم في إغناء هذا البحث، وفي النهاية يتوجه الباحث بالشكر إلى جميع من قدم له المساعدة في توفير بيانات ومتطلبات هذا البحث.

والله ولي الأمر والتوفيق

الباحث

التصريح

أصّرّح أن هذه الدراسة وعنوانها: "فعالية المقاييس المحاسبية والنقدية في تقييم الأداء في المنشآت الفندقية – دراسة تطبيقية" غير مقتبسة أو منقولة أو محرّفة من أي عمل علمي آخر، ولم يسبق أن قبلت للحصول على أية شهادة أو درجة علمية.

الباحث: سامر أحمد

التوقيع:

التاريخ:

المحتويات

(١١-١)	<u>الفصل الأول: الإطار العام للبحث</u>
١	١-١ : مقدمة.....
٣	٢-١ : مشكلة البحث.....
٣	٣-١ : الدراسات والأبحاث السابقة ذات الصلة.....
١٠	٤-١ : أهمية البحث.....
١٠	٥-١ : أهداف البحث.....
١٠	٦-١ : فروض البحث.....
١١	٧-١ : منهجية
١١	البحث.....
(١٢-٤٤)	٨-١ : محددات البحث.....
١٣	<u>الفصل الثاني: طبيعة قياس وتقييم أداء المنشآت الفندقية</u>
١٤	<u>المبحث الأول: الصناعة الفندقية: المفهوم والخصائص والتصنيف</u>
١٦	١-١-٢ : مفهوم الصناعة
١٦	الفندقية.....
١٩	٢-١-٢ : خصائص وأهمية الصناعة
٢٠	الفندقية.....
٢٠	١-٢-١ : خصائص الصناعة
٢١	الفندقية.....
٢٦	٢-٢-١ : أهمية الصناعة الفندقية
٢٨	
٣٠	٣-١-٢ : تصنيف وأقسام
٣١	الفندق.....
٣٤	١-٣-١ : تصنيف
٣٥	الفنادق.....
٣٥	٢-٣-١ : أقسام
٣٦	الفندق.....
٣٨	<u>المبحث الثاني: طبيعة القوائم المالية في المنشآت الفندقية</u>

٤٠	٢-١: قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)
٤٠	
٤٢	٢-٢: قائمة
(٩٦-٤٥)	الدخل.....
٤٦	٢-٣: قائمة التدفقات
٤٧	النقدية.....
٥٠	<u>المبحث الثالث: تقييم الأداء في المنشآت الفندقية</u>
٥٦	٢-٣-١: مفهوم وأهداف تقييم
٥٦	الأداء.....
٥٩	٢-٣-١-١ مفهوم يوم تقييم
٥٩	الأداء.....
٦٠	٢-٣-١-١ : العلاقة بين الرقابة وتقييم الأداء.....
٦٠	٢-٣-١-٢ أهداف داف تقييم
٦٤	الأداء.....
٦٤	٢-٣-٢: قواعد وخطوات تقييم
٦٧	الأداء.....
٧٠	٢-٣-١: القواعد الأساسية لتقييم
٧٥	الأداء.....
٧٦	٢-٣-٢: خط وات تقييم
٧٦	الأداء.....
٧٨	<u>الفصل الثالث: مفهوم وطبيعة مقاييس الأداء المحاسبية والنقدية</u>
٨١	<u>المبحث الأول: مفهوم وطبيعة مقاييس الأداء المحاسبية</u>
٨٢	٣-١-١: طبيعة أساس الاستحقاق المحاسبي
٨٣	وخصائصه.....
٨٤	٣-١-٢: الخصائص النوعية للمعلومات
٨٧	المحاسبية.....
٨٧	٣-١-٣: مقاييس الأداء المحاسبية ودورها في تقييم
٨٩	الأداء.....

٩٣	١-٣-١: الدخل المحاسبي.....
(١٤١-٩٧)	١-٣-٢: المؤشرات المالية لتقييم الربحية في المنشأة.....
٩٨	١-٣-٢-١: ربحية.....
٩٩	المبيعات.....
٩٩	١-٣-٢-٢: ربحية.....
١٠٣	المستثمرة.....
١٠٧	١-٣-٢-٢-١: معدل العائد
	المحاسبي.....
١٠٨	١-٣-٢-٢-٢: معدل العائد المحاسبي وتقني
١١٢	الأداء.....
١١٣	١-٣-٢-٢-٣: مزايا وعيوب معدل العائد
١١٥	المحاسبي.....
١٢١	١-٣-٣: المؤشرات المالية لتقييم السيولة في
١٢٣	المنشأة.....
١٢٤	١-٣-٤: المؤشرات التشغيلية الخاصة بالمنشآت
١٢٦	الفندقية.....
	<u>المبحث الثاني: مفهوم وطبيعة مقاييس الأداء النقدية.....</u>
١٣٠	١-٢-٣: المحاسبة عن التدفقات النقدية والأساس النقدي.....
١٣٠	١-٢-١: ماهية التدفقات
١٣٠	النقدية.....
١٣١	١-٢-٢: الأساس
١٣٢	النقدي.....
١٣٤	١-٢-٢: أهمية وأهداف قائمة التدفقات النقدية.....
(١٣٧-)	١-٢-٢-١: تعريف قائمة التدفقات
(١٤١)	النقدية.....
(١٤٢-)	١-٢-٢-٢: أهداف قائمة التدفقات
(١٤٨)	النقدية.....
١٤٢	١-٢-٢-٣: أهمية قائمة التدفقات
١٤٧	

٣-٢-٣: مقاييس الأداء النقدية ودورها في تقييم الأداء.....

٣-٢-٣: مقاييس تقييم جودة أو نوعية أرباح

المنشأة.....

٣-٢-٣: مقاييس تقييم

السيولة.....

العلاقة بين الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية.....

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية.....

المبحث الأول: لمحة عامة عن فندق ميرديان دمشق.....

١-١-٤: أسس إعداد القوائم المالية في فندق ميرديان

دمشق.....

١-٢-٤: أهم السياسات المحاسبية المتبعة في فندق ميرديان

دمشق.....

١-٣-٤: النسب الفندقية الخاصة (التشغيلية)

.....

المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.....

١-٢-٤: اختبار الفرضية الأولى: لا تعتبر المقاييس النقدية أفضل من المقاييس

المحاسبية في تقييم جودة الأرباح في المنشأة.....

١-٢-٤: متغيرات الدراسة لهذه الفرضية.....

١-٢-٤: نتائج تحليل الارتباط.....

١-٢-٤: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد.....

١-٢-٤: اختبار الفرضية الثانية: لا تعتبر المقاييس النقدية أفضل من المقاييس

المحاسبية في تقييم سيولة المنشأة وقدرتها على السداد.....

١-٢-٤: متغيرات الدراسة لهذه الفرضية.....

.....

١-٢-٤: نتائج تحليل الارتباط.....

.....

١-٢-٤: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد.....

١-٢-٤: اختبار الفرضية الثالثة: لا تعتبر التدفقات النقدية أفضل من الأرباح

المحاسبية من حيث القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.....

٧	المقاييس المحاسبية والنقدية المستخدمة لتقييم جودة أرباح الفندق	١٠٨
٨	المقاييس المحاسبية لتقييم جودة الأرباح في فندق ميرديان دمشق	١٠٩
٩	المقاييس النقدية لتقييم جودة الأرباح في فندق ميرديان دمشق	١٠٩
١٠	نتائج تحليل الارتباط بيرسون بين المقاييس المحاسبية والنقدية وبين مقياس صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول	١١٣
١١	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط من صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول والمقاييس المحاسبية	١١٦
١٢	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط من صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول والمقاييس النقدية	١١٧
١٣	نتائج الانحدار الخطي المتعدد صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول والمقاييس المحاسبية والنقدية	١٢٠
١٤	المقاييس المحاسبية لتقييم السيولة في فندق ميرديان دمشق	١٢١
١٥	المقاييس النقدية لتقييم السيولة في فندق ميرديان دمشق	١٢١
١٦	نتائج تحليل الارتباط بيرسون بين المقاييس المحاسبية والنقدية وبين مقياس حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	١٢٤
١٧	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط من مقياس حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول والمقاييس النقدية	١٢٧
١٨	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط من مقياس حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول والمقاييس المحاسبية	١٢٧
١٩	نتائج الانحدار الخطي المتعدد من مقياس حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول والمقاييس المحاسبية والنقدية	١٢٩
٢٠	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الفرضية الثالثة	١٣١
٢١	نتائج الانحدار الخطي البسيط للتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية	١٣٣

	ومتغيرات الأرباح المحاسبية	
٢٢	نتائج الانحدار الخطي البسيط للتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ومتغيرات التدفقات النقدية	١٣٥

ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين مقاييس تقييم الأداء المحاسبية والنقدية، ودورها في تقييم أداء المنشآت الفندقية من خلال قدرتها على تقييم جودة الأرباح وتقييم السيولة والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية في تلك المنشآت، وذلك بالتطبيق على فندق ميريديان دمشق

للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨، وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي الجاهز SPSS باستخدام أسلوب تحليل الارتباط وأسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد في تحليل البيانات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين مقياس (صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول) كمقياس لقدرة الفندق على تحقيق الأرباح وبين مقياس العائد المحاسبي كأحد المقاييس المحاسبية علاقة قوية ومعنوية إحصائياً، كما أنه توجد علاقة ارتباط معنوية إحصائياً مع مقياس النقدية التشغيلية، كما أنه توجد علاقة ارتباط قوية ذات معنوية إحصائية بين مقياس حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول لمقياس لقدرة الفندق على السداد وبين المقاييس المحاسبية المستخدمة في تقييم السيولة في الفندق.

كما أن المقياسين معدل العائد المحاسبي و مقياس العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية يفسران ١٠٠٪ من التغيرات الحاصلة في قدرة الفندق على تحقيق الأرباح، ومؤشر التداول هو أفضل المقاييس المحاسبية والنقدية في تفسير قدرة الفندق على السداد.

كما أن للأرباح المحاسبية قدرة عالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وهي بذلك تعتبر أفضل من التدفقات النقدية الحالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

وأوصت هذه الدراسة بضرورة إقامة معاهد خاصة بتأهيل وتدريب الكوادر المتخصصة للعمل في المنشآت الفندقية بشكل يؤدي إلى زيادة كفاءة الإدارات والكوادر في الفنادق، ووجوب إعطاء قائمتي الدخل والتدفقات النقدية المزيد من الاهتمام والدراسة لإبراز دورهما لمتخذي القرارات وللجهات المستخدمة للقوائم المالية المنشورة، وإبلاء المقاييس المحاسبية المعدة على أساس الاستحقاق أهمية حيث اتضح أن المقاييس المعدة على أساس الاستحقاق هي الأكثر قدرة بشكل عام على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وتقييم قدرة المنشأة على السداد.

كما أوصت بالاعتماد على المقاييس المحاسبية والنقدية معاً في تقييم الأداء في المنشآت الفندقية، نظراً لأهمية هذه المقاييس في تقييم كفاءة وفعالية النشاط الفندقية، انطلاقاً من البيانات والمعلومات التي توفرها القوائم والتقارير المالية، والعمل على تطوير إطار متكامل للرقابة وتقييم الأداء في الفندق موضع الدراسة من خلال الاستفادة من المزايا التي تحققها المقاييس المحاسبية والنقدية.

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية

يتناول الباحث في هذا الفصل الجزء التطبيقي من الدراسة، والذي يشمل جمع وتحليل البيانات المطلوبة للدراسة التطبيقية، وتحديد المقاييس المحاسبية والنقدية التي تستخدم في تقييم الأداء في المنشآت الفندقية والتي ستدخل ضمن الاختبارات الإحصائية لفروض الدراسة، وقد استخدم الباحث البرنامج الإحصائي الجاهز SPSS (حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية، Statistical Package for Social Science) الإصدار رقم (١٠) في إجراء جميع الاختبارات التي قام بها في الدراسة التطبيقية.

ويتناول الباحث هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: لمحة عامة عن فندق ميريديان دمشق

المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

المبحث الأول:

لمحة عامة عن فندق ميريديان دمشق

فندق ميريديان دمشق هو فندق من الدرجة الأولى مملوك لوزارة السياحة في الجمهورية العربية السورية (المالك) ويدار من قبل شركة فنادق ميريديان – شركة مغفلة – (المكلف بالإدارة) وذلك اعتباراً من ١٦/١١/١٩٧٦ ولمدة (٢٠) عام تنتهي في ٣١/١٢/١٩٩٦، وذلك وفقاً لعقد الإدارة المبرم في ٧/٣/١٩٧٣ وقد تم تمديد مدة عقد الإدارة لمدة عشر سنوات أخرى تنتهي في ٣١/١٢/٢٠٠٦، وتم بعد ذلك تمديد عقد إدارة فندق ميريديان دمشق مع شركة ستاروود وبنفس شروط عقد الإدارة الأساسي وملحقاته عدة مرات لغاية ٣١/١٢/٢٠٠٨، حيث انتهى عقد إدارة فندق ميريديان دمشق مع شركة ستاروود في ٣١/١٢/٢٠٠٨ وقامت وزارة السياحة مالكة الفندق بتاريخ ٦/١٢/٢٠٠٨ بإبرام عقد إدارة جديد مع شركة ديديمان تورزم ياتيريملارى آ.س لإدارة الفنادق اعتباراً من تاريخ استلامها للفندق بتاريخ ٣١/١٢/٢٠٠٨ ولمدة اثنا عشر عاماً قابلة للتجديد لمدة عشر سنوات أخرى بموافقة الطرفين، ووفقاً لشروط وبنود جديدة يتم الاتفاق عليها ليصبح اسم الفندق (فندق ديديمان دمشق) اعتباراً من ١/١/٢٠٠٩، وينص العقد على أن جميع الضرائب والرسوم والذمم المالية وأي تكاليف وأي مبلغ نشأ عن أعمال إدارة الفندق السابقة (أثناء إدارة شركة ميريديان) تتحملها وزارة السياحة السورية (المالك) دون الرجوع إلى شركة ديديمان تورزم ياتيريملارى آ.س (المكلف بالإدارة) في أي مبلغ منها مهما كان مصدرها أو سببها فيما عدا الحقوق العمالية.

ويتناول الباحث في هذا المبحث النقاط التالية:

- ٤-١-١: أسس إعداد القوائم المالية في فندق ميريديان دمشق.
- ٤-١-٢: أهم السياسات المحاسبية المتبعة في فندق ميريديان دمشق.
- ٤-١-٣: النسب الفندقية الخاصة (التشغيلية).

٤-١-١: أسس إعداد القوائم المالية في فندق ميريديان دمشق:

١. يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية وطبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.
 ٢. تم إعداد وعرض البيانات المالية بالليرة السورية.
 ٣. التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة:
- إن إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراسات ذات أثر في تطبيق السياسات وكذلك على أرصدة الأصول والالتزامات المالية في تاريخ القوائم المالية، وكذلك على قيم الإيرادات والمصروفات لذلك قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات. وتخضع التقديرات وما يتعلق بها من افتراضات للمراجعة بصورة مستمرة كما يتم إثبات التغيرات في التقديرات المحاسبية في الفترة التي حدث فيها التغيير وأية فترات مستقبلية.

٤-١-٢: أهم السياسات المحاسبية المتبعة في فندق ميريديان دمشق:

- ١-٢: تحقق الإيراد: يتم إثبات الإيراد بمجرد تأدية الخدمة للزبائن من رواد الفندق.
- ٢-٢: ترجمة العملات الأجنبية: تمسك حسابات الفندق بالليرة السورية (العملة الوظيفية للفندق)، وترجم المعاملات الأجنبية إلى الليرة السورية بأسعار الصرف السائدة وقت التعامل. وفي تاريخ الميزانية يتم ترجمة أرصدة الموجودات والمطالبات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية على أساس أسعار الصرف المعلنة في ذلك التاريخ من البنوك التي يتعامل معها الفندق، وتدرج فروق القطع الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل.
- ٣-٢: الأدوات المالية: الأدوات المالية للفندق من غير المشتقات المالية تشمل العملاء والأرصدة المدينة الأخرى والمستحق على الأطراف ذوي العلاقة والنقدية وما في حكمها والموردين والأرصدة الدائنة الأخرى وأتعاب الإدارة المستحقة والمستحق للأطراف ذوي العلاقة. يتم الاعتراف المبدئي للأدوات المالية من غير المشتقات المالية بقيمتها العادلة مضافاً إليها – بالنسبة للمشتقات التي لا يمكن قياسها بالقيمة العادلة كربح أو خسارة – أية تكاليف أخرى متعلقة بالاقتناء، ويتم قياس الأدوات المالية من غير المشتقات المالية في ما بعد الاعتراف المبدئي بالتكلفة المعدلة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة ناقصاً أية انخفاض في القيمة. النقدية وما في حكمها تشمل الأرصدة النقدية وأرصدة الحسابات الجارية والشيكات تحت التحصيل والودائع لأجل لدى البنوك.
- ٤-٢: المخزون: يتم تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة الاستردادية أيهما أقل ويتم تقييم المنصرف منه طبقاً لسياسة المتوسط المتحرك ناقصاً قيمة المخزون التالف والراكد.

٥-٢: قائمة التدفقات النقدية: يتبع الفندق الطريقة غير المباشرة عند إعداد قائمة التدفقات النقدية حيث يتم تسوية صافي الربح أو الخسارة بأثر المعاملات ذات الطبيعة غير النقدية وأية أصول مؤجلة متعلقة بمتحصلات بالماضي وكذلك المستحقات المتعلقة بمدفوعات بالمستقبل وبنود الإيرادات والمصروفات ذات العلاقة بالتدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار أو التمويل وذلك لتحديد صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل.

٦-٢: العملاء والأرصدة المدينة الأخرى: تظهر أرصدة العملاء والأرصدة المدينة الأخرى بالتكلفة المطفأة ناقصاً أي انخفاض في قيمتها في تاريخ القوائم المالية.

٧-٢: الموردون والأرصدة الدائنة الأخرى: تظهر أرصدة الموردون والأرصدة الدائنة الأخرى بالتكلفة المطفأة في تاريخ القوائم المالية، كما يتم الاعتراف بالمستحقات بالقيم المتوقع سدادها مقابل البضائع التي تم استلامها والخدمات التي تم أدائها.

٨-٢: الانخفاض في قيمة الأصول:

٨-٢-١: الأصول المالية:

• يقوم الفندق بإجراء إعادة دراسة وفحص للأرصدة الدفترية للأصول في تاريخ القوائم المالية من أجل تحديد ما إذا كان هناك مؤشر موضوعي لانخفاض في قيمة تلك الأصول، يتم الاعتراف بالانخفاض في قيمة الأصل في حالة وجود مؤشر موضوعي بأن حدثاً أو أكثر كان له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذا الأصل.

• يتم تقدير قيمة الانخفاض في تكلفة الأصل المحسوب على أساس التكلفة المعدلة بالفرق بين قيمته الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المحسوبة على أساس معدل الفائدة الفعال.

• يتم دراسة قيم الأصول المالية الهامة نسبياً على أساس فردي، كما يتم فحص ودراسة باقي الأصول المالية وتصنيفها في مجموعات تحمل نفس عوامل الخطر.

• يتم تحميل قائمة الدخل بكافة خسائر الانخفاض في القيمة.

• يتم الاعتراف بالزيادة في قيمة الأصول، والتي سبق تخفيضها بقائمة الدخل إذا كانت الزيادة متعلقة بحدث ظهر بعد الاعتراف بالانخفاض في قيمة الأصل. يتم إدراج الزيادة في قيمة الأصل بالنسبة للأصول المالية التي تم قياسها بالتكلفة المعدلة بقائمة الدخل.

٨-٢-٢: الأصول غير المالية: يتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول غير المالية في تاريخ القوائم المالية لتحديد ما إذا كان هناك انخفاض في قيمة تلك الأصول، وفي حال وجود أي مؤشر على الانخفاض يتم تقدير القيمة الإستردادية لذلك الأصل.

القيمة الإستردادية للأصل أو وحدة توليد النقدية تتمثل في قيمته الإستخدامية أو قيمته العادلة ناقصاً تكلفة إتمام عملية البيع - أيهما أكبر - ويتم تقدير القيمة الإستخدامية عن طريق خصم التدفقات النقدية المالية المستقبلية المتوقعة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم قبل الضريبة يعكس سعر السوق الحالي لوحدة النقد والمخاطر المتعلقة بهذا الأصل. ولغرض القيام باختبار الانخفاض في قيمة الأصول، يتم تجميع الأصول في أصغر مجموعة من الأصول التي يتم من خلالها توليد تدفقات نقدية من الاستعمال الاعتيادي والتي تكون مستقلة بشكل ملحوظ عن باقي الأصول أو مجموعات الأصول الأخرى (وحدة توليد النقدية). يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة في حالة زيادة القيمة الدفترية للأصل أو وحدة توليد النقدية عن القيمة الإستردادية المقدرة للأصل، يتم إدراج خسائر الانخفاض في القيمة بقائمة الدخل.

٩-٢: المخصصات: يتم تكوين مخصصات للالتزامات القائمة، سواء كانت قانونية أو على أساس موضوعي بحكم التطبيق العملي وذلك عن أحداث تمت في الماضي، ومن المرجح حدوث تدفق خارجي مستقبلي لمنافع اقتصادية لتسوية هذه الالتزامات.

يتم تحديد هذه المخصصات عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية بمعدل الفائدة قبل الضريبة الذي يعكس سعر السوق الحالي لوحدة النقد والمخاطر المتعلقة بهذا الالتزام.

١٠-٢: المشروعات قيد التنفيذ: يتم رسملة المبالغ المدفوعة من حساب أعمال التجديد والإحلال في الفندق إلى أن يتم استكمالها وبعد ذلك يتم خصمها من مخصص تبديل وتجديد المفروشات، ويتم رسملة أعمال التحسينات والتبديلات المعتادة للاستثمار لحين الانتهاء من كافة الأعمال والتجهيزات وتتهلك بداية من بدء استخدامها في الاستثمار.

١١-٢: حصة المالك في الأرباح وأتعاب الإدارة:

طبقاً لعقد الإدارة وتعديلاته يتم توزيع الناتج القائم لاستثمار المؤسسة - الفندق (صافي الدخل) عن كل سنة مالية خلال مدة العقد بين المالك والمكلف بالإدارة على النحو التالي:

(٨٧٪) من الناتج القائم لاستثمار المؤسسة - الفندق (صافي الدخل) لصالح المالك.

(١٣٪) من الناتج القائم لاستثمار المؤسسة - الفندق (صافي الدخل) لصالح المكلف بالإدارة.

١٢-٢: مخصص تبديل وتجديد المفروشات والتجهيزات:

طبقاً لعقد الإدارة وتعديلاته، يتم تكوين مخصص لتبديل وتجديد المفروشات والتجهيزات بنسبة (٣٪) من رقم الأعمال (إجمالي الإيرادات)، ويتم الصرف في حدود هذا المخصص بدون موافقة المالك. وقد تم تعديل نسبة الاقتطاع المجنبه لمخصص تبديل وتجديد المفروشات والتجهيزات لتصبح (٦٪) بدلاً من (٣٪)، وذلك طيلة مدة تنفيذ برنامج تجديد الفندق على أن

يرحل الفائض الغير مستخدم للسنة المالية التالية، وتبقى هذه المبالغ الاحتياطية ملكاً للمالك حتى نهاية العقد حيث يجوز توزيع هذه المبالغ بين المالك والإدارة وفقاً للنسب المتفق عليها في عقد الإدارة وملحقاته، ويجري الإيداع والصرف باسم المالك بالإدارة بأحد المصارف. وقد تم توزيع رصيد المخصص في ٢٠٠٨/١٢/٣١ بين المالك والشركة المديرة بنسبة (٨٠٪) و (٢٠٪) على التوالي.

٢-١٣: مصروفات التنشيط والدعاية العالمية لسلسلة فنادق ميريديان:

طبقاً لعقد الإدارة وتعديلاته، يتم تحميل مصروفات الفندق بنسبة (١٪) من رقم الأعمال (إجمالي الإيرادات) كمساهمة في حملة التنشيط والدعاية العالمية لسلسلة فنادق ميريديان، ويم سدادها للمكلف بالإدارة في مركزه الرئيسي بالدولار الأمريكي.

٢-١٤: مصروفات الدعاية والتنشيط الخاصة بالفندق:

طبقاً لعقد الإدارة وتعديلاته، يقدم المالك بالإدارة للمالك في بداية كل سنة مالية موازنة بالنفقات التقريبية للدعاية والتنشيط المحليين للفندق عن السنة المعنية، على ألا تتجاوز هذه النفقات نسبة (٢٪) من رقم الأعمال، ويتم الصرف في حدود تلك الموازنة.

٢-١٥: نفقات استبدال أو شراء أجهزة الاستثمار الصغيرة:

طبقاً لعقد الإدارة وتعديلاته، يتم الصرف على استبدال أو شراء الأجهزة الصغيرة (أدوات التشغيل) في حدود (٢٪) من رقم الأعمال السنوي ويتم تحميلها على مصروفات الفندق.

٢-١٦: التبديلات (المشروعات):

طبقاً لعقد الإدارة وتعديلاته، فإنه يحق للمكلف بالإدارة القيام بالتعديلات والإضافات والتحسينات التي ينجم عنها تغيير جذري في ملامح البناء على أن يحصل الميريديان على الموافقة الخطية المسبقة من المالك، وتخضع هذه التعديلات والإضافات والتحسينات المعتادة مباشرة من حساب النفقات العامة للفندق أو تسجل في الدفاتر المحاسبية وفق النظام المحاسبي للفنادق المعمول به.

٢-١٧: عرض القوائم المالية:

يتم عرض القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، ووفقاً للنظام المحاسبي الموحد للفنادق المنشور من قبل الإتحاد الأمريكي للفنادق والموتيلات في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفقاً لمتطلبات عقد الإدارة.

٢-١٨: رأس المال العامل:

طبقاً لعقد الإدارة وتعديلاته، يقدم المالك الجرود الأولية والرأسمال الأولي بتاريخ الافتتاح وذلك للطعام والمشروبات واستبدالها وإجراء الإضافات على الجرود في الحدود التي تقتضيها الحاجة للبدء بهذا الاستثمار.

٤-١-٣: النسب الفندقية الخاصة (التشغيلية)^(١):

توجد بعض النسب الخاصة بالفنادق فقط نظراً لكونها متعلقة ومتصلة بالنشاط الفندقي، وتختلف وتتوسع هذه النسب بحسب ظروف كل فندق وموقعه والبيانات التي يمكن الحصول عليها من سجلاته الإحصائية، ومن أهم النسب التشغيلية في فندق ميريديان دمشق النسب التالية المبينة في الجداول أرقام (٢-٣-٤-٥-٦):

يبين الجدول رقم (٢) نسبة الإشغال الفندقي السنوية في فندق ميريديان دمشق للفترة الممتدة من (٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨)، وتبين هذه النسبة العلاقة بين الطاقة الاستيعابية أو الخدمة المتاحة للفندق بشكل سنوي، وبين الطاقة المستغلة فعلاً خلال الفترة المدروسة. وتعتبر نسبة الإشغال خلال هذه الفترة جيدة، حيث تحافظ نسبة الإشغال للغرف المؤجرة للنزلاء على معدل (٨١٪) خلال عامي (٢٠٠٤-٢٠٠٥)، لتتخفيض في عام ٢٠٠٦ إلى (٧٥٪) نتيجة ارتفاع عدد الغرف المتاحة لاستقبال النزلاء في الفندق إلى (١١٨,٦٢٥ غرفة) بالرغم من ازدياد عدد النزلاء في الفندق إلى (٨٩٢٥٢ نزيل) ويعود ارتفاع الغرف المتاحة إلى تجديد الطابقين الثامن والتاسع في الفندق، وثم ترتفع نسبة الإشغال للغرف المؤجرة إلى (٨٤٪) في عام ٢٠٠٧، وتتنخفض في عام ٢٠٠٨ إلى (٨٠٪).

الجدول رقم (٢) نسب الإشغال الفندقي السنوية في فندق ميريديان دمشق

البيان	2004	2005	2006	2007	2008
عدد الغرف المتاحة	108,702	108,405	118,625	121,937	125,034
عدد الغرف المؤجرة للنزلاء	88,252	87,616	89,252	102,147	100,639
عدد الغرف المشغولة بالموظفين	1,468	1,055	872	894	176
عدد الغرف المشغولة	89,720	88,671	90,124	103,041	100,815
عدد الغرف الخالية	18,982	19,734	28,501	18,896	24,219
نسبة إشغال الغرف المؤجرة للنزلاء	81%	81%	75%	84%	80%
نسبة الإشغال للغرف المشغولة	83%	82%	76%	85%	81%

يبين الجدول رقم (٣) متوسط إنفاق النزيل الواحد على الخدمات المقدمة من قبل الفندق مجتمعة، وعلى كل خدمة (كل نشاط) من هذه الخدمات على حدة، ونلاحظ ازدياد عدد النزلاء خلال فترة الدراسة من (١٢١,٠٣٥ نزيل) في ٢٠٠٤ إلى (١٣٦,٢٥٤ نزيل) في ٢٠٠٨، وبلغ متوسط القوة الإنفاقية للنزيل الواحد على كافة خدمات الفندق (٦٩٥٢,١٠ ليرة سورية) في عام ٢٠٠٤ وارتفع إلى (٨٢٨٣,١٨ ليرة سورية) في عام ٢٠٠٨، ونستنتج من الجدول السابق أهمية خدمة

(١) ملاحظة:

- مصدر الأرقام في جميع الجداول هو البيانات الواردة في القوائم المالية والجداول الإحصائية لفندق ميريديان دمشق.
- المبالغ الواردة في جميع الجداول مقاسة بالليرات السورية.
- يمكن الرجوع للصفحات (٧٠-٧١-٧٢) لتوضيح كيفية حساب هذه النسب التشغيلية الخاصة بالفندق.

المبيت (الغرف) حيث شكل أعلى متوسط للقوة الإنفاقية للنزيل مرتفعاً من (٣٧٦٧,٦) ليرة سورية) عام ٢٠٠٤ إلى (٤٧٧٣,٦٥ ليرة سورية) عام ٢٠٠٨، فهو يشكل أكثر من (٥٧٪) من متوسط إنفاق النزيل على كافة خدمات الفندق.

الجدول رقم (٣) نسب إنفاق النزلاء في فندق ميريديان دمشق

2008	2007	2006	2005	2004	البيان
136,254	139,477	125,518	122,946	121,035	إجمالي عدد النزلاء
1,128,616,296	1,001,866,885	849,771,056	910,030,910	841,447,011	إجمالي إيرادات الفندق
650,428,944	557,273,032	471,458,763	508,033,669	456,011,328	إيرادات الغرف
420,739,454	398,067,245	329,188,526	319,207,095	304,120,155	إيرادات الأطعمة والمشروبات
27,055,974	26,118,595	25,053,302	29,781,287	35,521,889	إيرادات أقسام التشغيل الأخرى
8,283.18	7,183.03	6,770.11	7,401.87	6,952.10	متوسط القوة الإنفاقية للنزيل الواحد
4,773.65	3,995.45	3,756.10	4,132.17	3,767.60	متوسط القوة الإنفاقية للنزيل على المبيت
3,087.91	2,854.00	2,622.64	2,596.32	2,512.66	متوسط القوة الإنفاقية للنزيل على الأطعمة والمشروبات
198.57	187.26	199.60	242.23	293.48	متوسط القوة الإنفاقية للنزيل على الخدمات الأخرى

يبين الجدولين (٤-٥) نسب ربحية الأنشطة الفندقية في فندق ميريديان دمشق، ونسب التكاليف المباشرة لهذه الأنشطة في الفندق، وتقيس هذه النسب العلاقة بين أرباح وتكاليف كل نشاط من أنشطة الفندق على حدة، حيث تمكننا من التعرف على كفاءة الإدارة في إدارة كل نشاط من هذه الأنشطة، وتحديد الأنشطة ذات المعدلات العالية أو المنخفضة في ربحية الفندق، ونستنتج من الجدول رقم (٤) أن نسبة ربحية نشاط المبيت هي الأعلى فهي ترتفع خلال فترة الدراسة من (٤٧٠,٨٪ عام ٢٠٠٤) إلى (٥٦٨,٠٨٪ عام ٢٠٠٨) وبالمقارنة مع نتائج الجدول (٥) نلاحظ انخفاض نسبة التكاليف المباشرة لنشاط المبيت بالنسبة لإيراداته، حيث تشكل (١٧,٥٢٪ في عام ٢٠٠٤) من الإيرادات ولتنخفض خلال فترة الدراسة إلى (١٤,٩٧٪ عام ٢٠٠٨)، وهذا يتناسق مع ما توصلنا إليه من الجدول رقم (٣)، ومؤكدة أهمية نشاط المبيت (الغرف) في الفندق. وثم يأتي في الأهمية نشاط الأطعمة والمشروبات حيث ترتفع نسبة ربحيته من (٦٥,٢٢٪ عام ٢٠٠٤) إلى (٨٥,٢٦٪ عام ٢٠٠٨) ولكن بالمقابل نلاحظ ارتفاع نسبة التكاليف لهذا النشاط بالنسبة لإيراداته المحققة حيث تشكل (٦٠,٥٣٪ في ٢٠٠٤) وتنخفض إلى (٥٣,٩٨٪ في ٢٠٠٨)، وهذا يقدم مؤشر جيد للإدارة بضرورة إبقاء نشاط المبيت (الغرف) أهمية أكبر والعمل على تخفيض تكلفة نشاط الأطعمة والمشروبات من خلال شراء المواد المستخدمة في قسم الأطعمة والمشروبات بأفضل الأسعار وبكميات مناسبة بحيث لا تزيد من تكلفة المخزون لهذا القسم.

الجدول رقم (٤) نسب ربحية الأنشطة الفندقية في فندق ميريديان دمشق

البيان	2004	2005	2006	2007	2008
إيرادات الغرف	456,011,328	508,033,669	471,458,763	557,273,032	650,428,944
إيرادات الأطعمة والمشروبات	304,120,155	319,207,095	329,188,526	398,067,245	420,739,454
إيرادات أقسام التشغيل الأخرى	35,521,889	29,781,287	25,053,302	26,118,595	27,055,974
إجمالي تكاليف الغرف	79,890,428	82,862,860	73,841,813	84,341,377	97,358,036
إجمالي تكاليف الأطعمة والمشروبات	184,069,926	185,817,098	184,424,177	210,295,261	227,108,281
إجمالي تكاليف أقسام التشغيل الأخرى	19,830,728	16,684,370	15,656,012	18,613,341	20,273,636
نسبة ربحية نشاط المبيت	470.80%	513.10%	538.47%	560.74%	568.08%
نسبة ربحية نشاط الأطعمة والمشروبات	65.22%	71.79%	78.50%	89.29%	85.26%
نسبة ربحية الخدمات الأخرى	79.13%	78.50%	60.02%	40.32%	33.45%

الجدول رقم (٥) نسب التكاليف المباشرة للتشغيل الفندقي في فندق ميريديان دمشق

البيان	2004	2005	2006	2007	2008
إيرادات الغرف	456,011,328	508,033,669	471,458,763	557,273,032	650,428,944
إيرادات الأطعمة والمشروبات	304,120,155	319,207,095	329,188,526	398,067,245	420,739,454
إيرادات أقسام التشغيل الأخرى	35,521,889	29,781,287	25,053,302	26,118,595	27,055,974
إجمالي تكاليف الغرف	79,890,428	82,862,860	73,841,813	84,341,377	97,358,036
إجمالي تكاليف الأطعمة والمشروبات	184,069,926	185,817,098	184,424,177	210,295,261	227,108,281
إجمالي تكاليف أقسام التشغيل الأخرى	19,830,728	16,684,370	15,656,012	18,613,341	20,273,636
نسبة تكاليف نشاط المبيت	17.52%	16.31%	15.66%	15.13%	14.97%
نسبة تكاليف نشاط الأطعمة والمشروبات	60.53%	58.21%	56.02%	52.83%	53.98%
نسبة تكاليف الخدمات الفندقية الأخرى	55.83%	56.02%	62.49%	71.26%	74.93%

يبين الجدول رقم (٦) نسب التكاليف غير المباشرة لكل نشاط من الأنشطة المعاونة في الفندق، وهي تقيس العلاقة بين التكاليف غير المباشرة لكل نشاط من الأنشطة المعاونة وبين إجمالي إيرادات الفندق، وتظهر النتائج أن المصاريف الإدارية والعمومية ومصاريف الصيانة والإصلاح تشكل أعلى النسب من إجمالي إيرادات الفندق (٧,٦٧٪ و ٦,٠٦٪ في عام ٢٠٠٤) على التوالي لتنخفض إلى (٥,٦٨٪ و ٥,٩٦٪ عام ٢٠٠٨)، كما تظهر النتائج التزام الإدارة بالعقد بما يخص تكاليف الدعاية والإعلان حيث لم تتجاوز (٢٪) من رقم الأعمال (إجمالي

الإيرادات) خلال فترة الدراسة، وتشكل التكاليف غير المباشرة للأنشطة المعاونة مجتمعة (١٨,٣١٪ في ٢٠٠٤) من إجمالي إيرادات الفندق وتنخفض إلى (١٦,٤٦٪ في عام ٢٠٠٨).

الجدول رقم (٦) نسب التكاليف غير المباشرة للتشغيل الفندقي في فندق ميريديان دمشق

البيان	2004	2005	2006	2007	2008
إجمالي الإيرادات	841,447,011	910,030,910	849,771,056	1,001,866,885	1,128,616,296
إجمالي تكاليف المصاريف العمومية والإدارية	64,518,509	68,837,185	65,456,402	66,054,604	64,058,997
إجمالي تكاليف الدعاية والإعلان	15,285,628	17,096,773	15,760,877	17,895,446	20,809,606
إجمالي تكاليف الطاقة والإنارة	23,287,479	19,501,324	20,653,634	21,794,054	33,600,224
إجمالي تكاليف الصيانة والإصلاحات	50,981,849	54,087,759	49,475,607	52,331,688	67,262,471
نسبة التكاليف العمومية والإدارية	7.67%	7.56%	7.70%	6.59%	5.68%
نسبة تكاليف الدعاية والإعلان	1.82%	1.88%	1.85%	1.79%	1.84%
نسبة تكاليف الطاقة والإنارة	2.77%	2.14%	2.43%	2.18%	2.98%
نسبة تكاليف الصيانة والإصلاحات	6.06%	5.94%	5.82%	5.22%	5.96%

المبحث الثاني:

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

يتناول هذا الجزء من الدراسة التطبيقية تحديد البيانات المطلوبة للدراسة ثم تحديد متغيرات الدراسة وإحصائياتها الوصفية، ومن ثم اختبار الفروض الموضوعية، وتفسير وتقييم النتائج في ضوء الإطار النظري السابق استعراضه، وقد استخدم الباحث الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS في إجراء الاختبارات التي قام بها في هذه الدراسة، ويرى الباحث أن البيانات التي تحتويها القوائم المالية الأساسية من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية لفندق ميريديان دمشق للفترة الممتدة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨، بالإضافة إلى البيانات المستخرجة من السجلات الإحصائية للفندق قد تكون كافية لأغراض هذا البحث. حيث أن هذه البيانات التاريخية المنشورة يمكن من خلالها إجراء التحليلات الإحصائية المطلوبة لاختبار الفروض وتحقيق أهداف البحث.

ويتناول الباحث في هذا المبحث النقاط التالية:

١-٢-٤: اختبار الفرضية الأولى: لا تعتبر المقاييس النقدية أفضل من المقاييس المحاسبية في تقييم جودة الأرباح في المنشأة.

٢-٢-٤: اختبار الفرضية الثانية: لا تعتبر المقاييس النقدية أفضل من المقاييس المحاسبية في تقييم سيولة المنشأة وقدرتها على السداد.

٣-٢-٤: اختبار الفرضية الثالثة: لا تعتبر التدفقات النقدية أفضل من الأرباح المحاسبية من حيث القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

٤-٢-٤: النتائج والتوصيات.

٤-٢-١: اختبار الفرضية الأولى: لا تعتبر المقاييس النقدية أفضل من المقاييس المحاسبية في

تقييم جودة الأرباح في المنشأة.

إن ربحية المنشأة هي محصلة لمختلف السياسات التي تتخذها الإدارة، وتعتبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المنشأة قراراتها التشغيلية والاستثمارية، وإن تحقيق المنشأة لرقم مرتفع من صافي الدخل لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقاً نقدياً مرتفعاً والعكس بالعكس، وتعد مؤشرات الربحية من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المحللون الماليون ومستخدمو القوائم المالية في تقييم أداء المنشأة وتسعى المنشأة ذاتها إلى تحقيق أعلى معدل ممكن لهذه المؤشرات في ضوء تحقيق الأهداف الأخرى مثل السيولة وغيرها اقتناعاً منها بأهمية هذه المؤشرات في تقييم الأداء.

ويتناول الباحث في هذا الجزء من الدراسة أهم المقاييس المحاسبية والنقدية المستخدمة في تقييم ربحية فندق ميريديان دمشق، وقد تم احتسابها من واقع البيانات للقوائم المالية للفندق للفترة المدروسة من (٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨)، والجدول التالي يتضمن هذه المقاييس:

جدول رقم (٧) المقاييس المحاسبية والنقدية المستخدمة لتقييم جودة أرباح الفندق

المقاييس المحاسبية	المقاييس النقدية
هامش الربح الإجمالي = $\frac{\text{مجمّل الربح}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100$	مقياس النقدية التشغيلية = $\frac{\text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية}}{\text{صافي الربح}} \times 100$
هامش الربح التشغيلي = $\frac{\text{صافي الربح التشغيلي}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100$	مقياس النشاط التشغيلي = $\frac{\text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية}}{\text{صافي الربح التشغيلي}} \times 100$
هامش الربح الصافي = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100$	مقياس التدفقات النقدية التشغيلية من المبيعات = $\frac{\text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100$
معدل العائد المحاسبي = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}} \times 100$	مقياس العائد على الأصول من التدفقات النقدية التشغيلية = $\frac{\text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}} \times 100$
معدل العائد على حقوق الملكية = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{متوسط حقوق الملكية}} \times 100$	مقياس العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية = $\frac{\text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية}}{\text{متوسط حقوق الملكية}} \times 100$

ويبين الجدولين التاليين القيم المحسوبة للمقاييس المحاسبية والنقدية في فندق ميريديان دمشق بعد استخدام المعادلات الموضحة في الجدول السابق:

الجدول رقم (٨) المقاييس المحاسبية لتقييم جودة الأرباح في فندق ميريديان دمشق

متوسط السنوات	2008	2007	2006	2005	2004	
646,132,963	783,876,343	688,616,906	575,849,054	624,666,582	557,655,929	مجمّل الربح
483,947,770	587,051,295	532,441,102	424,557,295	468,781,679	406,907,477	صافي الربح التشغيلي
418,138,689	519,141,904	460,410,432	365,018,560	401,441,377	344,681,174	صافي الربح
911,611,852	1,098,224,372	981,458,872	825,700,591	857,022,051	795,653,372	صافي المبيعات
457,950,957	522,779,247	530,659,732	447,864,329	394,237,537	394,213,938	متوسط الأصول
150,862,263	161,698,326	196,919,358	164,338,007	129,182,378	102,173,249	متوسط حقوق الملكية
70.85%	71.38%	70.16%	69.74%	72.89%	70.09%	هامش الربح الإجمالي
52.99%	53.45%	54.25%	51.42%	54.70%	51.14%	هامش الربح التشغيلي
45.71%	47.27%	46.91%	44.21%	46.84%	43.32%	هامش الربح الصافي
91.37%	99.30%	86.76%	81.50%	101.83%	87.44%	معدل العائد المحاسبي
285.02%	321.06%	233.81%	222.11%	310.76%	337.35%	معدل العائد على حقوق الملكية

الجدول رقم (٩) المقاييس النقدية لتقييم جودة الأرباح في فندق ميريديان دمشق

متوسط السنوات	2008	2007	2006	2005	2004	
460,469,604.80	533,219,960	516,950,700	438,060,063	438,763,114	375,354,187	التدفقات النقدية التشغيلية
911,611,851.60	1,098,224,372	981,458,872	825,700,591	857,022,051	795,653,372	صافي المبيعات
418,138,689.40	519,141,904	460,410,432	365,018,560	401,441,377	344,681,174	صافي الربح
483,947,769.60	587,051,295	532,441,102	424,557,295	468,781,679	406,907,477	صافي الربح التشغيلي
457,950,957	522,779,247	530,659,732	447,864,329	394,237,537	394,213,938	متوسط الأصول
150,862,263	161,698,326	196,919,358	164,338,007	129,182,378	102,173,249	متوسط حقوق الملكية
110.64%	102.71%	112.28%	120.01%	109.30%	108.90%	مقياس النقدية التشغيلية
95.39%	90.83%	97.09%	103.18%	93.60%	92.25%	مقياس النشاط التشغيلي
50.53%	48.55%	52.67%	53.05%	51.20%	47.18%	مقياس التدفق النقدي التشغيلي من المبيعات
100.75%	102.00%	97.42%	97.81%	111.29%	95.22%	مقياس العائد على الأصول من التدفقات النقدية التشغيلية
313.17%	329.76%	262.52%	266.56%	339.65%	367.37%	مقياس العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية

ومن الجدولين (٨ - ٩) تمت دراسة خط الاتجاه العام للمقاييس المحاسبية والنقدية المحسوبة للفترة الممتدة بين (٢٠٠٤-٢٠٠٨) وتحليل النتائج كما يلي:

١. هامش الربح الإجمالي: يقيس مقدرة الليرة الواحدة من المبيعات على خلق (توليد) مجمل الأرباح، ويظهر الهامش المتوفر لتغطية تكلفة جميع الأنشطة في الفندق، وإن انخفاض هذا المؤشر قد يؤدي إلى انخفاض الأرباح التي يحققها الفندق، ويعكس أيضاً مدى كفاءة إدارة الفندق في تحقيق الإيرادات، وإذا كان هذا المؤشر منخفضاً فإن ذلك يعكس ارتفاع التكاليف مما يدل على سوء استخدام الموارد المختلفة في الفندق. ومن الجدول رقم (٨) نلاحظ ارتفاع

هذا المقياس حيث يبلغ المتوسط له خلال فترة الدراسة بين عامي (٢٠٠٤- ٢٠٠٨) (٧٠,٨٥٪) أي أن كل ليرة واحدة من المبيعات تولد ربحاً إجمالياً قدره (٠,٧١) وهذا يعتبر مؤشراً إيجابياً للفندق، ولكن المقياس لا يحافظ على توجه واحد بالارتفاع، إذ يتذبذب خلال فترة الدراسة فهو يبلغ (٧٠,٠٩٪) عام ٢٠٠٤ ويرتفع في عام ٢٠٠٥ إلى (٧٢,٨٩٪)، وينخفض في عام ٢٠٠٦، ثم يعاود الارتفاع في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨.

٢. هامش الربح التشغيلي: يقيس مقدرة الليرة الواحدة من المبيعات على خلق (توليد) ربح تشغيلي، وبلغ المتوسط لهامش الربح التشغيلي خلال الفترة المدروسة (٥٢,٩٩٪)، كما نلاحظ التذبذب في هذا المقياس حيث بلغ (٥١,١٤٪) في عام ٢٠٠٤، وارتفع في عام ٢٠٠٥ إلى (٥٤,٧٠٪)، لينخفض في عام ٢٠٠٦ إلى (٥١,٤٢٪) ثم ليعود ويرتفع في عام ٢٠٠٧ إلى (٥٤,٢٥٪) ثم ينخفض في عام ٢٠٠٨ إلى (٥٣,٤٥٪)، ومن الأفضل للإدارة العمل على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بارتفاع هذا المؤشر في المستقبل.

٣. هامش الربح الصافي: يقيس مقدرة الليرة الواحدة من المبيعات على خلق (توليد) ربح صافي، ويعكس هذا المؤشر كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتوفرة في الفندق في تحقيق الأرباح، إذا كان هذا المؤشر منخفضاً فإن ذلك يعني عدم مقدرة الفندق على تحقيق الأرباح، كما أن انخفاض هذا المؤشر أيضاً يعني عدم مقدرة الفندق على تحمّل أية صعوبات مالية قد يمر بها، أما إذا كان هذا المؤشر مرتفعاً فإن ذلك يعكس مقدرة الفندق على مجابهة الصعوبات المتعلقة بنقص السيولة أو انخفاض الإيرادات في المستقبل.

وبلغ المتوسط لصافي الربح التشغيلي خلال الفترة المدروسة (٤٥,٧١٪) ويبين الاتجاه العام لهذا المؤشر من أنه متزايد خلال فترة الدراسة من (٤٣,٣٢٪ عام ٢٠٠٤) إلى (٤٧,٢٧٪ خلال عام ٢٠٠٨) وبالرغم من أن هذا المؤشر متزايد فما زال منخفضاً، وهذا يعكس عدم كفاءة الإدارة ولا بد من معرفة الأسباب المؤدية إلى انخفاض المؤشر سواء في ارتفاع النفقات، أو عدم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، والعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة والكفيلة بارتفاع هذا المؤشر في المستقبل.

٤. معدل العائد المحاسبي: يبين مقدرة إدارة الفندق في تشغيل موجوداتها وتحقيق الأرباح، وهذا المؤشر له فائدة كبيرة في تقييم استخدام الأموال بغض النظر عن مصادرها، حيث أنه يقيس ربحية جميع الموارد المالية المستثمرة في الفندق، ومن خلال دراسة الاتجاه العام لهذا المؤشر نلاحظ أن هذا المعدل متقلب من سنة إلى أخرى، ويبلغ خلال فترة الدراسة (٨٧,٤٤٪ عام ٢٠٠٤) و (٩٩,٣٠٪ عام ٢٠٠٨)، وهو مرتفع وهذا مؤشر جيد على كفاءة الإدارة في استثمار الأصول المتوفرة لديها، ولكن على الإدارة المحافظة على نسبة معقولة،

وعند انخفاضها محاولة معرفة سبب الانخفاض، فقد يكون السبب عائداً إلى انخفاض هامش الربح، أو إلى انخفاض معدل دوران الأصول، وإن تحسين الربحية أو العائد مرتبط بتحسين هامش الربح الصافي أو معدل دوران الأصول والأفضل تحسينهما معاً.

٥. معدل العائد على حقوق الملكية: يتعلق هذا المقياس بربح الفندق مقارنة بالمصادر التي قدمها الملاك فقط، وذلك على العكس من معدل العائد المحاسبي الذي يقيس أداء الفندق من خلال استخدام أصولها فقط، وكلما زاد هذا المقياس زادت ربحية الفندق وكان ذلك أفضل، ومن خلال دراسة الاتجاه العام لهذا المقياس نلاحظ أنه متقلب بالرغم من ارتفاعه بشكل عام (المتوسط خلال فترة الدراسة ٢٨٥,٠٢٪) حيث كان مرتفعاً عام ٢٠٠٤ (٣٣٧,٣٥٪) ثم ينخفض في الأعوام (٢٠٠٥ و ٢٠٠٦) ليعود ويرتفع خلال (٢٠٠٧ - ٢٠٠٨) وعلى الإدارة دراسة أسباب هذا التذبذب، ويعود السبب في ارتفاع هذا المقياس إلى أن رأس المال في الفندق قد تم تحديده منذ عام ١٩٧٦ ولم يطرأ أي تعديل عليه.

٦. مقياس النشاط التشغيلي: يقيس القطاع من الدخل الذي يتمكن الفندق من استخدامه بالفعل والذي يندرج تحت الأشياء العينية الملموسة، وبالتالي يخضع لقواعد التصرف فيها والمتمثلة بالحياسة والتخلص والاستخدام في الدفع، فهو يمثل مقياساً لمدى قدرة الفندق على التصرف تجاه الدائنين، وهو مؤشر على المرونة المالية التي يتمتع بها الفندق، ويعتبر المقياس المتحقق في الفندق جيداً خلال فترة الدراسة، ومن خلال دراسة الاتجاه العام له خلال فترة الدراسة نلاحظ أنه متقلب بلغ (٩٢,٢٥٪ في ٢٠٠٤) ويرتفع في (٢٠٠٥ و ٢٠٠٦) ثم ينخفض في (٢٠٠٧ و ٢٠٠٨) وعلى الإدارة دراسة أسباب الانخفاض والعمل على حلها والمحافظة على نسبة معينة.

٧. مقياس النقدية التشغيلية: هو مشابه للمقياس السابق ولكن يتم الاستعاضة عن صافي الربح التشغيلي في الفندق بصافي الربح، ويعتبر المقياس المحقق جيداً في الفندق حيث يتبين أن صافي التدفقات التشغيلية أكبر من صافي الربح المحقق، ومن خلال دراسة الاتجاه العام له نلاحظ أنه متقلب (١٠٨,٩٠٪ في ٢٠٠٤) و(١٠٢,٧١٪ في ٢٠٠٨).

٨. مقياس التدفقات النقدية التشغيلية من المبيعات: يقيس الجزء من إيرادات المبيعات في الفندق الذي تدفق بالفعل إلى الفندق في صورة نقدية، بالتالي يقيس مدى كفاءة السياسة البيعية للمنشأة من جهة وجودة الإيرادات أو نوعيتها من ناحية أخرى، فهي تمثل عادة أكبر وأهم أنواع الإيرادات. ومن خلال دراسة الاتجاه العام لهذا المقياس نلاحظ أنه متقلب خلال فترة الدراسة (٤٧,١٨٪ - ٤٨,٥٥٪) وعلى الإدارة المحافظة على نسبة معينة لهذا المقياس ودراسة أسباب انخفاضه.

٩. مقياس العائد على الأصول من التدفقات النقدية التشغيلية ومقياس العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية: يعالج هذان المقياسين مشكلة التذبذب في الدخل المحاسبي الناتج عن اختلاف السياسات المحاسبية المطبقة في تقييم بنود المصروفات أو بنود الإيرادات، كتأثير اختلاف سياسات المخزون والاستهلاك على الدخل وكذلك قرار رسملة بعض بنود المصروفات، وبالتالي فإن اختلاف معدل العائد المحاسبي أو العائد على حقوق الملكية في الفندق من عام لآخر قد لا يرجع كلية إلى اختلاف الكفاءة بل يرجع جزئياً إلى اختلاف المعالجات المحاسبية المؤثرة على الدخل المحاسبي، وهذا الأمر يتغلب عليه هذين المقياسين فهما لا يتأثران بأساس الاستحقاق، ومن الأفضل استخدام هذين المقياسين مع المقاييس المحاسبية (معدل العائد المحاسبي و معدل العائد على حقوق الملكية) في عملية التقييم لأي منشأة، ومن خلال دراسة الاتجاه العام لهذين المقياسين في الفندق نلاحظ أنهما متقلبان خلال فترة الدراسة مع استقرارهما خلال عامي (٢٠٠٦ و ٢٠٠٧) بتغير طفيف والاتجاه العام لمقياس العائد على الأصول من التدفقات النقدية مائل للزيادة خلال فترة الدراسة (٩٥,٢٢٪ - ١٠٢٪) أما معدل العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية مائل للانخفاض خلال الفترة من (٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧) ثم يرتفع خلال عام ٢٠٠٨. ومن أجل تكوين صورة أفضل للحكم على دور المقاييس السابقة (المحاسبية والنقدية) في تقييم جودة الأرباح في المنشأة، يقوم الباحث بإجراء تحليل إحصائي لمتغيرات هذه الفرضية باستخدام نوعين من الأساليب الإحصائية: أسلوب تحليل الارتباط (معامل ارتباط بيرسون الخطي R)، وأسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد ثم بمقارنة النتائج يمكن قبول هذه الفرضية أو رفضها.

٤-٢-١: متغيرات الدراسة لهذه الفرضية:

المتغير التابع: استخدمت هذه الدراسة مقياس (صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول) كمقياس لقدرة الفندق على تحقيق الأرباح، فهو من أكثر المقاييس دلالة في مقارنة ربحية الفندق.

المتغيرات المستقلة: وهي مجموعة المقاييس التي تتجه الدراسة إلى اختبار قدرتها على تحليل وتفسير المتغير التابع السابق، وقد اقتصرنا الدراسة على المتغيرات التالية:

A. المتغيرات المستقلة التي تمثل المقاييس المحاسبية:

١. هامش الربح الإجمالي: نرسم له بالمتغير (X1).

٢. هامش الربح التشغيلي: نرسم له بالمتغير (X2).

٣. هامش الربح الصافي: نرسم له بالمتغير (X3).

٤. معدل العائد المحاسبي: نرّمز له بالمتغير (X4).
٥. معدل العائد على حقوق الملكية: نرّمز له بالمتغير (X5).
- B. المتغيرات المستقلة التي تمثل المقاييس النقدية:
١. مقياس النقدية التشغيلية: نرّمز له بالمتغير (X6).
٢. مقياس النشاط التشغيلي: نرّمز له بالمتغير (X7).
٣. مقياس التدفق النقدي التشغيلي من المبيعات: نرّمز له بالمتغير (X8).
٤. مقياس العائد على الأصول من التدفقات النقدية التشغيلية: نرّمز له بالمتغير (X9).
٥. مقياس العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية: نرّمز له بالمتغير (X10).

٤-٢-١: نتائج تحليل الارتباط:

طبقاً لأسلوب تحليل الارتباط يتم قياس العلاقة أو الارتباط بين كل متغير من المتغيرات المستقلة السابقة مع المتغير التابع، وفي ضوء قيمة معامل الارتباط ودلالته الإحصائية يمكن ملاحظة الأهمية النسبية لكل مقياس من المقاييس المحاسبية والنقدية ومدى فعاليته في تقييم قدرة الفندق على تحقيق الأرباح. وجاءت نتيجة الاختبار لكل متغير من المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (١٠) نتائج تحليل الارتباط بيرسون بين المقاييس المحاسبية والنقدية وبين مقياس صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول

صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول	معامل الارتباط (R)	مستوى المعنوية
المقاييس المحاسبية والنقدية		
هامش الربح الإجمالي (X1)	0.861	0.061
هامش الربح التشغيلي (X2)	0.62	0.265
هامش الربح الصافي (X3)	0.659	0.227
معدل العائد المحاسبي (X4)	0.982**	0.003
معدل العائد على حقوق الملكية (X5)	0.722	0.169
مقياس النقدية التشغيلية (X6)	-0.878*	0.05
مقياس النشاط التشغيلي (X7)	-0.835	0.07
مقياس التدفق النقدي التشغيلي من المبيعات (X8)	-0.466	0.429
مقياس العائد على الأصول من التدفقات النقدية التشغيلية (X9)	0.714	0.175
مقياس العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية (X10)	0.599	0.286

*معامل الارتباط معنوي إحصائياً عند $\alpha = (0.05)$

**معامل الارتباط معنوي إحصائياً عند $\alpha = (0.01)$

بناءً على نتائج الجدول رقم (١٠) يتضح ما يلي:

١. توجد علاقة ارتباط معنوية إحصائياً بين مقياس صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول، وبين كل من مقياس معدل العائد المحاسبي (X4)، مقياس النقدية التشغيلية (X6).
٢. ضعف علاقة الارتباط وعدم معنويتها بين مقياس صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول، وبين كل من هامش الربح التشغيلي (X2)، هامش الربح الصافي (X3)، معدل العائد على حقوق الملكية (X5)، مقياس التدفق النقدي التشغيلي من المبيعات (X8)، مقياس العائد على الأصول من التدفقات النقدية التشغيلية (X9)، مقياس العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية (X10).
٣. توجد علاقة ارتباط قوية بين مقياس صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول وبين مقياس النشاط التشغيلي (X7)، ولكنها غير معنوية إحصائياً حيث معامل الارتباط ($R=0.835$) بمستوى معنوية ($\text{sig}=0.07$) وبالتالي ليست معنوية إحصائياً.
٤. توجد علاقة ارتباط قوية جداً بين مقياس صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول، وبين مقياس معدل العائد المحاسبي (X4)، حيث معامل الارتباط ($R=0.982$) بمستوى معنوية ($\text{Sig}=0.003$)، والعلاقة طردية بين المقياسين، وهذا يدل على قدرة هذا المقياس في تفسير وتحليل قدرة الفندق على تحقيق الأرباح.
٥. توجد علاقة ارتباط قوية بين مقياس صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول، وبين مقياس النقدية التشغيلية (X6)، حيث معامل الارتباط ($R=0.878$) بمستوى معنوية ($\text{Sig}=0.05$)، والعلاقة عكسية بين هذين المقياسين.
٦. يعد مقياس معدل العائد المحاسبي (X4) أكثر المقاييس قدرة على تحليل وتفسير قدرة الفندق على تحقيق الأرباح.

٤-٢-١-٣: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد:

إن نتائج تحليل الارتباط لا تعتبر لوحدها كافية للحكم على قدرة المقاييس النقدية والمحاسبية في تحليل وتفسير قدرة الفندق على تحقيق الأرباح، لذلك يتم تحليل البيانات الخاصة بالمتغيرات السابقة باستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، وسيتم تحليل بيانات هذه الفرضية على مرحلتين بحيث تشمل المرحلة الأولى نتائج الانحدار الخطي البسيط، أما الثانية فتشمل نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد وذلك كما يلي:

(١) المرحلة الأولى: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط:

وتعتمد هذه المرحلة على التحليل الجزئي للمتغيرات، الذي يتضمن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كلاً على حده، ويتم ذلك من خلال تطبيق العلاقات التالية التي تظهر نتائجها في الجدولين رقمي (١١ - ١٢) باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط:

$$(1-1) \quad Y_i = \alpha_1 + b_1 X_1 + \varepsilon_i$$

$$(1-2) \quad Y_i = \alpha_2 + b_2 X_2 + \varepsilon_i$$

$$(1-3) \quad Y_i = \alpha_3 + b_3 X_3 + \varepsilon_i$$

$$(1-4) \quad Y_i = \alpha_4 + b_4 X_4 + \varepsilon_i$$

$$(1-5) \quad Y_i = \alpha_5 + b_5 X_5 + \varepsilon_i$$

$$(1-6) \quad Y_i = \alpha_6 + b_6 X_6 + \varepsilon_i$$

$$(1-7) \quad Y_i = \alpha_7 + b_7 X_7 + \varepsilon_i$$

$$(1-8) \quad Y_i = \alpha_8 + b_8 X_8 + \varepsilon_i$$

$$(1-9) \quad Y_i = \alpha_9 + b_9 X_9 + \varepsilon_i$$

$$(1-10) \quad Y_i = \alpha_{10} + b_{10} X_{10} + \varepsilon_i$$

حيث يمثل المعامل الثابت (a) القيمة المتنبأ بها للمتغير التابع (Y) عندما تكون قيمة المتغير

المستقل معدومة $X=0$ ، أي أنه يمكن القول: $Y=a$ $\iff X=0$

أما المعامل (b) الذي يعرف بميل الانحدار فهو يمثل مقدار التغير الذي نتنبأ به بالنسبة للمتغير التابع لكل تغير مقداره وحدة واحدة في المتغير المستقل X، فإذا كانت إشارة المعامل (b) موجبة فهذا يعني أن العلاقة التي تربط المتغيرين التابع والمستقل علاقة طردية، أي أن أية زيادة في قيمة المتغير المستقل بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة في قيمة المتغير التابع بمقدار يساوي (b). أما إذا كانت إشارة المعامل (b) سالبة فإن العلاقة بين المتغيرين علاقة عكسية، أي أن زيادة في المتغير المستقل بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض قيمة المتغير التابع بمقدار (b).

الجدول رقم (١١) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط من صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول والمقاييس المحاسبية

X5		X4		X3		X2		X1		
b_5	α_5	b_4	α_4	b_3	α_3	b_2	α_2	b_1	α_1	
0.194	34.768	1.6	-56.199	5.188	-147.139	5.427	-197.585	9.464	-580.559	القيم
1.806	1.121	8.997	-3.446	1.516	-0.94	1.368	-0.939	2.927	-2.533	t- statistic
0.169	0.344	0.003	0.41	0.227	0.417	0.265	0.417	0.061	0.085	مستوى المعنوية Sig. level
0.521		0.964		0.434		0.384		0.741		R^2
0.361		0.952		0.245		0.179		0.654		Adj. R^2

الجدول رقم (١٢) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط من صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول والمقاييس النقدية

X10		X9		X8		X7		X6		
b_{10}	α_{10}	b_9	α_9	b_8	α_8	b_7	α_7	b_6	α_6	
0.184	32.51	1.596	-70.766	-2.581	220.41	-2.413	320.224	-1.991	310.322	القيم
1.295	0.726	1.767	-0.777	-0.912	1.54	-2.629	3.653	-3.176	4.468	t- statistic
0.286	0.521	0.175	0.494	0.429	0.221	0.078	0.035	0.05	0.021	مستوى المعنوية Sig. level
0.358		0.51		0.217		0.697		0.771		R^2
0.145		0.347		-0.044		0.596		0.694		Adj. R^2

من خلال نتائج الانحدار الخطي البسيط بين صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول والمقاييس المحاسبية والنقدية، من الجدولين (١١ - ١٢) يتبين ما يلي:

١. توجد علاقة معنوية إحصائياً بين صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول ومعدل العائد المحاسبي (X_4)، حيث كان مستوى المعنوية (0.003)، ومنحني الانحدار معنوي إحصائياً عند ($0.01 = \alpha$). كما توجد علاقة معنوية إحصائياً بين صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول ومقياس النقدية التشغيلية (X_6)، حيث كان مستوى المعنوية (0.05) ومنحني الانحدار معنوي إحصائياً عند ($0.05 = \alpha$).

٢. لا توجد علاقة معنوية إحصائياً بين صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول وباقي المقاييس المحاسبية والنقدية.

٣. إن لمعدل العائد المحاسبي قدرة عالية في تفسير وتحليل قدرة الفندق على تحقيق الأرباح، حيث بلغت قيمة مربع معامل التحديد ومربع معامل التحديد المعدل ($R^2 = 0.964, Adj.R^2 = 0.952$) أي أن القوة التفسيرية لمعدل العائد المحاسبي 96.4% وهذا يدل على أن 96.4% من التغيرات الحاصلة في صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول تعود للتغيرات في معدل العائد المحاسبي، ومن الجدول رقم (١١) نجد أن ($b_4 = 1.6$) وهذا يعني أن العلاقة بين المتغير المستقل معدل العائد المحاسبي وبين المتغير التابع صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول علاقة طردية، وإن أي زيادة في قيمة معدل العائد المحاسبي بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة في قيمة صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول بمقدار ثابت يساوي (1.6).

٤. إن لمقياس النقدية التشغيلية قدرة جيدة في تفسير وتحليل قدرة الفندق على تحقيق الأرباح، حيث بلغت قيمة مربع معامل التحديد ومربع معامل التحديد المعدل ($R^2 = 0.771, Adj.R^2 = 0.694$) أي أن القوة التفسيرية لمقياس النقدية التشغيلية 77.1% وهذا يدل على أن 77.1% من التغيرات الحاصلة في صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول تعود لمقياس النقدية التشغيلية، ومن الجدول رقم (١٢) نجد أن ($b_6 = -1.991$) وهذا يعني أن العلاقة بين المتغير المستقل مقياس النقدية التشغيلية وبين المتغير التابع صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول علاقة عكسية، وإن أي زيادة في قيمة مقياس النقدية التشغيلية بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض في قيمة صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول بمقدار ثابت يساوي (1.991).

٥. أما بالنسبة لباقي المتغيرات الأخرى غير المعنوية إحصائياً فليس لها أي قدرة تفسيرية للمتغيرات الحاصلة في صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول، وبالتالي ليس لها أي قدرة في تحليل وتفسير قدرة الفندق على تحقيق الأرباح.

٢) المرحلة الثانية: نتائج الانحدار الخطي المتعدد:

في هذه المرحلة تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد وذلك من أجل تحديد أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً وارتباطاً بالمتغير التابع وهو صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول، حيث يتضمن نموذج معادلة الانحدار المتغير التابع، ويتم إدخال كافة المتغيرات الأخرى معاً واستخدام طريقة الانحدار التدريجي (Stepwise)، وذلك لفرز المتغيرات المعنوية إحصائياً والمؤثرة في المتغير التابع وأكثرها قدرة على تحليل وتفسير قدرة الفندق على تحقيق الأرباح. وفيما يلي نموذج معادلة الانحدار الخطي المتعدد:

(1-11)

$$Y_i = \alpha_1 + b_1 X_1 + b_2 X_2 + b_3 X_3 + b_4 X_4 + b_5 X_5 + b_6 X_6 + b_7 X_7 + b_8 X_8 + b_9 X_9 + b_{10} X_{10} + \varepsilon_i$$

وباستقراء نتائج الانحدار المتعدد باستخدام (Stepwise) الظاهرة في الجدول رقم (١٣)، يلاحظ انتهاء التحليل عند الخطوة الثانية، الأمر الذي يعني أن هناك ثمانية مقاييس ليس لها قدرة تفسيرية وتحليلية، أي أن إضافة أي منها إلى معادلة الانحدار التي أظهرتها الخطوة الثانية لا تؤدي إلى زيادة جوهرية في القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار. أما باقي المقاييس فقد أظهرها التحليل ضمن معادلة الانحدار، حيث أظهرت الخطوة الأولى معدل العائد المحاسبي بقوة تفسيرية (٩٦,٤٪) (قيمة R^2)، وأضيف إليه في الخطوة الثانية مقياس العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية مع ارتفاع في قيمة R^2 لتصبح ١٠٠٪، وهذا يعني أن المقياسين معدل العائد المحاسبي ومقياس العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية يفسران ١٠٠٪ من التغيرات الحاصلة في قدرة الفندق على تحقيق الأرباح.

الجدول رقم (١٣) نتائج الانحدار الخطي المتعدد صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول والمقاييس المحاسبية والنقدية

الخطوات	المقاييس التي ظهرت في معادلة الانحدار	المقاييس التي لم تظهر في معادلة الانحدار	معنوية النموذج	قيمة (R ²)	معامل الارتباط	قيمة F
الخطوة (١)	معدل العائد المحاسبي	هامش الربح الإجمالي هامش الربح التشغيلي هامش الربح الصافي معدل العائد على حقوق الملكية مقياس النقدية التشغيلية مقياس النشاط التشغيلي مقياس التدفق النقدي التشغيلي من المبيعات مقياس العائد على الأصول من التدفقات النقدية التشغيلية مقياس العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية	0.003	0.964	0.982	80.952
الخطوة (٢)	معدل العائد المحاسبي مقياس العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية	هامش الربح الإجمالي هامش الربح التشغيلي هامش الربح الصافي معدل العائد على حقوق الملكية مقياس النقدية التشغيلية مقياس النشاط التشغيلي مقياس التدفق النقدي التشغيلي من المبيعات مقياس العائد على الأصول من التدفقات النقدية التشغيلية	0.000	1.00	1.00	18504.47

وبناء على النتائج السابقة للمقاييس المحاسبية والنقدية ولنتائج تحليل الارتباط والانحدار الخطي البسيط والمتعدد، يمكن قبول الفرضية الأولى: لا تعتبر المقاييس النقدية أفضل من المقاييس المحاسبية في تقييم جودة الأرباح في المنشأة.

٢-٢-٤: اختبار الفرضية الثانية: لا تعتبر المقاييس النقدية أفضل من المقاييس المحاسبية في تقييم سيولة المنشأة وقدرتها على السداد.

يتناول الباحث في هذا الجزء من الدراسة أهم المقاييس المحاسبية والنقدية المستخدمة في تقييم سيولة فندق ميريديان دمشق، وبالتالي تقييم قدرته على السداد وقد تم احتسابها من واقع البيانات للقوائم المالية للفندق للفترة المدروسة من (٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨)، والجدول التالي يتضمن هذه المقاييس:

الجدول رقم (١٤) المقاييس المحاسبية لتقييم السيولة في فندق ميريديان دمشق

متوسط السنوات	2008	2007	2006	2005	2004	
309,667,247	355,698,998	348,580,728	320,995,152	244,045,359	279,016,000	الأصول المتداولة
282,642,697	328,727,658	321,963,984	292,173,428	217,851,213	252,497,204	الأصول المتداولة - أصعبها تحولاً
219,578,974	220,564,373	271,457,623	241,905,746	161,072,192	202,894,936	الأصول النقدية وشبه النقدية
315,268,844	378,753,153	343,408,688	324,072,061	242,980,584	287,129,734	الالتزامات المتداولة
98.42%	93.91%	101.51%	99.05%	100.44%	97.17%	مؤشر التداول
89.66%	86.79%	93.76%	90.16%	89.66%	87.94%	مؤشر السيولة السريعة
69.78%	58.23%	79.05%	74.65%	66.29%	70.66%	مؤشر الجاهزية النقدية

الجدول رقم (١٥) المقاييس النقدية لتقييم السيولة في فندق ميريديان دمشق

متوسط السنوات	2008	2007	2006	2005	2004	
460,469,604.80	533,219,960	516,950,700	438,060,063	438,763,114	375,354,187	صافي التدفقات النقدية التشغيلية
307,088,693.10	361,080,921	333,740,375	283,526,323	265,055,159	292,040,689	متوسط الالتزامات المتداولة
457,375,421.50	522,203,712	530,084,197	447,288,794	393,662,002	393,638,403	متوسط إجمالي الالتزامات
46,574,982.20	132,235,920	8,068,768	37,962,186	25,306,415	29,301,622	التدفقات النقدية الخارجة للتدفقات الاستثمارية
454,300,852.60	641,563,281	454,345,048	335,247,056	474,287,607	366,061,271	إجمالي التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية
150.23%	147.67%	154.90%	154.50%	165.54%	128.53%	مقياس التدفقات النقدية التشغيلية إلى الالتزامات المتداولة
100.88%	102.11%	97.52%	97.94%	111.46%	95.36%	مقياس التدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي الالتزامات
104.52%	83.11%	113.78%	130.67%	92.51%	102.54%	مقياس تغطية النقدية

ومن الجدولين (١٤ - ١٥) تمت دراسة خط الاتجاه العام للمقاييس المحاسبية والنقدية المحسوبة للفترة الممتدة بين (٢٠٠٤-٢٠٠٨) وتحليل النتائج كما يلي:

١. مؤشر التداول: يظهر هذا المؤشر درجة تغطية الأصول المتداولة للالتزامات المتداولة والنسبة النمطية لها (١:٢)، أي أن تكون الأصول المتداولة ضعف الالتزامات المتداولة، ومن خلال دراسة مؤشر التداول في الفندق نلاحظ أن هذا المؤشر منخفض عن النسبة النمطية ويتراوح بين (٠,٩٧ في ٢٠٠٤) إلى (٠,٩٣ في ٢٠٠٨) وكان متقلباً خلال فترة الدراسة ولم يبلغ النسبة النمطية في أي سنة منها، وهذا مؤشر على عدم المقدرة المالية في الفندق لمواجهة التزاماته القصيرة الأجل من خلال الأصول المتداولة لديه، وهناك مخاطر مرتفعة نتيجة الانخفاض الكبير في مؤشر التداول فهي أقل من النسبة النمطية، ويقع على عاتق الإدارة التعرف على أسباب انخفاض هذا المؤشر والعمل على تحقيق النسبة النمطية (١:٢) والعمل على تحسين سيولتها.

٢. مؤشر السيولة السريعة: لم يبلغ هذا المؤشر النسبة النمطية له وهي (١:١)، كما أنه متقلب بشكل طفيف خلال فترة الدراسة من (٠,٨٨ عام ٢٠٠٤) إلى (٠,٨٧ عام ٢٠٠٨) وهذا يدل على ضعف الأداء المالي ويجب على الإدارة المحافظة على النسبة النمطية (١:١) بحيث تكون الموجودات السريعة التحول إلى نقدية مساوية للالتزامات المتداولة، وبالتالي تكون قادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل.

٣. مؤشر الجاهزية النقدية: يعد مؤشراً أكثر تشدداً من المؤشرين السابقين كمقياس لسيولة المنشأة، لأنه يركز على قياس المركز النقدي للفندق ممثلاً بمقدار النقدية المتاحة له للوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، وبذلك يتفادى الفندق أي خطر ناتج عن عدم المقدرة على الوفاء بالتزاماته الجارية، والنسبة المقبولة له (٥٠٪)، ومن خلال دراسة الاتجاه العام لهذا المؤشر خلال فترة الدراسة نلاحظ أنه متقلب خلال سنوات الدراسة حيث بلغ (٧٠,٦٦٪ عام ٢٠٠٤) و (٥٨,٢٣٪ عام ٢٠٠٨) وهذا يعتبر جيداً حيث أن الإدارة حققت النسبة المقبولة (٥٠٪) خلال فترة الدراسة (٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨) وعلى الإدارة المحافظة على النسبة المقبولة ودراسة أسباب الانخفاض في حال حدوثها.

٤. مقياس التدفقات النقدية التشغيلية إلى الالتزامات المتداولة: يقيس قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها التشغيلية تكفي لتغطية التزاماتها الجارية، وكلما ارتفع هذا المؤشر انخفض مستوى المخاطر المتعلقة بالسيولة، وهذا يعني أن المنشأة قادرة على الوفاء بجميع أو جزء من التزاماتها الجارية من خلال النقدية المتولدة داخلياً، ودراسة الاتجاه العام لهذا المقياس في الفندق نجد أنه متقلب بشكل طفيف فقد ارتفع من (١٢٨,٥٢٪ في ٢٠٠٤) إلى (١٦٥,٥٤٪ في ٢٠٠٥) وحافظ على قيمته في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ عند (١٥٤٪)

لينخفض في ٢٠٠٨ إلى (١٤٧,٦٧٪) وهذا مؤشر جيد على أن الفندق قادر على مواجهة التزاماته الجارية من خلال التدفقات النقدية المتولدة لديه.

٥. مقياس التدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي الالتزامات: هذا المقياس شبيه بالمقياس السابق ولكن هذا المقياس يأخذ بالاعتبار إجمالي الالتزامات المتداولة وغير المتداولة، أي يقيس بالفعل قدرة المنشأة على سداد كافة التزاماتها، وبالتالي قياس قدرتها على السداد طويل الأجل، وبدراسة الاتجاه العام لهذا المقياس نجد أنه متقلب بشكل طفيف ويعتبر جيداً خلال فترة الدراسة حيث أنه ارتفع من (٩٥,٣٦٪ في ٢٠٠٤) إلى (١٠٢,١١٪ في ٢٠٠٨) وهذا يدل على قدرة الفندق على مواجهة إجمالي التزاماته من خلال التدفقات النقدية التشغيلية التي يحققها (المتولدة داخلياً).

٦. مقياس تغطية النقدية: يشير إلى قدرة المنشأة على توليد نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالمطلوبات الاستثمارية والتمويلية الضرورية، وكلما ارتفع هذا المقياس دل على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات، ومن خلال النتائج المحققة في الفندق نجد أن تغطية النقدية لديه جيدة حيث بلغ المقياس (١٠٢,٥٤٪ في ٢٠٠٤) ولكن بدراسة الاتجاه العام له نلاحظ انخفاضه في عام ٢٠٠٨ إلى (٨٣,١١٪) وكان المقياس متقلباً خلال فترة الدراسة.

ومن أجل تكوين صورة أفضل للحكم على دور المقاييس السابقة (المحاسبية والنقدية) في تقييم السيولة والقدرة على السداد في الفندق، قام الباحث بإجراء تحليل إحصائي لمتغيرات هذه الفرضية باستخدام نوعين من الأساليب الإحصائية: أسلوب تحليل الارتباط (معامل ارتباط بيرسون الخطي R) وأسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد ثم بمقارنة النتائج يمكن قبول هذه الفرضية أو رفضها.

٤-٢-١: متغيرات الدراسة لهذه الفرضية:

المتغير التابع:

يعتمد الفندق في تمويله على التمويل الداخلي حيث لا يعتمد على التمويل الخارجي كالقروض في تمويل عملياته، لذلك يستخدم الباحث مقياس حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، للتعبير عن قدرة الفندق على السداد حيث كلما ارتفع هذا المقياس يعني خطراً أقل لأصحاب الديون على الفندق، ونرمز له نرسم له بالمتغير (Y).

المتغيرات المستقلة:

وهي مجموعة المقاييس التي تتجه الدراسة إلى اختبار قدرتها على تحليل وتفسير المتغير التابع السابق، وقد اقتصرَت الدراسة على المتغيرات التالية:

A. المتغيرات المستقلة التي تمثل المقاييس المحاسبية:

١. مؤشر التداول: نرّمز له بالمتغير (X1).

٢. مؤشر السيولة السريعة: نرّمز له بالمتغير (X2).

٣. مؤشر الجاهزية النقدية: نرّمز له بالمتغير (X3).

B. المتغيرات المستقلة التي تمثل المقاييس النقدية:

١. مقياس التدفقات النقدية التشغيلية إلى الالتزامات المتداولة: نرّمز له بالمتغير (X4)

٢. مقياس التدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي الالتزامات: نرّمز له بالمتغير (X5).

٣. مقياس تغطية النقدية: نرّمز له بالمتغير (X6).

٤-٢-٢: نتائج تحليل الارتباط:

طبقاً لأسلوب تحليل الارتباط يتم قياس العلاقة أو الارتباط بين كل متغير من المتغيرات المستقلة السابقة مع المتغير التابع، وفي ضوء قيمة معامل الارتباط ودلالاته الإحصائية يمكن ملاحظة الأهمية النسبية لكل مقياس من المقاييس المحاسبية والنقدية ومدى فعاليته في تقييم السيولة وقدرة الفندق على السداد. وجاءت نتيجة الاختبار لكل متغير من المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع كما هي مبينة في الجدول رقم (١٦):

الجدول رقم (١٦) نتائج تحليل الارتباط بيرسون بين المقاييس المحاسبية والنقدية وبين مقياس حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول

صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول		
المقاييس المحاسبية والنقدية	معامل الارتباط (R)	مستوى المعنوية
مؤشر التداول (X1)	٠,٩٧٢**	0.005
مؤشر السيولة السريعة (X2)	0.835	0.079
مؤشر الجاهزية النقدية (X3)	0.746	0.148
مقياس التدفقات النقدية التشغيلية إلى الالتزامات المتداولة (X4)	0.636	0.249
مقياس التدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي الالتزامات (X5)	0.198	0.750
مقياس تغطية النقدية (X6)	0.614	0.270

*معامل الارتباط معنوي إحصائياً عند $\alpha = (0.05)$

**معامل الارتباط معنوي إحصائياً عند $\alpha = (0.01)$

بناءً على نتائج الجدول رقم (١٦) يتضح ما يلي:

١. توجد علاقة معنوية إحصائياً بين كل مقياس حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (المتغير التابع Y) وبين مؤشر التداول (X1) من المتغيرات المستقلة الممثلة للمقاييس المحاسبية.
٢. ضعف علاقة الارتباط وعدم معنويتها بين مقياس حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (المتغير التابع Y) وبين المتغيرات المستقلة الممثلة للمقاييس النقدية: مقياس التدفقات النقدية التشغيلية إلى الالتزامات المتداولة (X4)، مقياس التدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي الالتزامات (X5)، مقياس تغطية النقدية (X6).
٣. توجد علاقة ارتباط قوية جداً بين مقياس حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول وبين مؤشر التداول حيث معامل الارتباط ($R=0.972$) بمستوى معنوية ($Sig=0.005$)، والعلاقة طردية بين المقياسين، وهذا يدل على قدرة هذا المقياس في تفسير وتحليل السيولة في الفندق.
٤. توجد علاقة ارتباط قوية بين مقياس حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول ومؤشر السيولة السريعة حيث معامل الارتباط ($R=0.835$)، ولكنها غير معنوية إحصائياً حيث مستوى المعنوية ($Sig=0.079$).
٥. توجد علاقة ارتباط مقبولة بين مقياس حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول وبين مؤشر الجاهزية النقدية حيث معامل الارتباط ($R=0.746$)، ولكنها غير معنوية إحصائياً حيث مستوى المعنوية ($Sig=0.148$).
٦. من خلال تحليل علاقات الارتباط للنتائج السابقة نجد أن المقاييس المحاسبية أفضل من المقاييس النقدية في تفسير وتقييم السيولة في الفندق.

٤-٢-٣: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد:

إن نتائج تحليل الارتباط لا تعتبر لوحدها كافية للحكم على قدرة المقاييس النقدية والمحاسبية في تقييم السيولة في الفندق، لذلك يتم تحليل البيانات الخاصة بالمتغيرات السابقة باستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، وسيتم تحليل بيانات هذه الفرضية على مرحلتين بحيث تشمل المرحلة الأولى نتائج الانحدار الخطي البسيط، أما الثانية فتشمل نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد وذلك كما يلي:

(١) المرحلة الأولى: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط:

وتعتمد هذه المرحلة على التحليل الجزئي للمتغيرات، الذي يتضمن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كلاً على حده، ويتم ذلك من خلال تطبيق العلاقات التالية التي تظهر نتائجها في الجدولين رقمي (١٧-١٨) باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط:

$$(٢-1) \quad Y_i = \alpha_1 + b_1 X_1 + \varepsilon_t$$

$$(٢-2) \quad Y_i = \alpha_2 + b_2 X_2 + \varepsilon_t$$

$$(٢-3) \quad Y_i = \alpha_3 + b_3 X_3 + \varepsilon_t$$

$$(٢-4) \quad Y_i = \alpha_4 + b_4 X_4 + \varepsilon_t$$

$$(2-5) \quad Y_i = \alpha_5 + b_5 X_5 + \varepsilon_t$$

$$(2-6) \quad Y_i = \alpha_6 + b_6 X_6 + \varepsilon_t$$

الجدول رقم (١٧) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط من مقياس حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول والمقاييس النقدية

X6		X5		X4		
b_6	α_6	b_5	α_5	b_4	α_4	
0.218	9.819	0.203	12.107	0.305	-13.253	القيم
1.348	0.575	0.349	0.206	1.428	-0.412	t- statistic
0.270	0.606	0.750	0.850	0.249	0.708	مستوى المعنوية Sig. level
0.377		0.039		0.405		R^2
0.170		-0.281		0.206		Adj.R ²

الجدول رقم (١٨) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط من مقياس حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول والمقاييس المحاسبية

X3		X2		X1		
b_3	α_3	b_2	α_2	b_1	α_1	
0.613	-10.196	2.065	-152.579	2.133	-177.35	القيم
5.080	-1.446	2.627	-2.164	7.217	-6.094	t- statistic
0.148	.677	0.079	.119	0.005	0.009	مستوى المعنوية Sig. level
0.556		0.697		0.946		R^2
0.409		0.596		0.927		Adj.R ²

من خلال نتائج الانحدار الخطي البسيط بين مقياس حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول والمقاييس المحاسبية والنقدية، من الجدولين (١٧-١٨) يتبين ما يلي:

١. توجد علاقة معنوية إحصائياً بين مقياس حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول و مؤشر التداول (X1) حيث كان مستوى المعنوية (٠,٠٠٥) كأحد المقاييس المحاسبية، ومنحني الانحدار معنوي إحصائياً عند (0.01=α).

٢. لا توجد علاقة معنوية إحصائياً بين مقياس حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول والمقاييس النقدية، كما لا توجد علاقة معنوية إحصائياً بين مقياس حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول ومؤشر السيولة السريعة (X2)، ومؤشر الجاهزية النقدية (X3).

٣. إن لمؤشر التداول قدرة عالية على تحليل وتفسير القدرة على السداد في الفندق حيث بلغ حيث بلغت قيمة مربع معامل التحديد ومربع معامل التحديد المعدل ($R^2 = 0.946, Adj.R^2 = 0.927$) أي أن القوة التفسيرية لمؤشر التداول ٩٤,٦٪ وهذا يدل على أن ٩٤,٦٪ من التغيرات الحاصلة في مقياس حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول تعود للتغيرات الحاصلة في مؤشر التداول، ومن الجدول رقم (١٨) نجد أن ($b_1=2.133$) وهذا يعني أن العلاقة بين المتغير المستقل مؤشر التداول وبين المتغير التابع مقياس حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول علاقة طردية، وإن أي زيادة في قيمة مؤشر التداول بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة في قيمة مقياس حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول بمقدار ثابت يساوي (٢,١٣٣).
٤. أما بالنسبة لباقي المتغيرات الأخرى غير المعنوية إحصائياً فليس لها أي قدرة تفسيرية للتغيرات الحاصلة في مقياس حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، وبالتالي ليس لها أي قدرة في تحليل وتفسير قدرة الفندق على السداد.

(٢) المرحلة الثانية: نتائج الانحدار الخطي المتعدد:

في هذه المرحلة سيتم استخدام تحليل الانحدار المتعدد وذلك من أجل تحديد أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً وارتباطاً بالمتغير التابع وهو حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، حيث يتضمن نموذج معادلة الانحدار المتغير التابع، ويتم إدخال كافة المتغيرات الأخرى معاً واستخدام طريقة الانحدار التدريجي (Stepwise)، وذلك لفرز المتغيرات المعنوية إحصائياً والمؤثرة في المتغير التابع وأكثرها قدرة على تحليل وتفسير قدرة الفندق على تحقيق الأرباح. وفيما يلي نموذج معادلة الانحدار الخطي المتعدد:

$$(2-7) Y_i = \alpha_1 + b_1 X_1 + b_2 X_2 + b_3 X_3 + b_4 X_4 + b_5 X_5 + b_6 X_6 + \varepsilon_i$$

الجدول رقم (١٩) نتائج الانحدار الخطي المتعدد من مقياس حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول والمقاييس المحاسبية والنقدية

الخطوات	المقاييس التي ظهرت في معادلة الانحدار	المقاييس التي لم تظهر في معادلة الانحدار	معنوية النموذج	قيمة (R^2)	معامل الارتباط	قيمة F
الخطوة (١)	مؤشر التداول	مؤشر السيولة السريعة (X2) مؤشر السيولة النقدية (X3) مقياس التدفقات النقدية التشغيلية إلى الالتزامات المتداولة (X4) مقياس التدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي الالتزامات (X5) مقياس تغطية النقدية (X6)	0.005	0.946	0.972	52.078

وباستقراء نتائج الانحدار المتعدد باستخدام (Stepwise) الظاهرة في الجدول رقم (١٩)، يلاحظ انتهاء التحليل عند الخطوة الأولى، الأمر الذي يعني أن هناك خمسة مقاييس ليس لها قدرة تفسيرية وتحليلية، أي أن إضافة أي منها إلى معادلة الانحدار التي أظهرتها الخطوة الأولى لا تؤدي إلى زيادة جوهرية في القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار. أما المقاييس التي أظهرها التحليل ضمن معادلة الانحدار في الخطوة الأولى مؤشر التداول بقوة تفسيرية (٩٤,٦٪) (قيمة R^2)، وهذا يعني أن مؤشر التداول هو أفضل المقاييس المحاسبية والنقدية في تفسير قدرة الفندق على السداد.

وبناء على نتائج تحليل الارتباط والانحدار الخطي البسيط والمتعدد، يمكن قبول الفرضية الثانية:

لا تعتبر المقاييس النقدية أفضل من المقاييس المحاسبية في تقييم سيولة المنشأة وقدرتها

على السداد.

٤-٢-٣: اختبار الفرضية الثالثة: لا تعتبر التدفقات النقدية أفضل من الأرباح المحاسبية من

حيث القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

تم اختبار صحة هذه الفرضية من خلال إجراء التحليل الإحصائي، باستخدام الدلالات الإحصائية لانحدار التدفقات النقدية للفترة القادمة $t+1$ (لسنوات ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨)، على الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية عن الفترة الحالية t كلاً على حدا (عن السنوات ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧)، وذلك من خلال استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط، ثم بمقارنة النتائج يمكن قبول هذه الفرضية أو رفضها.

٤-٢-٣-١: متغيرات الدراسة لهذه الفرضية والإحصائيات الوصفية:

٤-٢-٣-١-١: متغيرات الدراسة:

اعتمدت هذه الفرضية على الأرباح المحاسبية المستندة على أساس الاستحقاق والتدفقات النقدية المستندة على الأساس النقدي، وقام الباحث بتحديد متغيرات الدراسة لهذه الفرضية، وتعريفها قبل إجراء التحليلات الإحصائية، حيث تتضمن المتغيرات التابعة المتغيرات الآتية:

(١) التدفقات النقدية التشغيلية (CFO_{t+1}) للفترة $(t+1)$ ؛ ويستخدم كمتغير تابع في اختبار التنبؤ بالتدفقات النقدية.

أما مجموعة المتغيرات المستقلة فهي:

A. المتغيرات المستقلة التي تمثل الأرباح المحاسبية المستندة على أساس الاستحقاق:

١. الأرباح المحاسبية (X_t) كمتغير إجمالي عن الفترة $(t-1 \rightarrow t)$ ، تمثل الأرباح الصافية بعد الضرائب.

٢. الأرباح المحاسبية التشغيلية OX_t (Operation Earnings)، تمثل الأرباح قبل الضرائب والبنود غير العادية عن الفترة $(t-1 \rightarrow t)$.

B. المتغيرات المستقلة التي تمثل التدفقات النقدية المستندة على الأساس النقدي:

١. التغير في النقدية كمتغير إجمالي CC_t عن الفترة $(t-1 \rightarrow t)$.

٢. التدفقات النقدية التشغيلية CFO_t عن الفترة $(t-1 \rightarrow t)$.

٣. التدفقات النقدية الاستثمارية CFI_t عن الفترة $(t-1 \rightarrow t)$.

٤. التدفقات النقدية التمويلية CFF_t عن الفترة $(t-1 \rightarrow t)$.

٤-٢-٣-١: الإحصائيات الوصفية:

قبل البدء بتحليل واختبار الفرضية لابد من توصيف بيانات متغيرات الدراسة لهذه الفرضية وتوضيح معالمها الرئيسية، وتحديد شكل توزيع قيمها كما في الجدول التالي رقم (١)، حيث أظهرت الإحصاءات الوصفية للمتغيرات أن قيم المتغيرات للأرباح المحاسبية على أساس الاستحقاق والتدفقات النقدية على الأساس النقدي تتجه نحو التوزيع الطبيعي بشكل عام، مع وجود بعض الالتواءات سواء كانت بالاتجاه السالب أو الموجب.

جدول رقم (20): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الفرضية الثالثة

متغيرات التدفقات النقدية			متغيرات الأرباح المحاسبية			
تمويلية	استثمارية	تشغيلية	التغير في النقدية	الأرباح التشغيلية	الأرباح المحاسبية	
CFF_t	CFI_t	CFO_t	CC_t	OX_t	X_t	الرمز الرياضي المستخدم
-339.596	-22.24	415.87	54.036	428.778	366.868	المتوسط الحسابي Mean
116.57	12.69	77.52	67.82	81.65	72.93	الانحراف المعياري Stander Deviation
0.34	0.57	0.19	1.26	0.19	0.20	معامل الاختلاف
0.67	0.035	-0.17	-0.315	-0.351	-0.299	معامل الالتواء Skewness
-0.356	-2.082	0.037	-1.555	0.701	0.643	معامل التفلطح Kurtosis
-168.68	-8.07	516.95	130.99	532.44	460.41	القيمة العظمى Maximum
-448.98	-37.96	310.23	-35.52	311.20	262.79	القيمة الصغرى Minimum

فبالنسبة لمتغيرات الأرباح المحاسبية على أساس الاستحقاق، نجد أن معامل الالتواء لكل من الأرباح المحاسبية الصافية بعد الضرائب (X_t) (-٠,٢٩٩)، والأرباح التشغيلية (OX_t) (-٠,٣٥١) وهو يقترب من الصفر وسالب، أما بالنسبة لقيمة معامل التفلطح لكل من الأرباح المحاسبية الصافية بعد الضرائب (X_t) (٠,٦٤٣)، والأرباح التشغيلية (OX_t) (٠,٧٠١)، فالأرباح المحاسبية الصافية بعد الضرائب ملتوية بالاتجاه السالب بانحراف معياري قدره (72.93) ومتوسط حسابي (366.868)، ومنحني توزيع التفلطح متطاول، والأرباح التشغيلية ملتوية بالاتجاه السالب بانحراف معياري (81.65) ومتوسط حسابي (428.778) ومنحني توزيع التفلطح متطاول.

وبالنسبة للإحصاءات الوصفية لمتغيرات التدفقات النقدية، فإن قيم معامل الالتواء والتفلطح تشير بشكل عام إلى أن هذه القيم تأخذ شكل التوزيع الطبيعي، حيث أن معامل الالتواء لكل من التغير في النقدية CC_t (-0.315) والتشغيلية CFO_t (-0.17) سالب ويقترب من الصفر، ومعامل

التفطح (-١,٥٥٥) سالب للتدفقات النقدية الإجمالية حيث الانحراف المعياري لها (67.82) والمتوسط الحسابي (54.036) ومنحني توزيع القيم مفرطح، أما معامل التفطح للتدفقات النقدية التشغيلية (٠,٠٣٧) موجب وكان الانحراف المعياري لها (77.52) والمتوسط الحسابي (415.87) ومنحني توزيع القيم متطاول، أما معامل التفطح للتدفقات النقدية التمويلية CFF_t (-٠,٣٥٦) سالب وبانحراف معياري قدره (116.57) ومتوسط حسابي (-339.596) ومنحني توزيع القيم مفرطح، ومعامل الالتواء لها (٠,٦٧) موجب، في حين بلغ معامل الالتواء للتدفقات النقدية الاستثمارية CFI_t (٠,٠٣٥) موجب بانحراف معياري (12.69) ومتوسط حسابي (-22.24)، أما معامل التفطح (-2.082) سالب أي أن منحني توزيع القيم مفرطح.

ومن الجدول رقم (١) نستنتج أن التدفقات النقدية التشغيلية CFO_t والأرباح التشغيلية OX_t يعتبران أقل المتغيرات تشتتاً خلال فترة الدراسة حيث لهما أدنى معامل اختلاف والذي يبلغ (٠,١٩)، كما يعتبر متغير التغير في النقدية CC_t أكثر المتغيرات تشتتاً حيث بلغ معامل الاختلاف (١,٢٦)، أما باقي المتغيرات فترتب من حيث درجة التشتت كما يلي: متغير الأرباح المحاسبية الصافية بعد الضرائب (X_t) له معامل اختلاف (٠,٢٠) يليه متغير التدفقات النقدية التمويلية CFF_t حيث معامل الاختلاف (٠,٣٤) ثم متغير التدفقات النقدية الاستثمارية CFI_t ومعامل الاختلاف (٠,٥٧).

يلاحظ بشكل عام أن متغيرات الدراسة لها تشتت منخفض حول متوسطاتها الحسابية، وذلك من خلال قيمة معامل الاختلاف التي هي أقل من نسبة ١٠٠٪ في جميع المتغيرات باستثناء متغير التغير في النقدية الإجمالية CC_t .

٤-٢-٣-١: قدرة الأرباح المحاسبية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية:

تناولت العديد من الدراسات السابقة، قياس قدرة الأرباح المحاسبية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. وقد توصلت هذه الدراسات إلى نتائج أهمها أفضلية الأرباح المحاسبية على التدفقات النقدية من حيث هذه القدرة التنبؤية، وأن الأرباح المحاسبية تعتبر مؤشراً قوياً للتدفقات النقدية المستقبلية، وذلك بما يتناسق مع نشرة معايير المحاسبة المالية رقم (١) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) عام ١٩٧٨ (فقرة ٣٧) بأن الأرباح المحاسبية أفضل من التدفقات النقدية عند التنبؤ بالتدفقات النقدية في المستقبل. إلا أنه قد يؤخذ على هذه الدراسات السابقة أنها اعتبرت الأرباح التشغيلية ممثلة للأرباح المحاسبية، وتناولت دور عناصر التسويات التي تتضمنها هذه الأرباح من حيث تلك القدرة التنبؤية. وفي هذا الاختبار سيقوم الباحث بتحليل

أكثر شمولاً للقدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية الصافية بعد الضرائب، والأرباح المحاسبية التشغيلية، ويتم ذلك من خلال تطبيق العلاقات التالية التي تظهر نتائجها في الجدول رقم (٢) باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط:

$$(3-1) \quad CFO_{t+1} = \alpha_1 + b_1 X_t + \varepsilon_t$$

$$(3-2) \quad CFO_{t+1} = \alpha_2 + b_2 OX_t + \varepsilon_t$$

حيث تم إدخال التدفقات النقدية التشغيلية (CFO_{t+1}) كمتغير تابع، والأرباح المحاسبية الصافية بعد الضرائب (X_t) و الأرباح المحاسبية التشغيلية OX_t كمتغيرات مستقلة، وذلك من أجل تحديد أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من العمليات التشغيلية. وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (٢١): نتائج الانحدار الخطي البسيط للتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ومتغيرات الأرباح المحاسبية

OX_t		X_t		
b_2	α_2	b_1	α_1	
0.923	20.204	١,٠٣٩	٣٤,٧٥٥	القيم
7.161	0.361	٧,٩٩٥	٠,٧١٨	cstatisti - t
0.006	0.742	0.004	٠,٥٢٥	مستوى المعنوية Sig. level
0.945		0.955		R^2
0.926		0.940		Adj. R^2

من خلال نتائج الانحدار الخطي البسيط بين التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ومتغيرات الأرباح المحاسبية، يتبين ما يلي:

١. توجد علاقة معنوية إحصائياً بين التدفقات النقدية التشغيلية CFO_{t+1} و بين متغيرات الأرباح المحاسبية الصافية بعد الضرائب X_t و الأرباح المحاسبية التشغيلية OX_t حيث كان مستوى المعنوية (٠,٠٠٤ و ٠,٠٠٦) على التوالي ومنحني الانحدار معنوي إحصائياً عند $(0.01=\infty)$.

٢. إن للأرباح المحاسبية الصافية بعد الضرائب X_t قدرة عالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، حيث بلغت قيمة مربع معامل التحديد ومربع معامل التحديد المعدل للأرباح المحاسبية X_t ($R^2 = 0.955, Adj.R^2 = 0.940$) بمعنوية (٠,٠٠٤) وهذا يعني أن القدرة

التفسيرية للأرباح المحاسبية X_t هي ٩٥,٥٪، وهو يدل على أن ٩٥,٥٪ من التغيرات الحاصلة في التدفقات النقدية التشغيلية تعود للتغيرات الحاصلة في الأرباح المحاسبية الصافية بعد الضرائب X_t .

٣. إن للأرباح المحاسبية التشغيلية OX_t قدرة عالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، حيث بلغت قيمة مربع معامل التحديد ومربع معامل التحديد المعدل للأرباح المحاسبية التشغيلية OX_t ($R^2 = 0.945, Adj.R^2 = 0.926$) بمعنوية (٠,٠٠٦) وهذا يعني أن القدرة التفسيرية للأرباح المحاسبية التشغيلية OX_t هي ٩٤,٥٪، وهو يدل على أن ٩٤,٥٪ من التغيرات الحاصلة في التدفقات النقدية التشغيلية تعود للتغيرات الحاصلة في الأرباح المحاسبية التشغيلية OX_t .

٤. تمتلك الأرباح المحاسبية الصافية بعد الضرائب X_t قدرة أعلى من الأرباح المحاسبية التشغيلية OX_t في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، حيث أن معامل التحديد للأرباح المحاسبية X_t أعلى من معامل التحديد للأرباح المحاسبية التشغيلية OX_t .

٤-٣-١-٢: قدرة التدفقات النقدية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية:

تم قياس القدرة التنبؤية للتدفقات النقدية الحالية من خلال اختبار العلاقات التالية:

$$(3-3) \text{CFO}_{t+1} = \alpha_1 + b_1 \text{CFO}_t + \varepsilon_t$$

$$(3-4) \text{CFO}_{t+1} = \alpha_2 + b_2 \text{CFI}_t + \varepsilon_t$$

$$(3-5) \text{CFO}_{t+1} = \alpha_3 + b_3 \text{CFF}_t + \varepsilon_t$$

$$(3-6) \text{CFO}_{t+1} = \alpha_4 + b_4 \text{CC}_t + \varepsilon_t$$

حيث تم إدخال التدفقات النقدية التشغيلية (CFO_{t+1}) كمتغير تابع، والتدفقات النقدية التشغيلية الحالية CFO_t ، التدفقات النقدية الاستثمارية CFI_t ، التدفقات النقدية التمويلية CFF_t ، التغير في النقدية CC_t ، كمتغيرات مستقلة، وذلك من أجل تحديد أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من العمليات التشغيلية. وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (٢٢): نتائج الانحدار الخطي البسيط للتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ومتغيرات التدفقات النقدية

CC_t		CFF_t		CFI_t		CFO_t		
b_4	α_4	b_3	α_3	b_2	α_2	b_1	α_1	
٠,٣٤٩-	٤٣٤,٧١ ٩	٠,٥٦١-	٢٢٥,٢٠ ٤	٠,١٠٢	٤١٨,١٣	٠,٧٤٧	١٤٩,٦١٦	القيم
٠,٥٥٥-	٨,٥١٥	٢,٧٢٩-	٣,٠٨٢	٠,٠٢٩	٤,٧٤٧	٣,٥٠٩	١,٦٦٦	cstatisti - t
٠,٦١٨	٠,٠٠٣	٠,٠٧٢	٠,٠٥٤	٠,٩٧٩	٠,٠١٨	٠,٠٣٩	٠,١٩٤	مستوى المعنوية Sig. level
٠,٠٩٣		٠,٧١٣		٠,٠٠٠		٠,٨٠٤		R^2
٠,٢٠٩-		٠,٦١٧		٠,٣٣٣-		٠,٧٣٩		Adj.R ²

من خلال نتائج الانحدار الخطي البسيط بين التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ومتغيرات التدفقات النقدية، يتبين ما يلي:

١. توجد علاقة معنوية إحصائياً بين التدفقات النقدية التشغيلية CFO_{t+1} و بين متغير التدفقات النقدية التشغيلية الحالية CFO_t ، حيث كان مستوى المعنوية (٠,٠٣٩)، ومنحني الانحدار معنوي إحصائياً عند (0.05=α).

٢. لا توجد علاقة معنوية إحصائياً بين التدفقات النقدية التشغيلية CFO_{t+1} و بين باقي متغيرات التدفقات النقدية وهي:

✓ التدفقات النقدية الاستثمارية CFI_t .

✓ التدفقات النقدية التمويلية CFF_t .

✓ التغير في النقدية CC_t .

٣. إن للتدفقات النقدية التشغيلية الحالية CFO_t قدرة جيدة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، حيث بلغت قيمة مربع معامل التحديد ومربع معامل التحديد المعدل لها ($R^2 = 0.804$, $Adj.R^2 = 0.739$) بمعنوية (٠,٠٣٩) وهذا يعني أن القدرة التفسيرية للتدفقات النقدية التشغيلية الحالية CFO_t تبلغ ٨٠,٤٪، وهذا يعني أن ٨٠,٤٪ من التغيرات الحاصلة في التدفقات النقدية التشغيلية تعود للتغيرات الحاصلة في التدفقات النقدية التشغيلية الحالية CFO_t .

٤. بالرغم من أن مربع معامل التحديد للتدفقات النقدية التمويلية CFF_t مقبول حيث يبلغ $(R^2 = 0.713, Adj.R^2 = 0.617)$ ، إلا أنه لا توجد علاقة معنوية إحصائية بيت هذا المتغير والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية حيث مستوى المعنوية $(0,072)$.

ومن خلال مقارنة النتائج المبينة في الجدولين (٢١) و (٢٢) يمكن أن نستنتج النتائج التالية:

١. تعتبر الأرباح المحاسبية الصافية بعد الضرائب X_t الأفضل في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، تليها الأرباح المحاسبية التشغيلية OX_t ، ثم التدفقات النقدية التشغيلية الحالية CFO_t ، في حين لا تملك باقي المتغيرات من التدفقات النقدية قدرة تنبؤية بالتدفقات النقدية المستقبلية.

٢. تعتبر الأرباح المحاسبية أفضل من التدفقات النقدية من حيث القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وهذه النتيجة مؤيدة لتأكيدات مجلس معايير المحاسبة المالية القائلة أن الأرباح المحاسبية أفضل من التدفقات النقدية عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

٣. بناء على نتائج أسلوب تحليل الانحدار البسيط يمكن قبول الفرضية الثالثة من فروض الدراسة: لا تعتبر التدفقات النقدية أفضل من الأرباح المحاسبية من حيث القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

٤-٢-٤ : النتائج والتوصيات

يتناول الباحث أهم النتائج التي توصل إليها في كلاً من الجزء النظري والجزء التطبيقي من هذا البحث، كما يقدم التوصيات التي يراها مناسبة.

أولاً: نتائج البحث:

(١) أوضح البحث أن المنشآت الفندقية كغيرها من الوحدات الاقتصادية ليست بمنأى عن التغيرات والتطورات التي تحدث في البيئة الاقتصادية المعاصرة، ويرتبط النشاط الفندقي بشكل رئيسي ومباشر بنشاط السياحة، فالطلب على الخدمات الفندقية مرتبط بتزايد نشاط السياحة، وأية تقلبات تطرأ على نشاط السياحة نتيجة المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ستؤدي بظلالها على النشاط الفندقي.

(٢) تتوقف موضوعية وملاءمة المقاييس المالية على موضوعية وملاءمة البيانات التي استخدمت في حساب هذه المقاييس، فقد تتعرض هذه البيانات إلى إمكانية تدخل التقدير الشخصي في بعض الحالات التي تعتمد على التقدير، كما أنه يجري اشتقاق المقاييس المالية من بيانات محاسبية ومالية يعبر الكثير منها عن أداء المنشأة في لحظة زمنية معينة وخاصة قائمة المركز المالي، في حين يتم استخدام هذه المقاييس للاستدلال على ما تم خلال فترة معينة أو ما سيحدث مستقبلاً في فترة معينة.

(٣) لا يجب الاعتماد على مقياس مالي واحد، فقد يعطينا تصوراً أو نحصل من خلاله على مؤشرات معينة في حين لو تمت الاستعانة بمقاييس أخرى فإننا قد نحصل على مؤشرات ودلالات أخرى مغايرة تماماً، وبالتالي لا بد من الاستعانة بمقاييس متعددة تعطي مؤشرات عن جوانب متعددة واللجوء إلى مؤشرات تفصيلية كلما دعت الحاجة.

(٤) إن قائمة الدخل تظهر قدرة المنشأة على تحقيق المكاسب الإيرادية (الأرباح) خلال فترة زمنية معينة، مما يجعلها بمنزلة تقييم لأداء المنشأة خلال تلك الفترة، غير أنها لا تظهر توقيت حصول التدفقات النقدية ولا تظهر أثر العمليات على سيولة المنشأة، بينما قائمة التدفقات النقدية تمكن من تقييم وضع السيولة لدى المنشأة وتظهر القدرة على الوفاء بالالتزام كما تظهر توقيت حصول التدفقات النقدية.

(٥) إن إعداد قائمة الدخل على أساس الاستحقاق ووفقاً لمبدأ المقابلة بين إيرادات الفترة ومصروفاتها يؤدي إلى جعل المصروفات والإيرادات غير معبرة عن التدفق النقدي الخاص بها، وبالتالي عدم تطابق رصيد صافي الربح في هذه القائمة مع رصيد صافي التدفق النقدي التشغيلي الفعلي وذلك بسبب اختلاف طريقة الإعداد.

٦) إن التفريق بين مفهوم صافي الربح ومفهوم صافي التدفق النقدي التشغيلي يؤدي إلى اتخاذ قرارات مالية أكثر كفاءة وفاعلية من قبل المستخدمين. حيث يدخل في احتساب صافي الدخل بنود لا يترتب عليها تدفق نقدي فعلي، وإن استمرارية المنشأة تتطلب إعداد قائمة تدفقات نقدية بجانب قائمة الدخل لأن لكل قائمة محتوى إعلامياً ذا دلالة معينة لمتخذي القرارات وذلك في تقييم الاستثمارات والمخاطر.

٧) إن لقائمة التدفقات النقدية مضموناً معلوماتياً بما تحويه من إفصاحات عن الأنشطة الرئيسية للمنشأة المتمثلة في الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وبما تقدمه من بيانات شاملة عن وضع السيولة النقدية لدى المنشأة، وتقييم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها، إضافة إلى ما تقدمه من معلومات إضافية تمكن مستخدميها من صنع القرارات المالية والاستثمارية والتمويلية. ٨) إن تركيب المقاييس المالية المحاسبية والنقدية يتم من واقع الأرقام الواردة في القوائم المالية، ونظراً للتقديرات والاجتهادات المحاسبية في تلك القوائم، فضلاً عن اختلاف الطرق والسياسات والمعالجات المحاسبية المتبعة في إعدادها، فإن بناء هذه المقاييس من واقع تلك القوائم يجعلها لا تعبر بدقة وسلامة تامة عن الواقع الحقيقي للمنشأة قيد التحليل.

٩) استناداً على الاختبارات التي تم إجراؤها على فرضيات الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

١. أهمية قسم الغرف في الفندق ونشاط المبيت المرتبط به، حيث يشكل النسبة الأكبر من متوسط إنفاق النزيل على الخدمات الفندقية، كما يتميز بتكلفته المنخفضة تجاه الأنشطة والخدمات الفندقية الأخرى.

٢. تشكل تكاليف نشاط الأطعمة والمشروبات النسبة الأكبر من إجمالي تكاليف الفندق، وهذا يستوجب العمل على دراسة السياسات المتبعة في تقدير هذه التكاليف للعمل على تخفيضها إلى الحد الأدنى الذي يسمح بحسن سير العمل في الفندق.

٣. نتائج مصفوفات معامل الارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة:

- إن علاقة الارتباط بين مقياس (صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول) كمقياس لقدرة الفندق على تحقيق الأرباح وبين مقياس العائد المحاسبي كأحد المقاييس المحاسبية علاقة قوية ومعنوية إحصائياً، كما أنه توجد علاقة ارتباط معنوية إحصائياً مع مقياس النقدية التشغيلية.

- لا توجد علاقة ارتباط معنوية إحصائياً بين مقياس (صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول) كمقياس لقدرة الفندق على تحقيق الأرباح وباقي المقاييس المحاسبية والنقدية.

- توجد علاقة ارتباط قوية ذات معنوية إحصائية بين مقياس حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول لقياس قدرة الفندق على السداد وبين المقاييس المحاسبية المستخدمة في تقييم السيولة في الفندق.
- لا توجد علاقة ارتباط بين مقياس حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول لقياس قدرة الفندق على السداد وبين المقاييس النقدية المستخدمة في تقييم السيولة وقدرة الفندق على السداد.
- ٤. نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد:
 - إن لمعدل العائد المحاسبي قدرة عالية في تفسير وتحليل قدرة الفندق على تحقيق الأرباح، حيث بلغت قيمة مربع معامل التحديد ومربع معامل التحديد المعدل $(R^2 = 0.964, Adj.R^2 = 0.952)$.
 - إن لمقياس النقدية التشغيلية قدرة جيدة في تفسير وتحليل قدرة الفندق على تحقيق الأرباح، حيث بلغت قيمة مربع معامل التحديد ومربع معامل التحديد المعدل $(R^2 = 0.771, Adj.R^2 = 0.694)$.
 - إن لمؤشر التداول قدرة عالية على تحليل وتفسير القدرة على السداد في الفندق حيث بلغ حيث بلغت قيمة مربع معامل التحديد ومربع معامل التحديد المعدل $(R^2 = 0.946, Adj.R^2 = 0.927)$.
 - باستخدام الانحدار الخطي المتعدد تبين أن المقاييس معدل العائد المحاسبي و مقياس العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية يفسران ١٠٠٪ من التغيرات الحاصلة في قدرة الفندق على تحقيق الأرباح.
 - باستخدام الانحدار الخطي المتعدد تبين أن مؤشر التداول هو أفضل المقاييس المحاسبية والنقدية في تفسير قدرة الفندق على السداد بقوة تفسيرية (٩٤,٦٪).
 - ٥. نتائج قياس القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية واختبار أفضليتهما في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية:
 - إن للأرباح المحاسبية قدرة عالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وهي بذلك تعتبر أفضل من التدفقات النقدية الحالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وهذا يعني أن نتائج الدراسة مؤيدة لما ورد في بيان مفاهيم المحاسبة المالية رقم (٢) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) والقائل بأن الأرباح المحاسبية أفضل من التدفقات النقدية عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

ثانياً: التوصيات:

- (١) الاهتمام بتوفير البيانات لأغراض البحث العلمي سواء كان بإنشاء مراكز متخصصة تعمل على تجهيز البيانات وتوفير متطلبات الأبحاث التطبيقية في مجال المنشآت الفندقية في الجمهورية العربية السورية، أو زيادة الاهتمام من قبل الجهات الرسمية بتوفير مثل هذه البيانات، وهذا يساهم وبشكل فعال في تطوير البحث العلمي حيث يقضي الباحث وقتاً طويلاً في البحث عن مصادر البيانات والتي قد لا تتوافر في معظم الأحيان كما هو مطلوب.
- (٢) دعم المنشآت الفندقية في الجمهورية العربية السورية، وزيادة عددها لكي تواكب التطور المنشود في النشاط السياحي، وبناء فنادق حكومية متطورة تعتمد الإدارة والرقابة الحديثة لاستقطاب السياح بدلاً من اتجاههم إلى استئجار الشقق السكنية نظراً لما يحققه ذلك من عائد أكبر للدولة.
- (٣) إقامة معاهد خاصة بتأهيل وتدريب الكوادر المتخصصة للعمل في المنشآت الفندقية بشكل يؤدي إلى زيادة كفاءة الإدارات والكوادر في الفنادق.
- (٤) وجوب إعطاء قائمتي الدخل والتدفقات النقدية المزيد من الاهتمام والدراسة لإبراز دورهما لمتخذي القرارات وللجهات المستخدمة للقوائم المالية المنشورة، لما تتضمنه كل من هاتين القائمتين من معلومات تعكس قدرة المنشأة على مواجهة الظروف المحيطة بها، إضافة إلى أنهما تعكسان السيولة النقدية والقدرة على تحقيق الأرباح، ولتقديمها بيانات تمكن مستخدميها من الاستفادة منها في صنع وتقييم القرارات الرشيدة.
- (٥) إيلاء المقاييس المحاسبية المعدة على أساس الاستحقاق أهمية خاصة حيث اتضح أن المقاييس المعدة على أساس الاستحقاق هي الأكثر قدرة بشكل عام على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وتقييم قدرة المنشأة على السداد.
- (٦) الاعتماد على المقاييس المحاسبية والنقدية معاً في تقييم الأداء في المنشآت الفندقية، نظراً لأهمية هذه المقاييس في تقييم كفاءة وفعالية النشاط الفندقي، انطلاقاً من البيانات والمعلومات التي توفرها القوائم والتقارير المالية.
- (٧) العمل على تطوير إطار متكامل للرقابة وتقييم الأداء في الفندق موضع الدراسة من خلال الاستفادة من المزايا التي تحققها المقاييس المحاسبية والنقدية.

٨) ضرورة قيام إدارة الفندق بدراسة المؤشرات المالية قبل اتخاذ أي قرار وبالأخص القرارات المالية لأن أي قرار يتم اتخاذه دون الإحاطة بجميع جوانبه يمكن أن يكون تأثيره السلبي في الشركة أكثر من عدم اتخاذه .

٩) الاهتمام بالجانب الإعلامي والتسويقي والترويج للخدمات الفندقية معتمدين على أحدث وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات، من أجل زيادة عدد النزلاء في الفندق بما يضمن ارتفاع نسبة الإشغال الفندقية وارتفاع إيرادات الفندق.

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

١-١: مقدمة:

يمثل النشاط الفندقى ركناً أساسياً من أركان النشاط الاقتصادى فى كافة بلدان العالم، حيث يرتبط بصورة مباشرة بالعديد من الأنشطة الاقتصادية الهامة وخاصة النشاط السياحى، وقد اهتمت معظم الدول بهذا النشاط لما يقدمه من خدمات للسياح والزلاء وبالتالى ما يجلبه من قطع أجنبى، وتوجد منشآت فندقية ضخمة تنتشر فروعها فى جميع أنحاء العالم. وقد شهد الاستثمار السياحى فى سورية تطوراً نوعياً بين عامي 2005 و 2008 ، حيث تجاوزت قيمة الاستثمارات السياحية قيد الإنشاء والمتوقع إنجازها حتى نهاية عام 2012 ، أربعة مليارات وثلاثمائة مليون دولار، حيث دخلت فنادق جديدة ذات سوية دولية الخدمة خلال الفترة ذاتها، إضافة إلى عدد كبير من الفنادق التراثية والمنشآت السياحية الأخرى.

ويشكل تقييم الأداء محوراً مهماً فى نجاح المنشآت بتحقيق أهدافها، حيث يمكن التعرف على نقاط القوة والضعف ومواطن الخلل، ووضع الحلول لنقاط الضعف ومعالجتها ومساندة وتعزيز نقاط القوة، والتحقق من أن إدارة المنشأة الفندقية تقوم باستخدام جميع مواردها المتاحة أفضل استخدام، ولا شك فى أن تقييم أداء المنشآت ومن بينها الفنادق، والوقوف على قدرتها على تنمية وتعظيم ثروة الملاك، وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، يعد أحد الجوانب التي يهتم بها مستخدمو القوائم المالية.

وبشكل عام، يوجد العديد من مقاييس الأداء: مالية وغير مالية، داخلية وخارجية. إلا أنه يمكن تصنيف المقاييس المالية الشائعة إلى نوعين من المقاييس، يعتمد النوع الأول على أساس الاستحقاق بينما يعتمد النوع الثاني على الأساس النقدي.

حيث يستند النوع الأول على أساس الاستحقاق الذي يمثل حجر الزاوية فى المحاسبة، نظراً لكونه يمثل إطاراً تتدرج ضمنه العديد من المفاهيم والقواعد المحاسبية التي تؤثر على طبيعة وخصائص المعلومات المحاسبية المنشورة، كما يلقى أساس الاستحقاق اهتماماً بالغاً من قبل المحاسبين والهيئات المحاسبية بشكل عام، حيث تؤكد غالبية الآراء على أفضلية المعلومات التي يقدمها أساس الاستحقاق مقارنة بالمعلومات التي يقدمها الأساس النقدي، ويصدر هذا التأكيد بشكل خاص عن الهيئات المحاسبية، وهناك من جهة أخرى الكثير من الجدل والنقاش بين الباحثين حول أهمية أساس الاستحقاق وفائدته فى تقييم التدفقات النقدية وتقديم مقاييس لتقييم أداء المنشآت وذلك بالمقارنة مع الأساس النقدي، حيث يعتبر أساس الاستحقاق أكثر فائدة فى قياس الدخل الدوري من إتباع الأساس النقدي، ذلك لأن

المعلومات التي يوفرها أساس الاستحقاق تعتبر مؤشراً أفضل عن قدرة المنشأة الحالية والمستقبلية على تحقيق التدفقات النقدية. كما أن أساس الاستحقاق يعطي تقييماً أشمل للأداء خلال الفترات المالية المتعاقبة.

و غالباً ما يتم استخدام مقاييس محاسبية مستندة في إعدادها على أساس الاستحقاق المحاسبي وصافي الربح المحاسبي من أجل تقييم الأداء في المنشآت سواء على مستوى المنشأة ككل أو على مستوى مراكز المسؤولية داخلها.

ومن جهة أخرى تزايد الاهتمام بالمعلومات التي تقدمها التدفقات النقدية بصور العديد من المعايير المحاسبية في مختلف الدول التي تقرر بضرورة الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية في قائمة منفصلة هي قائمة التدفقات النقدية، حيث إن أحد أهداف القوائم المالية التي تعدها المنشأة هو تقديم معلومات عن التدفقات النقدية في المنشأة، حيث يهتم المستخدمون الرئيسيون اهتماماً مباشراً بقدرة المنشأة على سداد التزاماتها عند استحقاقها وتوزيع الأرباح على أصحاب رأس المال بدون تقليص حجم أعمالها الجارية، الأمر الذي يستدعي أن تحتوي القوائم المالية للمنشأة على معلومات عن التدفق النقدي. وقد أولت المنظمات المهنية والأكاديمية منذ مطلع الثمانينات الأساس النقدي الأهمية التي يستحقها مع عدم التفريط بأساس الاستحقاق المحاسبي، وزادت أهمية هذا الأساس واتجهت الدراسات والبحوث الأكاديمية للتركيز عليه خاصة بعد صدور المعيار المحاسبي رقم (٩٥) عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) والمعيار المحاسبي الدولي السابع المعدل (IAS7) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASC) اللذين ألزما المنشآت بإعداد قائمة التدفقات النقدية بناء على الأساس النقدي كأحد القوائم المالية الأساسية للمنشأة.

وفي السنوات الأخيرة من القرن العشرين طرحت عدة مقاييس للأداء تستند على الأساس النقدي وتعتبر من الموضوعات الحديثة والتي لاقت رواجاً في مجال تقييم الأداء. وقد تناول الباحثون العديد من المقاييس النقدية والتي تم إعدادها بناء على الأساس النقدي ويتم الحصول عليها من قائمة التدفقات النقدية، والهدف من هذه المقاييس هو إيضاح الاتجاهات العامة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة ومن ثم استخدامها كمؤشر لقياس قوة المركز النقدي للمنشأة، إضافة إلى استخدامها لأغراض التنبؤ بحجم التدفقات النقدية المستقبلية ومعرفة أفضلية كل من العوائد المحاسبية والتدفقات النقدية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، واستخدامها في تقييم الأداء المالي للمنشأة ومقارنتها مع المقاييس في المنشآت الأخرى أو لنفس المنشأة لكن لفترات زمنية متعددة.

ونظراً لأهمية كل من الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية فقد أصبحت عملية التنبؤ بها وتقديرها محل اهتمام إدارات المنشآت الفندقية، لاستخدامها في تخطيط وإعداد الموازنات النقدية وتوفير المعلومات اللازمة لترشيد القرارات الاستثمارية والتمويلية، والاستفادة منها في التنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية

المستقبلية، لذلك تأتي هذه الدراسة لتتناول بالدراسة والتحليل المقدرة التنبؤية لمقاييس العوائد المحاسبية والتدفقات النقدية، إضافة إلى دراسة ما إذا كانت مقاييس العوائد المحاسبية أفضل من مقاييس التدفقات النقدية عند التنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية، كما تقوم الدراسة ببحث علاقة الارتباط بين هذه المقاييس والتوصل إلى نماذج تنبؤية تتناسب والبيئة الفندقية في سورية.

١-٢: مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في مدى قدرة وفعالية كل من المقاييس المحاسبية المستندة على أساس الاستحقاق والمقاييس النقدية المستندة على الأساس النقدي في تقييم أداء المنشآت الفندقية، والتعرف على قدرة وكفاءة هذه المنشآت في إدارة أنشطتها المختلفة، والتعرف على مواطن القوة لتعزيزها ومواطن الضعف لوضع الحلول والعلاج اللازم لها.

حيث يدور كثير من الجدل والنقاش حول العلاقة بين هذه المقاييس المستندة على أساس الاستحقاق والأساس النقدي وكفاية المعلومات التي يقدمها كل منها، وبالتالي قدرتها في الإجابة على التساؤلات التالية:

(١) هل لمقاييس الأداء النقدية قدرة أفضل من مقاييس الأداء المحاسبية في تقييم جودة الأرباح في المنشأة؟

(٢) هل لمقاييس الأداء النقدية قدرة أفضل من مقاييس الأداء المحاسبية في تقييم السيولة في المنشأة وبالتالي قدرتها على السداد؟

(٣) هل تعتبر التدفقات النقدية أفضل من الأرباح المحاسبية من حيث القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية؟

١-٣: الدراسات والأبحاث السابقة ذات الصلة:

تم استعراض الدراسات السابقة التالية:

(١) دراسة عوض الله (٢٠٠٨) بعنوان " أهمية القوائم المالية في التنبؤ بالأرباح - دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة في سوق الخرطوم للأوراق المالية" ^(١).

هدفت الدراسة إلى اختبار مقدرة الأرباح ومقاييس التدفقات النقدية المختلفة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية (EPS)، واشتملت الدراسة عينة مكونة من (١١) شركة مساهمة عامة سودانية مدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية في قطاعي الصناعة والخدمات خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٢) والتي شكلت فترة الدراسة، وتضمنت هذه الدراسة اختبار أثر كل من حجم الشركة ونوع القطاع الذي تنتمي

^(١) عوض الله، محمود محمد حسن. " أهمية القوائم المالية في التنبؤ بالأرباح - دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة في سوق الخرطوم للأوراق المالية"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، (٢٠٠٨).

إليه الشركة على عملية التنبؤ بالأرباح المستقبلية .حيث تم استخدام نموذج السير العشوائي (Random Walk Model) في عملية التنبؤ بالأرباح والذي يفترض أن أرباح السنة (T) تساوي تماماً أرباح السنة (T-1) وتشير نتائج الدراسة إلى أن ترتيب المتغيرات حسب مقدرتها التنبؤية بالأرباح جاء كما يلي: الأرباح المحاسبية في المرتبة الأولى وصافي الدخل مضافاً إليه الإهلاك في المرتبة الثانية وفي المرتبة الثالثة كلاً من التدفقات النقدية والتشغيلية ورأس المال العامل التشغيلي، وبينت نتائج اختبار T-test إلى أن الأرباح بشكل عام أفضل من مقاييس التدفقات النقدية من حيث مقدرتها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، وأن مقاييس التدفقات النقدية بشكل عام تختلف فيما بينها من حيث قدرتها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية وهذا ينسجم مع نتائج الدراسات السابقة وبينت النتائج أن التنبؤ بأرباح الشركات صغيرة الحجم أكثر دقة من التنبؤ بأرباح الشركات كبيرة الحجم وأن نوع القطاع يؤثر على مقدرة الشركة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية بينما لا يؤثر نوع القطاع على مقدرة مقاييس التدفقات النقدية على التنبؤ بالأرباح

٢) دراسة المهندس (٢٠٠٦) بعنوان "تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي"^(١).

هدفت هذه الدراسة إلى تقويم أداء المصرف الصناعي السوري من خلال بيان المعوقات والانحرافات ومظاهر الضعف ودراسة أسبابها ووضع الحلول الكفيلة بعلاجها أو تخفيفها قدر المستطاع. وتناولت الدراسة التحليل المالي وأدواته وأهدافه وذلك بإعداد المؤشرات والنسب المالية لبيان نقاط القوة والضعف، وتحديد مقدار السيولة النقدية المتوفرة بالمصرف لمواجهة كل الالتزامات المترتبة عليه، وتحديد مدى سلامة مركزه المالي.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ١) غياب أسلوب التحليل المالي والنسب والمؤشرات في التقارير المصرفية السنوية بالرغم من أهميتها في تحديد مدى كفاءة الإدارة في توظيف مواردها المالية.
- ٢) ضرورة الاعتماد على نظام التحليل المالي في القطاع المصرفي بشكل عام ،لأنه أحد الأساليب الهامة والضرورية لتقويم كفاءة وفعالية النشاط المصرفي والجهاز الإداري بكامله.
- ٣) ضرورة التقويم المستمر لأداء المصرف والتعرف على مدى كفاءته الاستثمارية بالطرق والأساليب المتبعة وذلك عن طريق مقارنة أدائه في الماضي مع الحاضر و المخطط مع المنفذ.

^(١) المهندس، منيرة. " تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي". رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين (2006).

٣) دراسة الهباش (٢٠٠٦) بعنوان "استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية – دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية"^(١).

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين مقاييس التدفقات النقدية والعوائد المحاسبية، وتحديد أكثر تلك المقاييس قدرة وأفضلها في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. بالإضافة إلى تقييم القدرة التنبؤية لتلك المقاييس في التنبؤ بالتدفقات النقدية سواء على مستوى إجمالي المصارف أو على مستوى كل مصرف على حده، وذلك بالتطبيق على عينة من المصارف الوطنية الفلسطينية التي تمثلت في سبعة مصارف فلسطينية للفترة ١٩٩٧ - ٢٠٠٤، وقد تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد في تحليل البيانات. وقد توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين مقاييس العوائد المحاسبية ومقاييس التدفقات النقدية التقليدية علاقة قوية ومعنوية إحصائية، بينما العلاقة بين مقاييس العوائد المحاسبية ومقاييس التدفقات النقدية البديلة علاقة ضعيفة بشكل عام. أما عند قياس القدرة التنبؤية لمتغيرات الدراسة فقد تبين أن التدفقات النقدية البديلة هي الأقوى بشكل عام على التنبؤ بالتدفقات النقدية البديلة.

كما أن استخدام مجمل الربح التشغيلي كمقياس للعوائد المحاسبية أفضل من صافي الربح بعد الضريبة عند التنبؤ بالتدفقات النقدية التقليدية، وأن التدفقات النقدية أفضل من العوائد المحاسبية عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. كما أن القدرة التنبؤية لمقاييس التدفقات النقدية أفضل من مقاييس العوائد المحاسبية من حيث الأهمية سواء على مستوى المصرف الواحد أم على مستوى المصارف مجتمعة عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

وأوصت هذه الدراسة بضرورة الاهتمام بقائمة التدفقات النقدية؛ لما تتضمنه من محتوى معلوماتي تعكس قدرة الوحدة الاقتصادية على مواجهة الظروف المحيطة بها ولتقديمها بيانات تمكن مستخدميها الاستفادة منها عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية أو التمويلية الرشيدة، وكذلك الاهتمام بقائمة الدخل، فلكل من تلك القائمتين أهميتها ودورها. كما أوصت الدراسة استخدام النماذج التي تم التوصل إليها كمؤشر تنبؤي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمصارف العاملة في فلسطين.

٤) دراسة علي (٢٠٠٥) بعنوان "دراسة النظام المحاسبي وتقييم الأداء في المؤسسة العامة للأسماك في سوريا وإمكانية تطويره"^(٢).

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة العامة للأسماك من كافة جوانبه وتحديد أهم الثغرات والمشكلات التي تكتنفه، وتقييم الأداء المحاسبي فيها.

^(١) الهباش، محمد يوسف. "استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية – دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، (٢٠٠٦).

^(٢) علي، عفراء. "دراسة النظام المحاسبي وتقييم الأداء في المؤسسة العامة للأسماك في سوريا". رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين (2005).

وتناولت الدراسة السياسات المحاسبية المطبقة في المؤسسة ومدى انسجامها مع السياسات المقترحة وفق معايير المحاسبة الدولية.

وفي الجزء التطبيقي تعرضت الدراسة إلى الرقابة وتقييم الأداء في المؤسسة العامة للأسماك في سوريا.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

(١) يقدم النظام المحاسبي القائم ببيانات إجمالية خدمة للمحاسبة المالية ولا يقدم بيانات تشغيلية وتحليلية على مستوى المراحل والأقسام والأصناف المنتجة مما لا يحقق رقابة على استخدام الموارد في هذه الأنشطة ولا يساعد على تقييم الأداء ومحاسبة المسؤولية وإجراء المقارنات بين الدورات المالية المتعاقبة.

(٢) تستخدم المؤسسة الموازنة التقديرية والتي تعتمد على بيانات تقديرية تحمل في طياتها عوامل الهدر وعدم الكفاءة ولا تصلح كأدوات علمية للرقابة وتقويم الأداء.

(٣) إن تقارير الأداء المستخدمة في المؤسسة العامة للأسماك لا تمكن من قياس كفاءة الأداء، إذ أنها تصف ما حدث فعلاً وغالباً يكون توقيتها غير مناسب وبالتالي يتعذر تجاوز الثغرات وأماكن الخلل في حينها.

٥) دراسة كفا (2005) بعنوان "مؤشرات تقييم الأداء المحاسبي في القطاع الصناعي العام في الجمهورية العربية السورية" (١).

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تقييم الأداء في المنشآت والفعاليات الاقتصادية في سورية من خلال دراسة وتحليل واقع الالتزام بمعايير تقويم الأداء أو عدم التقيد والتعرف على الأسباب والنتائج بهدف استنباط الحلول للمشاكل في حال وجودها.

وتناولت هذه الدراسة دراسة الرقابة وتقييم الأداء في المؤسسات والشركات الصناعية في سوريا، وهل هذه الشركات تستخدم مؤشرات لتقييم أدائها أم لا تستخدم؟ وما أسباب ذلك في حالة عدم استخدامها؟. ومن ضمن أدوات تقويم الأداء التي استخدمتها الدراسة: التحليل المالي وذلك بتحليل القوائم المالية للمنشأة ومن ثم مقارنة نتائج التحليل المالي مع نسب مالية أو معايير موضوعية مسبقاً تكون أساساً للمقارنة وتقويم الأداء. ومن معايير تقويم الأداء التي استخدمتها البحث معدل العائد على الاستثمار ومعيار الدخل المتبقي.

(١) كفا، ياسر. "مؤشرات تقييم الأداء المحاسبي في القطاع الصناعي العام في الجمهورية العربية السورية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق (2005).

وتتناول الجزء التطبيقي للدراسة نظام و وسائل وأساليب تقييم الأداء في الشركة العامة للمغزل والمناسج بدمشق.

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة النظر بشكل جدي في استخدام معايير لتقييم الأداء وعدم الاعتماد على معيار تنفيذ الخطة الإنتاجية ومعياري الإنفاق على الخطة الاستثمارية كمؤشر لقياس الأداء الاستثماري.

٦) دراسة الأفندي (٢٠٠٣) بعنوان "مدى استخدام الموازنات التخطيطية كأداة للرقابة وتقييم الأداء في منشآت القطاع العام"^(١).

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الواقع العملي لاستخدام الموازنات التخطيطية كأداة للرقابة وتقييم الأداء في إحدى منشآت القطاع العام وبيان أهمية مشاركة العاملين كافة من مختلف المستويات الإدارية في المنشأة في عملية إعداد الموازنات التخطيطية.

وتناولت الدراسة الدور الذي تقوم به الموازنات التخطيطية كأحدى الأساليب المحاسبية التي يمكن من خلال إتباعها التغلب على إحدى أهم المشاكل التي تعاني منها منشآت القطاع العام في سوريا وهي عدم الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.

وتعرض الجانب التطبيقي للدراسة إلى استخدام الموازنات التخطيطية كأداة للرقابة وتقييم الأداء في شركة الشهباء العامة للمغزل والمناسج.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١) تعد عملية تقييم الأداء عملية لاحقة ومكملة لعملية الرقابة وخطوة أساسية من خطواتها، وذلك بهدف التعرف على مدى نجاح أو فشل المنشأة في تحقيق الأهداف المنشودة.

٢) تعتبر الموازنات التخطيطية من أهم الوسائل الرقابية التي يمكن للمنشأة من خلالها القيام برقابة فعالة.

٧) دراسة العفيري (2003) بعنوان "تقييم الأداء المحاسبي واستراتيجيات تطويره في شركات الصناعات التحويلية في اليمن"^(٢).

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى استخدام مؤشرات الأداء المحاسبي في تقييم الأداء في شركات الصناعات التحويلية في اليمن و مدى كفاية القوائم المالية والتقارير المحاسبية في توفير معلومات تساعد في تقييم الأداء المحاسبي.

^(١) الأفندي، سجي. "مدى استخدام الموازنات التخطيطية كأداة للرقابة وتقييم الأداء في منشآت القطاع العام"، رسالة ماجستير، جامعة حلب (2003).

^(٢) العفيري، فؤاد. "تقييم الأداء المحاسبي واستراتيجيات تطويره في شركات الصناعات التحويلية في اليمن"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق (2003).

وتناولت هذه الدراسة بعض المقاييس المحاسبية كمعدل العائد على الاستثمار وكيفية حساب هذا المعدل والانتقادات الموجهة له. واعتبرت الدراسة أن تحليل المحتوى المعلوماتي لكل من الأرباح والتدفقات النقدية قد يساعد على تحديد نوعية المعلومات لتدعيم قرارات الاستثمار. وفي الجزء التطبيقي تعرضت الدراسة إلى تقييم الأداء في شركات الصناعات التحويلية الحائزة على شهادة الجودة في اليمن.

وتوصلت هذه الدراسة إلى: عدم قدرة المقاييس المحاسبية بمفردها على قياس الأداء الاستراتيجي وتقييمه في بيئة التصنيع الحديثة ، بسبب قصورها في إعطاء صورة متكاملة عن الأداء المحاسبي في المدى القصير والطويل كونها تركز على نتائج التنفيذ الفعلي في المدى القصير دون تفسير مسبباتها. (٨ دراسة سليمان (٢٠٠٣) بعنوان "التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية - دراسة ميدانية" (١).

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مقدرة كل من الأرباح المحاسبية ومقاييس التدفقات النقدية المختلفة للتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، كما تهدف إلى بيان أثر كل من حجم الشركة ونوع القطاع على عملية التنبؤ ولتحقيق ذلك فقد تم تطوير خمسة نماذج انحياز أحادية وكل نموذج يحتوي على متغير مستقل وذلك من أجل التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية لسنة مستقبلية، وقد تم استخدام صافي الدخل قبل البنود الاستثنائية والعمليات غير المستمرة كمقياس للأرباح المحاسبية أما بالنسبة للتدفقات النقدية فقد تم استخدام المقاييس التالية: صافي الدخل مضافا إليه الاستهلاك والإطفاء، ورأس المال العامل التشغيلي، والتدفقات النقدية التشغيلية، وصافي التغير في النقدية والنقدية المكافئة. لقد شملت عينة الدراسة ٧٠ شركة مدرجة في بورصة عمان للأعوام من ٩٦ - ٢٠٠١ م وموزعة على مختلف القطاعات، حيث احتوت العينة على ٣٦ شركة في قطاع الصناعة و ١٨ شركة في قطاع الخدمات و ٨ شركات في قطاع التأمين و ٨ شركات في قطاع البنوك. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن مقاييس التدفقات النقدية أفضل من الأرباح المحاسبية للتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية ولكن ليس بشكل مطلق، حيث يمكن ترتيب مقدرة المتغيرات على التنبؤ كما يلي: في المرتبة الأولى صافي الدخل مضافا إليه الاستهلاك والإطفاء وفي المرتبة الثانية صافي الدخل قبل البنود الاستثنائية والعمليات غير المستمرة وفي المرتبة الثالثة رأس المال العامل التشغيلي وفي المرتبة الرابعة التدفقات النقدية التشغيلية وفي المرتبة الخامسة صافي التغير في النقدية والنقدية المكافئة. وقد بينت الدراسة أيضا أن لنوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة وكذلك حجم الشركة أثر على مقدرة كل من الأرباح المحاسبية ومقاييس التدفقات النقدية المختلفة للتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية.

(١) سليمان، مراد قاسم عيد. "التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية - دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة اليرموك، إربد، (٢٠٠٣).

٩) دراسة هويدي (2000) بعنوان "المحتوى المعلوماتي لمؤشرات الأداء الحديثة"^(١).

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار الفرضية التالية: إن لمؤشرات تقييم الأداء المطروحة حديثاً محتوى معلوماتي أفضل من المحتوى المعلوماتي لمؤشرات تقييم الأداء التقليدية. ومن أجل اختبار هذه الفرضية تم استخدام ستة مؤشرات لتقييم الأداء ثلاثة مؤشرات تقليدية، منها (معدل العائد على الاستثمار) وثلاثة مؤشرات حديثة، منها (العائد النقدي على الاستثمار، التدفق النقدي المتبقي). ودرست قدرة هذه المؤشرات على تحليل وتفسير ثلاثة متغيرات تعكس الاهتمامات الرئيسية لمستخدمي التقارير المالية المنشورة. وهذه المتغيرات هي:

✓ القيمة المضافة السوقية للأسهم المتداولة في السوق.

✓ القدرة الكسبية.

✓ القدرة على سداد الديون.

وتناول الجزء التطبيقي للدراسة عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية.

وتوصلت الدراسة إلى أنه لم تؤيد النتائج فرضية أن لمؤشرات تقييم الأداء الحديثة محتوى معلوماتي يفوق ذلك الناتج من مؤشرات تقييم الأداء التقليدية، وأن مؤشر العائد النقدي على الاستثمار محتوى معلوماتي إضافي في تحليل وتفسير القيمة المضافة السوقية والقدرة الكسبية.

من خلال استعراض الدراسات السابقة يمكن للباحث أن يسجل الملاحظات التالية:

١) انقسمت نتائج الدراسات ما بين مؤيد ومعارض لنشرة معايير المحاسبة الدولية لعام ١٩٧٨ والتي تشير إلى أن الأرباح المحاسبية أفضل من التدفقات النقدية عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

٢) تنوع الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسات السابقة فمنها من استخدم أسلوب تحليل الانحدار لبيانات سنة أو عدة سنوات، ومنها من اعتمد على أسلوب السلاسل الزمنية لبيانات ربع سنوية لاختبار القدرة التنبؤية لمتغيرات الدراسة.

٣) تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في مجال التطبيق حيث أن الدراسات السابقة لم تتناول المنشآت الفندقية بالدراسة والتحليل.

٤) تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث دراسة العلاقة بين مقاييس تقييم الأداء المستندة على أساس الاستحقاق وال أساس النقدي، واستخدام نماذج تنبؤية للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، والتنبؤ بالأرباح المحاسبية المستقبلية.

^(١) هويدي، علي. "المحتوى المعلوماتي لمؤشرات الأداء الحديثة"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث (تموز 2000).

٤-١: أهمية البحث:

لهذا البحث أهمية من الناحيتين العملية والأكاديمية.

فمن الناحية العملية، يمثل تقييم أداء المنشآت الفندقية قضية مهمة ليس فقط لإدارة هذه المنشآت، حيث يساعدها ذلك في تحديد مدى نجاح منشآتها. وإنما له أهمية أيضاً على مستوى الاقتصاد الوطني خاصة في سوريا، نظراً للدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المنشآت في نجاح الخطط الحكومية في مجال السياحة وجذب الاستثمارات لهذا القطاع المهم.

ومن الناحية الأكاديمية، تمثل دراسة العلاقة بين الأساس النقدي وأساس الاستحقاق قضية بحثية مهمة في الفكر المحاسبي المعاصر، فقد عملت الكثير من الدراسات والأبحاث الأكاديمية خلال الفترة الأخيرة للإجابة على تساؤل أساسي، وهو: أيهما أكثر فائدة: المقاييس المستندة على الأساس النقدي أم أساس الاستحقاق؟، كما أن هذه الدراسة تتناول مقاييس التدفقات النقدية ومقاييس العوائد المحاسبية للفنادق وما توفره من معلومات يمكن الاستفادة منها لأغراض التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وما يترتب عليه من دور أساسي يمكن إدارات الفنادق من اتخاذ قراراتها بشكل سليم.

٥-١: أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين مقاييس تقييم الأداء من خلال تقسيمها إلى نوعين من المقاييس: مقاييس تعتمد على أساس الاستحقاق، وأخرى تعتمد على الأساس النقدي. وذلك بالتطبيق على النشاط الفندقي في سوريا حيث يمثل هذا النشاط محوراً يلقي اهتماماً متزايداً في الفترة الأخيرة. ويرتبط بتحقيق هذا الهدف العام تحقيق الأهداف التالية:

- ١) دراسة دور كل من المقاييس المحاسبية والمقاييس النقدية في تقييم أداء المنشآت الفندقية من خلال قدرتها على تقييم جودة الأرباح.
- ٢) دراسة مدى أهمية المقاييس المحاسبية والنقدية في تقييم سيولة المنشآت الفندقية وبالتالي قدرتها على سداد الديون.
- ٣) دراسة مدى إمكانية الجمع بين المقاييس المحاسبية والمقاييس النقدية، والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

٦-١: فروض البحث:

- ١) لا تعتبر المقاييس النقدية أفضل من المقاييس المحاسبية في تقييم جودة الأرباح في المنشأة.
- ٢) لا تعتبر المقاييس النقدية أفضل من المقاييس المحاسبية في تقييم سيولة المنشأة وقدرتها على السداد.
- ٣) لا تعتبر التدفقات النقدية أفضل من الأرباح المحاسبية من حيث القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

٧-١: منهجية البحث:

سيعتمد الباحث في سبيل تحقيق أهداف دراسته واختبار صحة فروضها بشكل أساسي على المنهج الاستقرائي في القيام بالدراسة النظرية والتطبيقية للبحث.

فالمنهج الاستقرائي يبدأ من الجزئيات للوصول إلى الكليات، ويمر بأربع مراحل هي تكوين الإطار النظري للدراسة بالاطلاع على الدراسات والأبحاث السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة، ثم وضع الفروض للدراسة، ثم تحديد نوع البيانات المطلوبة لهذا البحث ووسيلة جمع البيانات الملائمة؛ وتحديد الأداة المناسبة للحصول على هذه البيانات؛ حيث استخدم الباحث البيانات التاريخية والأولية التي تم الحصول عليها من القوائم المالية المنشورة لفندق ميريديان دمشق، ومن ثم تحليل البيانات واختبار هذه الفروض للوصول إلى النتائج والتوصيات.

وبالنسبة للدراسة التطبيقية في فندق ميريديان دمشق، سيتم تجميع البيانات المطلوبة لاختبار الفروض، عن الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨. ومن ثم تصنيفها وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية، وتحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS بما يمكن من اختبار فروض البحث المحددة، والوصول إلى نتائج وأهداف البحث.

٨-١: محددات البحث:

يهتم البحث أساساً بدور كل من المقاييس المحاسبية والنقدية في تقييم الأداء في المنشآت الفندقية، ولا تتعرض الدراسة إلى المقاييس الأخرى غير المالية التي تستخدم في تقييم الأداء، وقد تم إجراء هذه الدراسة للفترة الممتدة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨ في ضوء المعلومات التي أمكن الحصول عليها، وذلك لقناعة أغلب العاملين في الفنادق بسرية هذه المعلومات حتى بالنسبة للبحث العلمي.

الفصل الثالث:

مفهوم وطبيعة مقاييس الأداء المحاسبية والنقدية

يدور حول موضوع قياس و تقييم الأداء الكثير من الجدل والنقاش إلى الحد الذي يصعب معه القول بوجود قبول عام حول أيّ من المقاييس والمؤشرات المالية المطروحة، فمنذ فترة طويلة تتجه التقارير المحاسبية الخارجية إلى التعبير عن نتائج النشاط بعدة مقاييس للدخل والمستندة على أساس الاستحقاق، ويعد معدل العائد المحاسبي أحد أهم مقاييس الأداء الشائع استخدامها لسنوات طويلة. ولكن الإيرادات المرتفعة والزيادات المطردة في المبيعات وحدها لا تضمن نجاح المنشآت فما لم تؤمن المنشأة تدفقات نقدية كافية لتغطية النفقات ومواصلة النمو، فإن الفشل هو مصيرها المحتم، طال الأجل أم قصر. فعندما يكون لدى المنشأة تدفقات نقدية تستطيع أن تستثمرها وتحقق عليها ربحاً، ومن هنا تأتي أهمية المقاييس النقدية التي تقدم مؤشراً إضافياً على توجه الربحية والسيولة في المنشأة، ومما يزيد من فاعلية تقييم أداء المنشأة.

ويتناول الباحث في هذا الفصل المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مفهوم وطبيعة مقاييس الأداء المحاسبية

المبحث الثاني: مفهوم وطبيعة مقاييس الأداء النقدية

المبحث الأول:

مفهوم وطبيعة مقاييس الأداء الحاسوبية

هناك العديد من المقاييس الحاسوبية التي تستخدم في تقييم الأداء في المنشآت سواء على مستوى الأداء الكلي للمنشأة أو في أقسام المنشأة المختلفة، وهناك الكثير من الجدل والنقاش بين الباحثين حول أهمية وفائدة استخدام هذه المقاييس في عملية تقييم الأداء، فمنهم من يؤيد استخدام هذه المقاييس المعتمدة على أساس الاستحقاق الحاسبي، ومنهم من ينتقدها ويؤيد ضرورة الانتقال لاستخدام المقاييس المعتمدة على الأساس النقدي. وتستمد هذه المقاييس أهميتها من اعتمادها على الأرباح الحاسوبية وأساس الاستحقاق، واعتمادها على المعلومات الحاسوبية التاريخية القائمة على مبدأ الاستحقاق.

ويتناول الباحث في هذا المبحث بشيء من التفصيل هذه المقاييس الحاسوبية واستخدامها في عملية تقييم الأداء، وذلك من خلال النقاط التالية:

٣-١-١: طبيعة أساس الاستحقاق الحاسبي وخصائصه

٣-١-٢: الخصائص النوعية للمعلومات الحاسوبية

٣-١-٣: مقاييس الأداء الحاسوبية ودورها في تقييم الأداء

٣-١-١: طبيعة أساس الاستحقاق المحاسبي وخصائصه:

يعتبر أساس الاستحقاق حجر الزاوية في الممارسة المحاسبية، فموجب أساس الاستحقاق المحاسبي تحمل الفترة المالية بما يخصها من الإيرادات والنفقات بغض النظر عن التاريخ الفعلي لتحصيل أو سداد النقدية المرتبطة بتلك الإيرادات والنفقات^(١)، فالمصروفات التي تخص الفترة يجب أن تحمل على حسابات الفترة المالية سواء سددت أم لم تسدد، والمصروفات التي لا تخص الفترة المالية يجب أن تستبعد سواء سددت أم لم تسدد. ونفس الأمر بالنسبة للإيرادات، فالإيرادات التي تخص الفترة المالية يجب أن تحمل على حسابات الفترة المالية سواء حصلت أم لم تحصل، والإيرادات التي لا تخص الفترة المالية يجب أن تستبعد سواء حصلت أم لم تحصل. ويرتبط أساس الاستحقاق بشكل أساسي بالفروض والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ومن أهمها مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات ومبدأ الاستمرارية ومبدأ الدورية.

ويلقى أساس الاستحقاق اهتماماً بالغاً من قبل المحاسبين والهيئات المحاسبية بشكل عام، حيث يوجد تأكيد في المحاسبة على أفضلية المعلومات التي يقدمها أساس الاستحقاق مقارنة بالمعلومات التي يقدمها الأساس النقدي، ويصدر هذا التأكيد بشكل خاص عن الهيئات المحاسبية. ووفقاً لهذا الأساس يلاحظ فقدان العلاقة بين الربح المتحقق ورصيد النقدية، فبالرغم من تحقق الأرباح إلا أن النقدية قد تنخفض أو تزداد استناداً إلى حركة النقدية خلال الفترة^(٢).

ويعتبر إتباع مبدأ الاستحقاق كأساس لقياس الدخل الدوري أكثر فائدة في تقييم التدفقات النقدية من إتباع الأساس النقدي لهذا الغرض، إذ أن المنشأة - في صورتها النموذجية - تمثل تياراً مستمراً من الدخل، إلا أنه يجب تجزئة هذا التيار - لأغراض إعداد التقارير المالية - إلى مدد زمنية ملائمة، وفضلاً عن ذلك فإن معاملات المنشأة تؤدي في معظم الأحوال إلى عدم تزامن العمليات والأحداث والظروف التي يتأثر بها تيار الدخل خلال مدة مالية معينة مع المتحصلات والمدفوعات النقدية التي ترتبط بتلك العمليات والأحداث والظروف، ولا يقتصر اهتمام المستفيدين الخارجيين على العمليات والأحداث والظروف التي يتأثر بها التدفق النقدي خلال المدة الحالية فحسب، وإنما يمتد اهتمامهم إلى العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على التدفق النقدي بعد نهاية تلك المدة المالية أيضاً، ومن ثم فإن قياس الدخل على أساس مبدأ الاستحقاق يعتبر أمراً ضرورياً ومفيداً في إعداد التقارير المالية، ولكي تكون المعلومات التي

^(١) Harper, David, 2004, **Advanced Financial Statements Analysis**, (Investopedia.com), p 3.

^(٢) حسن، جلال عبده. الأصول العلمية في القوائم المحاسبية والمالية، (الطبعة الأولى، عمان: دار زهران، ٢٠٠٥)، ص ٨٣.

تفصح عنها التقارير المالية عن الدخل مفيدة يجب أن تبين مصادر ومكونات دخل المنشأة، مع التمييز بين المصادر المتكررة وغير المتكررة، كما لا يقتصر اهتمام المستفيدين على مقدار الدخل الذي حققته المنشأة في مدة مالية معينة، وإنما يمتد اهتمامهم إلى معرفة مصادر تلك الدخل وأجزائها والأحداث التي أدت إلى تحقيقها نظراً لأن هذه المعلومات تساعد في تكوين توقعاتهم عن المستقبل وعلاقته بالماضي.

ويقوم القياس المحاسبي للدخل بصفة رئيسية على استخدام هذا الأساس طبقاً لما يلي^(١):

١. يعبر الدخل أو الربح عن التغير في صافي أصول المنشأة من ممارسة نشاطاتها المختلفة خلال فترة معينة.

٢. قياس التغير في صافي الأصول من خلال الإيرادات والنفقات الخاصة بفترة محاسبية معينة محل القياس، وليس بالضرورة أن تكون هذه الفترة هي التي يتم فيها التغير في بند النقدية نتيجة المتحصلات والمدفوعات النقدية لتلك الإيرادات والنفقات.

ويعتمد أساس الاستحقاق بالمزايا التالية^(٢):

١. يتفق أساس الاستحقاق مع الأصول العلمية للمحاسبة، والتي تفترض ضرورة القياس والتقرير الدوري، من خلال تقسيم حياة المنشأة إلى فترات محاسبية لكل منها شخصية معنوية مستقلة، وبالتالي فإن أساس الاستحقاق يفصح عن المعلومات المحاسبية التي تخص الفترة المحاسبية الواحدة عملاً بالمبادئ والقواعد المحاسبية.

٢. يساعد أساس الاستحقاق في عملية المقارنات سواء كانت هذه المقارنات للمنشأة نفسها عن سلسلة زمنية، أو لعدة منشآت عن فترة واحدة أو أكثر.

٣. يساهم في الفصل بين العمليات الجارية والعمليات الرأسمالية من الناحية المحاسبية.

٤. إن لتطبيق أساس الاستحقاق وما يرتبط به من القواعد والمبادئ المحاسبية الدور الأساسي في تحديد خصائص معلومات المحاسبة المالية.

وعلى الرغم من هذا الدور الذي يضطلع به أساس الاستحقاق في العمل المحاسبي وفي تحديد خصائص المعلومات المحاسبية، إلا أنه يتعرض لانتقادات عديدة ومشاكل متعددة أبرزها^(٣):

١. تعدد الطرق والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP يوفر فرصة أمام الإدارة لاختيار ما يلائمها من السياسات والطرق المحاسبية، وذلك بشكل يهدف إلى تحقيق

(١) توفيق، محمد شريف. مقدمة المحاسبة المالية مع ملحق التطبيقات علي الحاسب الآلي تحت نظام النوافذ، (الزقازيق: شركة الأستاذ، ٢٠٠٢)، ص ٢١.

(٢) إسماعيل، إسماعيل. مرعي، عبد الرحمن. و يوسف، علي. المحاسبة المتوسطة (٢)، (منشورات جامعة دمشق، ٢٠١٠-٢٠١١)، ص ٤٣٥.

(٣) إسماعيل، إسماعيل. مرعي، عبد الرحمن. و يوسف، علي. مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٣٥- ٤٣٨.

أغراضها الخاصة التي قد لا تتوافق مع أهداف المنشأة ومصلحة الملاك، ومن أمثلة ذلك تعدد طرق تقييم المخزون وطرق تقدير الاستهلاك، وهذا الأمر أدى إلى إثارة الشك بالمعلومات المحاسبية على أساس الاستحقاق، والقول بأن الأرقام المحاسبية مضللة وعرضه للتلاعب من قبل الإدارة.

٢. تمثل المعلومات المحاسبية نتائج تقريبية مشروطة، إذ أنه نتيجة لفرض الاستمرارية في المحاسبة وما يتطلبه من ضرورة تقسيم حياة المنشأة إلى فترات محاسبية وضرورة التقرير عن النتائج والقيم المحاسبية في نهاية كل فترة، يجعل الأرقام المحاسبية تمثل نتائج تقريبية مشروطة، كما أن صحة بعض النتائج تتوقف على صحة التقديرات المستقبلية، والتي أخذت بعين الاعتبار عند التقرير عن المعلومات المحاسبية، إذ أن النتائج الحقيقية للمنشأة لا يمكن معرفتها إلا بعد انتهاء حياتها الإنتاجية.

٣. في مجال دور المحاسبة في أسواق المال، وحيث أن معلومات أساس الاستحقاق معلومات تاريخية وتقديرية نتيجة للمبادئ المحاسبية، وأن أسعار الأسهم تعكس توقعات أطراف السوق أو المستثمرين بشأن المكاسب المتوقعة الحصول عليها مستقبلاً من استثماراتهم، هذا الأمر دعا إلى القول بأسبقية أسعار الأسهم على الأرباح المحاسبية، فالأسعار ذات محتوى معلوماتي يتعلق بالأحداث المستقبلية في حين أن المعلومات المحاسبية التي يقرر عنها تجسد أحداث انتهت وانقضت.

ويوجد الكثير من الجدل والنقاش حول أهمية أساس الاستحقاق وفائدته في تقييم التدفقات النقدية وتقديم مقاييس لتقييم أداء المنشآت وذلك بالمقارنة مع الأساس النقدي، حيث يعتبر أساس الاستحقاق أكثر فائدة في قياس الدخل الدوري من إتباع الأساس النقدي، ذلك لأن المعلومات التي يوفرها أساس الاستحقاق تعتبر مؤشراً أفضل عن قدرة المنشأة الحالية والمستقبلية على تحقيق التدفقات النقدية. كما أن أساس الاستحقاق يعطي تقييماً أشمل للأداء خلال الفترات المالية المتعاقبة.

وبشكل عام هناك وجهتي نظر مختلفتين بخصوص دور أساس الاستحقاق المحاسبي في تقديم مقاييس أفضل من الأساس النقدي لتقييم الأداء في المنشآت^(١)، هما:

(١) المليجي، إبراهيم السيد. "دراسة واختبار مقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبي ومقاييس الأداء المبنية على التدفق النقدي في قياس أداء الشركات المساهمة المصرية"، (جامعة الإسكندرية: كلية التجارة)، ص ٣.

(١) ترى وجهة النظر الأولى أن الإجراءات المحاسبية المتمثلة بأسلوب الاستحقاق المحاسبي تجعل رقم صافي الربح المحاسبي مؤشراً له مصداقية أكبر من صافي التغير النقدي للتعبير عن أداء المنشأة.

(٢) في حين أن وجهة النظر الأخرى ترى أن سيطرة الإدارة على جزء من المستحقات المحاسبية تجعل من الممكن استخدام هذه السيطرة في التلاعب بالأرباح، بحيث يكون الهدف خدمة أهداف الإدارة، وهذا يؤدي إلى أن الإجراءات المحاسبية المتمثلة بالتسويات والخاضعة لسيطرة الإدارة، تؤدي إلى تقليل جودة الأرباح بدلاً من زيادتها، أي أن دور أساس الاستحقاق هنا أصبح سلبي ومتحيز.

٣-١-٢: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

إن توفير المعلومات المحاسبية ليس هدفاً بحد ذاته وإنما هو ضرورة، حيث يجب أن تكون هذه المعلومات ذات محتوى إعلامي نافع يمكن الاستفادة منه من قبل مستخدمي المعلومات المختلفين. ومن البديهي أن درجة جودة المعلومات المتوفرة لمتخذ القرار لها تأثير كبير على درجة جودة القرار الذي يتخذه، فكلما زادت درجة جودة تلك المعلومات كان اختيار متخذ القرار أفضل، ولتحقيق هذه الجودة يجب توفر مجموعة من الخصائص النوعية في هذه المعلومات حتى تكون مفيدة لمتخذ القرار والمستخدمين المختلفين الذين يستخدمون هذه المعلومات المحاسبية وذلك للإجابة على التساؤلات التالية:

١. هل تحقق المنشأة عائد أو أرباح مرضية؟
 ٢. ما هي درجة ربحية المنشأة مقارنة مع ربحية المنشآت المنافسة؟
 ٣. هل المنشأة قادرة على سداد التزاماتها للآخرين؟
 ٤. هل تحقق المنشأة تدفقات نقدية تسمح لها سداد الفوائد وإجراء توزيعات الأرباح؟
- ومن أجل توفير المعلومات والبيانات المحاسبية الملائمة لاتخاذ القرارات والقيام بعمليات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء، والتي تخدم المستخدمين الداخليين والخارجيين، يتم الاعتماد على المحاسبة الإدارية والمحاسبة المالية.
- ولكي تكون المعلومات المحاسبية ذات فائدة للمستخدمين وخاصة لمتخذ القرار في أي منشأة، لا بد أن تكون هذه المعلومات على مستوى من الجودة ويجب أن تتمتع بعدة خصائص نوعية. وتحدد مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية الخصائص التي يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية حتى تكون مفيدة ومؤثرة عند اتخاذ القرارات، ولكي يحقق النظام المحاسبي ما يصبو

إليه من أهداف. ولقد تم تحديد أهم خصائص المعلومات المحاسبية الصالحة للاستخدام من قبل العديد من الهيئات المحاسبية الدولية والتي يمكن استعراضها من خلال الجدول التالي^(١) :

الجدول رقم (١) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

IASC	FASB	ICAWA	AICPA		AAA	
١٩٨٩	١٩٨٠	١٩٧٨	١٩٧٣	١٩٧٠	١٩٦٦	
X	X	X	X	X	X	الملاءمة
X	X			X	X	القابلية للتحقق
		X	X	X		الوضوح
X	X		X	X	X	عدم التحيز
X	X					الموضوعية
X	X			X		التوقيت المناسب
X	X		X			الثبات
X				X		الاكتمال
			X			المعقولة
X	X		X	X		القابلية للمقارنة
X			X			الأهمية النسبية
X			X			الجوهر فوق الشكل
	X					القيمة التنبؤية
X	X					أمانة العرض (الموثوقية)

وقد تناول بيان المفاهيم رقم (٢) الذي أصدره مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بعنوان "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية" هذه الخصائص^(٢)، محاولاً الإجابة على السؤال التالي: ما هي الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية لتصبح ناجعة؟^(٣). ويمكن للباحث توضيح هذه الخصائص كما يلي:

^(١) البحيصي، عصام محمد. "دور نظم المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات على ضوء تطبيق نظرية الصلاحية (المنفعة)"، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، (العدد ٢٩، كانون الأول ٢٠٠٤)، ص ٧.

^(٢) Financial Accounting Standards Board. Statement of Financial Accounting Concepts No.2, "Qualitative Characteristics of Accounting Information". FASB Stamford, con , ١٩٨٠.

^(٣) Richard G. Schroeder, Myrtle W. Clark; and Jack M. Cathey, 2001, **Accounting Theory and Analyses**, (New York : John Wiley & Sons, Inc), P 19.

(١) الملاءمة:

تعني أن يكون للمعلومات المحاسبية تأثير في القرارات التي يتخذها مستخدم هذه المعلومات في الفندق ومدى مطابقة هذه المعلومات لاحتياجاته، أي أن تتلاءم مع الغرض الذي أعدت من أجله. ونظراً لصعوبة تحديد ما هو ملائم من المعلومات المحاسبية وما هو غير ملائم يمكن وضع ثلاثة دعائم لخاصية الملاءمة، هي^(١):

- A. الوقتية أو زمن المعلومات: ويقصد بذلك أن تقدم المعلومات لمستخدميها في الوقت المناسب، قبل أن تفقد قيمتها في اتخاذ أو تغيير القرار وذلك إذا قدمت بعد فوات الأوان.
- B. القدرة على التنبؤ: المعلومات الملائمة يجب أن تكون مفيدة وذات قيمة في مجال التنبؤ، أي أنها تساعد في التنبؤ بالأحداث المختلفة أو تعديلها أو تصحيحها.
- C. التغذية العكسية (القدرة على إعادة التقييم): المعلومات الملائمة هي التي تمكن متخذ القرار من تعزيز التوقعات الحالية أو تغييرها وتقييم نتائج القرارات السابقة مثل (تغيير الأهداف العامة للفندق، تغيير نظام الحوافز للعاملين في الفندق....الخ).

(٢) التوقيت المناسب (الملائم):

يقصد بالتوقيت الملائم تقديم المعلومات لمن يتخذ القرار في حينها، بمعنى أنه يجب إتاحة المعلومات المحاسبية لمن يستخدمها عندما يحتاج إليها وقبل أن تفقد قدرتها على التأثير في القرارات. حيث أن المعلومات تفقد منفعتها وفعاليتها في اتخاذ القرارات إذا لم تكن متاحة عندما تدعو الحاجة لاستخدامها، وتعتبر هذه الخاصية جانباً مكملاً لخاصية الملاءمة، وفي حالة حدوث تعارض بين التوقيت من ناحية والدقة والاكتمال من ناحية ثانية، فهذا يؤدي إلى التضحية بجزء من الدقة والاكتمال أو يكون على حساب هذه العناصر، وبالتالي التوفيق بين كافة تلك العناصر حتى تتحقق الملاءمة^(٢).

(٣) الثقة في المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها:

تتحقق الثقة في المعلومات المستخدمة بخلوها من الأخطاء الجوهرية والهامة وبعدها عن التحيز في عرض الحقائق أو وصفها، فلكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدميها يجب أن تكون ذات علاقة وثيقة بالغرض الذي تعد من أجله كما يجب أن تكون جديرة بالثقة

(١) الفضل، مؤيد محمد. و نور، عبد الناصر إبراهيم. المحاسبة الإدارية، (الطبعة الأولى، عمان: دار المسيرة، ٢٠٠٢)، ص.

زامل، أحمد محمد. المحاسبة الإدارية مع تطبيقات بالحاسب الآلي، (الرياض: معهد الإدارة العامة، الجزء الأول، ٢٠٠٠)، ص ٦٢.

(٢) Wolk. I. Harry, Tearney, G. Michael and Dodd, L. James, 2000, Accounting Theory: A conceptual and Institutional Approach, (5 Th. Ed; South -Western College Publishing), P. 214.

والاعتماد عليها. ويجب أن ندرك أن الثقة مسألة نسبية فلا يمكن الحكم بوجود الثقة أو انعدامها بصورة مطلقة وإنما هناك مستويات متدرجة من الثقة، وترتبط هذه الخاصية مع خاصية حيادية المعلومات. وتعد المعلومات المحاسبية الملائمة والموثوق بها إحدى الدعائم الضرورية التي تحتاج إليها الإدارة لاتخاذ القرارات الرشيدة^(١).

٤) حيادية المعلومات:

تعني عدم التحيز في المعلومات المحاسبية، أي أنه يجب تركيز الاهتمام بملاءمة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها دون النظر إلى التأثير الذي يمكن أن تحدثه على غاية أو مصلحة معينة بالذات. وتتداخل هذه الخاصية مع أمانة المعلومات، لأن المعلومات المتحيزة لا يمكن الاعتماد عليها أو الثقة بها. ويجب أن يكون الاختيار بين البدائل المحاسبية نزيهاً وخالياً من التحيز نحو تحقيق نتيجة محددة مسبقاً (كاختيار أحد الطرق المحاسبية في احتساب الاستهلاك أو تقييم المخزون بهدف تغيير نتيجة الربح). وإن خاصية حيادية المعلومات المحاسبية تتطلب ما يلي:

- A. أن يركز الاختيار من بين بدائل القياس والإفصاح على تقييم فاعلية كل من هذه البدائل في إنتاج المعلومات الملائمة وتحقيق أمانتها.
- B. فيما يتعلق بتطبيق طرق الإفصاح، أو أساليب القياس التي تتطلب اللجوء إلى التقدير، يجب ألا تعتمد إدارة الفندق إلى المغالاة في هذه التقديرات أو بخسها بغية تحقيق نتائج معينة ترغب مسبقاً في التوصل إليها.

٥) قابلية المعلومات للمقارنة:

تعني ضرورة أن تعد المعلومات المحاسبية بأسلوب يسهل على المستخدمين لها مقارنتها، حيث تكتسب المعلومات المتعلقة بالمنشأة درجة كبيرة من المنفعة إذا أمكن مقارنتها بالمعلومات المماثلة عن المنشآت الأخرى، أو إذا أمكن مقارنتها بالمعلومات المماثلة لنفس المنشأة ولفترات زمنية مختلفة. ونتيجة المقارنة توضح لنا أوجه الشبه والاختلاف بين هذه المنشآت أو في المنشأة من فترة زمنية إلى أخرى، وبافتراض استخدام نفس الطرق المحاسبية واستمرار استخدامها في الفترات الزمنية المتتالية.

(١) صيام، وليد. "مدى إدراك أهمية استخدام البيانات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، دراسة ميدانية مطبقة على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، (المجلد ١٧، العدد ٢، ٢٠٠٣)، ص ص ١٠١ - ١٧٤.

٦) قابلية المعلومات للمراجعة والتحقيق:

يقصد بهذه الخاصية أن النتائج التي يتوصل إليها شخص في المنشأة باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح المحاسبي، يستطيع أن يتوصل لها شخص آخر - مستقل عن الأول - باستخدام نفس الطرق والأساليب لقياس تلك النتائج. ويجب أن تتوفر هذه الخاصية في المعلومات حتى تكون موثوقة ويمكن الاعتماد عليها بحيث يمكن التثبت منها وإقامة الدليل على صحتها. وتؤدي أساليب القياس والإفصاح المستخدمة في إعداد هذه المعلومات إلى التوصل لنتائج يمكن التثبت منها من قبل أشخاص مستقلون عن الذين قاموا بإعداد تلك النتائج.

٧) قابلية المعلومات للفهم:

تشير هذه الخاصية إلى ضرورة أن تكون المعلومات المقدمة لمستخدميها مفهومة من قبلهم، فحتى لو كانت هذه المعلومات وثيقة الصلة بقرار معين وكانت تتمتع بدرجة عالية من الأمانة التي تكفل الثقة بها والاعتماد عليها فإنه لن تكون نافعة لمن يتخذون القرارات إذا تعذر عليهم فهمها. وتساهم الإجراءات التالية في إمكانية فهم المعلومات المحاسبية واستيعابها:

A. تصنيف المعلومات في مجموعات ذات مغزى لمن يستخدمون التقارير المالية (وليس للمحاسبين وحدهم).

B. الاستعانة بعناوين واضحة المعنى سهلة الفهم.

C. وضع المعلومات المترابطة بعضها مع بعض.

D. تقديم الأرقام الدالة على المؤشرات التي يرغب من يستخدمون هذه التقارير في معرفتها.

٨) الأهمية النسبية:

الأهمية النسبية مفهوم متشعب يرتبط بكافة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وخاصة الملاءمة والثقة بالمعلومات وإمكانية الاعتماد عليها. فالمعلومات التي ليس لها علاقة وثيقة وتأثير على متخذ القرار تعتبر غير مهمة وبالتالي غير ملائمة. فمثلاً: قد تكون معلومات محددة غير مفيدة لإدارة الفندق ولا علاقة لها بالقرارات التي تتخذها (فهي غير ملائمة)، أو تكون ضئيلة القيمة إلى درجة أنها لا تؤثر على هذه الإدارة بمعنى أنها (ليس لها أهمية نسبية)، وأيضاً فإنه يجب الإفصاح عن كافة المعلومات ذات الأهمية النسبية حتى تكون هذه المعلومات موثوقة ويمكن الاعتماد عليها. والجدير بالذكر أن مستوى الأهمية في المحاسبة مسألة نسبية، وبصفة عامة تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا أدى حذفها أو عدم الإفصاح عنها أو عرضها بصورة غير صحيحة إلى تحريف وتشويه المعلومات على نحو يؤثر على من يستخدمون هذه المعلومات لاتخاذ القرارات.

٩) التكلفة والعائد:

تعتبر المعلومات مفيدة لمستخدميها إذا كانت المنافع المتوقعة من الحصول على تلك المعلومات أكبر من التكلفة المترتبة عليها، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية المعلومات التي يؤدي الإفصاح عنها في التأثير على قرارات مستخدميها، وضرورة مراعاة أنه قد يتعذر تحديد التكلفة والعائد للمعلومات في بعض الأحيان.

وبعد الاستعراض السابق للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، يمكن للباحث التوصل للنتيجة التالية: ليست الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على نفس الدرجة من الأهمية، فتعتبر الملاءمة والثقة وإمكان الاعتماد على المعلومات المحاسبية من الاعتبارات الهامة التي يجب توفرها في هذه المعلومات. هذا بالإضافة إلى أنه قد يحدث تعارض بين هذه الخصائص النوعية فقد تكون المعلومة ملائمة ولكنها غير موثوق بها، وقد يتطلب الحصول على معلومات مفيدة التضحية بالدقة على حساب السرعة والوقت المناسب، أو قد تكون المعلومة ملائمة وموثوق بها إلا أنه تواجه مستخدمها صعوبة فهمها وتحليلها والاستفادة منها. وبالنهاية يجب أن تتقاطع هذه الخصائص للحصول على معلومات مفيدة لصاحب القرار في اتخاذ القرارات السليمة والصائبة.

٣-١-٣: مقاييس الأداء المحاسبية ودورها في تقييم الأداء:

إن اختيار مقاييس الأداء الملائمة يعد من أهم التحديات التي تواجه عملية تقييم الأداء في المنشآت، ففي الوقت الراهن ما زال الباحثون يلاقون صعوبات كثيرة في تحديد أي المقاييس المستخدمة لتقييم الأداء والتي يمكن أن تعبر تعبيراً صادقاً عن أداء المنشأة. وغالباً ما يتم استخدام مقاييس محاسبية مستندة في إعدادها على أساس الاستحقاق المحاسبي وصافي الربح المحاسبي من أجل تقييم الأداء في المنشآت سواء على مستوى المنشأة ككل أو على مستوى مراكز المسؤولية داخلها. ففي البداية كان صافي الربح المحاسبي المحدد وفقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي (الدخل المحاسبي) ولسنوات طويلة هو المقياس المفضل لقياس ربحية المنشأة وللتعبير عن كفاءتها في ممارسة أعمالها، ثم اتجهت التقارير المحاسبية الخارجية للتعبير عن نتائج النشاط بعدة مؤشرات للدخل مستندة على أساس الاستحقاق، واستخدم معدل العائد المحاسبي الذي يعد أهم مقاييس تقييم الأداء شيوفاً لسهولة حسابه وبساطته، بالإضافة إلى مقاييس محاسبية متعددة من أجل تقييم جودة الربحية أو السيولة في المنشأة.

ويجب القيام بالدراسات المتواصلة من أجل تطوير المقاييس المحاسبية في اتجاه يخدم الدور الإعلامي للمحاسبة ويهدف الحصول على بيانات منها تحمل أكبر قدر ممكن من المعلومات المفيدة.

٣-١-٣: الدخل المحاسبي:

عرف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) الدخل بأنه "الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الدورة المحاسبية في صورة تدفقات إلى الدخل أو الزيادة في الأصول ينتج عنها زيادات في حقوق الملكية من غير تلك المرتبطة بمساهمات أصحاب حقوق الملكية".

كما عرّف الدخل الشامل بأنه "التغير في حقوق الملكية (في صافي الأصول) الناتج عن العمليات والأحداث والظروف الخاصة بالفترة والتي ليس لها صلة بأصحاب رأس المال بصفتهم ملاكاً للوحدة الاقتصادية".

والدخل المحاسبي أيضاً "الفرق بين الدخل الذي تحققه المنشأة خلال فترة زمنية معينة، وبين المصروفات التي تتكبدها هذه المنشأة خلال تلك الفترة لتحقيق هذا الدخل"^(١).

ويتم التوصل للدخل المحاسبي من خلال قائمة الدخل التي يتم إعدادها وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP)، والتي على أساسها يتم تسجيل النفقات في الدفاتر المحاسبية والاعتراف بالإيرادات التي تخص الفترة المالية وفقاً لمبادئ المحاسبة على أساس الاستحقاق

(١) عقل، مفلح محمد. مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، (الطبعة الأولى، عمان: مكتبة المجتمع، الرياض: دار أجنادين، ٢٠٠٦)، ص ٣١.

(Accrual Accounting)، إذ أن إتباع هذه المبادئ يعطي الدخل المحاسبي مصداقية في التعبير عن أداء المنشأة خلال الفترة المالية، ويساعد في التغلب على مشاكل التوقيت والملاءمة^(١).

ويمكننا استنتاج سمات أساسية للدخل المحاسبي أهمها:

١. اعتماد الدخل المحاسبي على العمليات الفعلية للمنشأة: حيث ينتج عن العمليات المالية الفعلية في المنشأة إيرادات يقابلها تكاليف لازمة لتحقيق هذه الإيرادات، والعمليات الفعلية إما أن تكون عمليات خارجية تتسم بالدقة ووضوح أسلوب المعالجة المحاسبية لاستنادها على ثوابت موضوعية ومن أمثلتها: اقتناء المنشأة لأصل من الأصول أو سلع أو خدمات من وحدات أخرى، أو تكون عمليات داخلية لكنها أقل دقة وموضوعية وتوجد عدة أساليب لإثباتها محاسبياً كالطرق المتعددة لإهلاك الأصل الثابت.

٢. اعتماد الدخل المحاسبي على فرض الدورية: لهذا فإن قائمة الدخل تمثل الإنجاز المالي للمنشأة خلال الفترة المحاسبية.

٣. اعتماد الدخل المحاسبي على مبدأ تحقق الإيراد.

٤. يتطلب الدخل المحاسبي قياس المصروفات بناء على التكلفة التاريخية.

٥. يتطلب الدخل المحاسبي مقابلة الإيرادات المحققة خلال الفترة المالية بالنفقات ذات الصلة.

ويحظى الدخل المحاسبي المستند على منهج التكلفة التاريخية (المفهوم التقليدي) بالعديد من الإيجابيات، أهمها:

١. إن المفهوم التقليدي للدخل المحاسبي قد اجتاز الاختبارات المستمرة له في الحياة العملية، إذ أن العديد من مستخدمي البيانات المالية أشادوا بفوائد أسلوب تحديد المحاسبي وقالوا أن عناصره تمثل الركيزة الأساس في اتخاذ قراراتهم وأنها لو لم تكن مفيدة لما استمروا في استخدامها.

٢. يعتمد الدخل المحاسبي على العمليات الفعلية لذا فإن قياسه والتقارير عنه يتم بكل موضوعية مما يجعله قابلاً للتحقق والتدقيق.

٣. إن اعتماد مبدأ تحقق الإيراد ليكون أساساً للاعتراف بالإيراد في قائمة الدخل ينسجم مع مبدأ الحيطة والحذر، حيث يحاط عند قياس الدخل والتقارير عنه وذلك بتجاهل تغيرات القيمة والاعتراف فقط بالدخل والمكاسب المحققة فعلاً.

(١) العفيري، فؤاد محمد. "تقييم الأداء المحاسبي واستراتيجيات تطويره في شركات الصناعات التحويلية في اليمن"، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٦، ص ٨٨.

٤. يعد الدخل المحاسبي مفيداً للرقابة على أداء الإدارة وتقييمها في استغلال الموارد المتاحة للمنشأة.

كما تعرض المفهوم التقليدي للدخل المحاسبي إلى الانتقاد، وتركزت هذه الانتقادات بمجملها على أن الدخل المحاسبي غير ملائم عموماً لاتخاذ القرارات، وفيما يلي أهم هذه الانتقادات:

١. لا يعترف الدخل المحاسبي بالزيادة غير المحققة في قيم الأصول خلال الفترة المحاسبية بسبب تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية ومبدأ تحقق الإيراد، مما يجعل الأرقام المحاسبية خليطاً غير متجانس من مكاسب فترات سابقة وحالية، لذا فإن الدخل الناتج لا يعبر بشكل فعال عن دخل الفترة الحالية.

٢. إن اعتماد الدخل المحاسبي على مبدأ التكلفة التاريخية يجعل البيانات والمعلومات المحاسبية غير قابلة للمقارنة، لأن الدخل التاريخي يسمح بالاختيار بين عدة طرق لحساب التكلفة مثل تقويم المخزون، وعدة طرق لتخصيص التكاليف مثل إهلاك الأصول الثابتة.

٣. إن اعتماد الدخل المحاسبي على مبدأ تحقق الإيراد والتكلفة التاريخية، ومبدأ الحيطة والحذر يمكن أن يسمح بتزويد المستخدمين ببيانات مالية مضللة وغير ملائمة، بسبب ضعف القدرة على التنبؤ، وعدم منفعة مؤشرات التحليل المستندة على القوائم المالية التي تم إعدادها على المبادئ السابقة.

٤. تتأثر جودة الدخل المحاسبي باستخدام بعض الطرق المحاسبية أو القرارات الاستثمارية أو التمويلية التي قد تزيد من صافي الدخل في الأجل الطويل^(١).

بالإضافة لتلك الانتقادات هناك محددات تعيق استخدام الدخل المحاسبي كأداة للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، من أهمها:

١. اعتماد الدخل المحاسبي على أساس التكلفة التاريخية دون الأخذ بالتغير في مستوى الأسعار.

٢. اعتماد الدخل المحاسبي على أساس الاستحقاق الذي يخضع في بعض أحكامه للحكم الشخصي.

٣. توفر مصادر معلومات أخرى تمكن المستثمرين والملاك من اتخاذ قراراتهم.

٤. السماح بتطبيق بعض الممارسات المحاسبية التي تجيز عدم تطبيق وحدة الثبات عند قياس الدخل المحاسبي للمنشآت المختلفة.

٥. تعدد المفاهيم الخاصة بالدخل.

^(١) الدهراوي، كمال الدين. مرجع سبق ذكره، ص ٥٨.

٦. تعدد طرق المعالجة المحاسبية وتعدد تطبيق المبادئ المحاسبية.
٧. قدرة التأثير على الدخل مما يتيح للإدارة التحكم ببعض الممارسات لتحقيق أهداف معينة.

١-٣-٢: المؤشرات المالية لتقييم الربحية في المنشأة:

تهدف مؤشرات الربحية إلى قياس وتحديد مدى مقدرة المنشأة على تحقيق أرباح في المستقبل، وتزداد قيمة ومنفعة هذه المؤشرات كلما تم احتسابها عن فترات طويلة، حيث يكون التوقع أو التنبؤ بالمقدرة الربحية للمنشأة أكثر تعبيراً عن الواقع. ومن أهم مؤشرات الربحية ما يلي:

١-٣-٢-١: ربحية المبيعات:

تهدف دراسة ربحية المبيعات (القوة الإيرادية للمنشأة) إلى معرفة مقدرة المنشأة على توليد الأرباح من خلال المبيعات وتتم دراسة ربحية المبيعات من خلال المؤشرات التالية:

١. هامش الربح الإجمالي^(١):

$$\text{يحسب هذا المؤشر كما يلي} = \frac{\text{مجل الربح}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100 =$$

يقيس هذا المؤشر مقدرة الليرة الواحدة من المبيعات على خلق (توليد) ربح إجمالي، وكلما ارتفع المؤشر كان مؤشراً إيجابياً للمنشأة. ويعتبر المؤشر أفضل لتقويم الأداء وأكثر فائدة عند مقارنته مع المؤشرات المحتسبة لمنشآت مماثلة أخرى أو بمعيار الصناعة، أو من خلال مقارنتها لعدد من السنوات لنفس المنشأة.

٢. هامش الربح التشغيلي:

$$\text{يحسب هذا المؤشر كما يلي} = \frac{\text{صافي ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100 =$$

ويظهر مقدرة الليرة الواحدة من المبيعات على خلق (توليد) الربح قبل خصم الفوائد والضرائب، وكلما ارتفعت كانت مؤشراً إيجابياً للمنشأة.

٣. هامش الربح الصافي:

$$\text{يحسب هذا المؤشر كما يلي} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفوائد والضرائب}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100 =$$

(١) فلوح، صافي. مرعي، عبد الرحمن. اسماعيل، اسماعيل. حمزة، محي الدين. تحليل القوائم المالية، (منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٨-٢٠٠٩)، ص ١٤٨.

يدرس العلاقة بين صافي الربح الذي تظهره قائمة الدخل بعد أخذ الإيرادات والنفقات الأخرى غير الناتجة عن النشاط التشغيلي، وبعد طرح الفوائد والضرائب، وبين صافي المبيعات. ومن المفيد مقارنة نتيجة المؤشرات الثلاثة السابقة مع بعضها لتوضيح أسباب الاختلافات.

٣-١-٢-٢: ربحية الأموال المستثمرة:

٣-١-٢-٣: معدل العائد المحاسبي:

هناك تسميات عديدة لهذا المقياس فبعض الباحثين يستخدم مصطلح معدل العائد المحاسبي وبعضهم يستخدم مصطلح معدل العائد على الاستثمار، وكلا المصطلحين يعبران عن مضمون واحد. ويعرف هذا المقياس بمعدل العائد المحاسبي نظراً لاعتماده على البيانات المحاسبية، وهو لا يقوم على أساس التدفقات النقدية سواء الداخلة أو الخارجة وإنما يعتمد على أساس الاستحقاق المحاسبي وخاصة فيما يتعلق بتحديد الأرباح. وتعود فكرة الربط بين الأرباح المحاسبية وبين الأموال المستثمرة إلى شركة " دى بونت " التي تعتبر أول من استخدم مقياس معدل العائد المحاسبي (العائد على الاستثمار)، وتم استخدام مقياس معدل العائد على الاستثمار في البداية لأغراض تخصيص الأموال المتاحة للاستثمار على الوحدات الفرعية فقط، ومنذ عام (١٩٢٠) بدأ استخدام مقياس العائد على الاستثمار لأغراض تقييم أداء المنشآت وأقسامها والوحدات الفرعية لها^(١).

يعتمد معدل العائد المحاسبي على البيانات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية التي تستند في إعدادها على أساس الاستحقاق المحاسبي، ويعتبر معدل العائد المحاسبي من أكثر المقاييس قبولاً وشيوعاً ويستخدم على نطاق واسع لتقييم الأداء المالي وتقييم كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتشغيل المنشأة وإدارة أصولها وهو مقياس أفضل من الربح نفسه حيث أن معدل العائد المحاسبي يعتبر أن الاستثمارات هي الأساس لتوليد الأرباح.

ويتم التعبير عن أبسط الصور المالية لمعدل العائد المحاسبي بمعدل العائد على الأصول والذي يحسب بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ويقاس معدل العائد على الأصول ربح كل ليرة مستثمرة في أصول المنشأة سواء كانت هذه الأصول في شكل موجودات متداولة أو موجودات غير متداولة، ملموسة أو غير ملموسة.

(١) حسين، أحمد حسين علي. المحاسبة الإدارية المقدمة (تسعير المنتجات - تقييم الأداء - نظم الإنتاج الحديثة)، (الاسكندرية: مكتبة الإشعاع، ١٩٩٧)، ص ص ٢١٧-٢١٨.

ويستخدم هذا المعدل لمقارنة أداء المنشأة في الفترات المالية المختلفة أو لمقارنة أداء المنشآت التي تعمل في نفس المجال خلال الفترة المالية الواحدة. لأن صافي الربح كرقم مطلق لا يساعد في إجراء مثل هذه المقارنة نظراً لاختلاف أحجام المنشآت.

ولكن رقم إجمالي الأصول المستخدم في المعادلة السابقة لا يمثل المال المستثمر صراحة، حيث يقاس رأس المال المستثمر في المنشأة بمجموع الأصول الثابتة ورأس المال العامل (الأصول المتداولة) المخصصة للاستثمار في المنشأة. وبما أن الأصول الثابتة تتناقص بمرور الزمن بسبب عامل الاستهلاك فإنه من المفضل استخدام متوسط الأصول المستثمرة في حساب معدل العائد المحاسبي^(١).

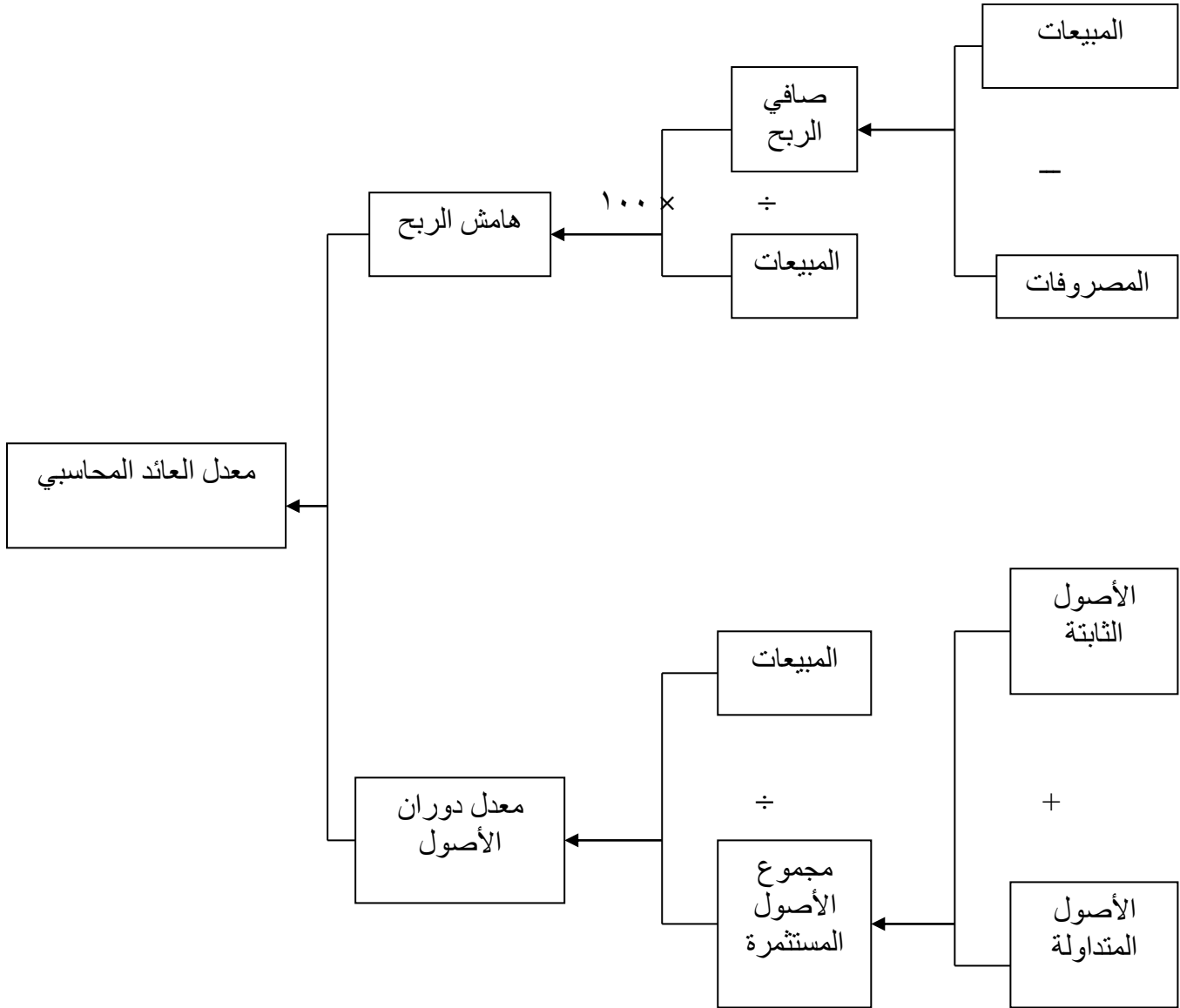
كما أن صافي الربح المستخدم في حساب هذا العائد يجب أن يكون بعد احتساب الضريبة وقبل خصم الفوائد المدينة على القروض (الخصوم طويلة الأجل) لأن هذه الخصوم جزء من رأس المال المستثمر فيجب إضافة الفوائد على هذه الخصوم إلى صافي الربح^(٢). ومن أجل زيادة فعالية هذا المقياس في تقييم الأداء نتوسع في المعادلة السابقة ونعيد صياغتها على الشكل التالي:

$\left(\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط الأصول المستثمرة}} \right) \times \left(\frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{صافي المبيعات}} \right) = \text{معدل العائد المحاسبي}$
$\text{معدل دوران الأصول} \times \text{هامش الربح} = \text{معدل العائد المحاسبي}$

(١) السعيدة، منصور إبراهيم. المحاسبة الإدارية: مع التركيز على التكاليف لغايات التخطيط - اتخاذ القرارات - الرقابة وتقييم الأداء، (عمان: مؤسسة رام للتكنولوجيا، ١٩٩٣)، ص ٣٦١.

(٢) راضي، محمد سامي. مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٣.

ويمكن توضيح مفردات هذه المعادلة بالشكل التالي ^(١):



ويمكن تحليل جزئي المعادلة السابقة كما يلي:

(١) **الجزء الأول: هامش الربح:** أي مدى مساهمة المبيعات في تحقيق الأرباح، وبعبارة أخرى نسبة الربح الذي يتحقق من كل ليرة مبيعات، وبالطبع كلما زادت هذه النسبة كان في صالح المنشأة ^(٢). ويبين هامش الربح قدرة إدارة القسم أو المنشأة على التحكم في

(١) حسين، أحمد حسين علي. مرجع سبق ذكره، ص ٢٢١.

عيد، صلاح بسيوني. و عبد الله، عبد المنعم فليح. مرجع سبق ذكره، ص ٣٩٦.

(٢) عيد، صلاح بسيوني. و عبد الله، عبد المنعم فليح. مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٠.

المصاريف المرتبطة بالمبيعات، فكلما انخفضت هذه المصاريف لكل ليرة من المبيعات كلما زاد هامش الربح المتحقق. ويساعد هامش الربح الإدارة في:

١. مقارنة هذه النسبة في المنشأة وأقسامها من سنة إلى أخرى لمعرفة إذا كانت هذه النسبة مستقرة أو متزايدة أو متناقصة. وستهتم الإدارة أكثر في حالة كانت هذه النسبة متناقصة للعمل على زيادة هذه النسبة إما بزيادة أسعار البيع، أو تخفيض التكاليف، أو كلاهما معاً.

٢. مقارنة هذه النسبة مع النسب التي تحققها المنشآت الأخرى المنافسة التي تعمل في نفس نشاط المنشأة.

(٢) **الجزء الثاني: معدل دوران الأصول:** وهو يقيس مقدار مساهمة كل ليرة من الاستثمارات في المبيعات (مقدار المبيعات الذي يمكن تحقيقه لكل ليرة مستثمرة في الأصول في القسم أو المنشأة ككل). وكلما زاد معدل دوران الأصول المستثمرة كلما دل على ارتفاع كفاءة الإدارة في استغلال وإدارة الاستثمارات المتاحة لديها. ويفيد معدل دوران الأصول المستثمرة في تقييم مراكز الاستثمار في المنشأة، فعلى سبيل المثال:

١. قد يشير التناقص المستمر في معدل دوران الأصول المستثمرة إلى وجود أصول غير ضرورية في مركز الاستثمار المعين، أو وجود مخزون متقادم، أو وجود نقص في إيرادات المبيعات. وسيؤدي النقص في معدل دوران الأصول إلى انخفاض معدل العائد المحاسبي.

٢. تشير الزيادة في معدل دوران الأصول المستثمرة إلى كفاءة استخدام الأصول المستثمرة، أو أن الزيادة ناتجة عن أسباب أخرى مثل تقادم الأصول المستثمرة، فعلى الإدارة التدقيق والتمحيص في السبب لمعالجته.

وبالنتيجة قد ترغب المنشأة في الوصول إلى أعلى معدل ممكن لدوران الأصول، مع مضاعفة هامش الربح. ولكن هذا لن يتحقق إلا بتحقيق أعلى معدل عائد على رأس المال المستثمر. وهنا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن أعلى معدل دوران للأصول ربما يرافقه أقل هامش ربح تستهدفه المنشأة، وهذا يحدث نوع من عدم استقرار الأرباح^(١).

وبالتالي تتبع أهمية العلاقة بين الجزأين المكونين لمعدل العائد المحاسبي وخاصة عند تخطيط الربح وتحديد ربحية المنشأة.

(١) باسيلي، مكرم. محاسبة المنشآت الفندقية، (المنصورة: المكتبة العصرية، ٢٠٠٦)، ص ١٣٣.

٣-١-٢-٣-٢: معدل العائد المحاسبي وتقييم الأداء:

يتم الاعتماد على معدل العائد المحاسبي من أجل تقييم أداء المنشأة الكلي، أو تقييم أداء أقسامها كمراكز ربحية تملك السلطة لاتخاذ قرارات استثمارية^(١)، ولكن يجب الانتباه إلى أنه يتم استخدامه لتقييم أداء الأقسام عندما نستطيع الفصل بين أوجه النشاط التي يمارسها كل قسم، وتقليل التداخل بينها. بحيث يمكن حساب الأرباح التي حققها كل قسم على حدة وكذلك معرفة رأس المال المستثمر في هذا القسم. ولكن بشكل عام يتم تقييم الأداء بواسطة مقياس العائد المحاسبي من خلال تحديد حد أدنى مقبول لمعدل العائد المحاسبي قد يكون مثلاً (١٥٪)، ثم يتم على أساسه مقارنته مع معدل العائد المحاسبي في القسم أو المنشأة المراد تقييمها، ليتم في ضوء ذلك قبول الأداء المالي الذي حققته المنشأة أو القسم، أو تبني الانحراف للعمل على تصحيحه. كما يستخدم هذا المقياس في تقييم البدائل الاستثمارية للمشروع المقترح من خلال ترتيب هذه المشاريع حسب درجة الربحية لكل منها، ليتم اختيار المشروع الأكثر ربحية منها. وإن ما جعل هذا المؤشر يحوز على الأهمية في تقييم الأداء ناتج عن الأسباب التالية:

١. أخذه في الحسبان للأداء الكلي للمنشأة، يضاف إلى ذلك اعتباره أداة تؤدي لتوافق أهداف المنشأة مع أهداف الأفراد.

٢. يقدم معلومات تخص مردودية الأصول الموجودة في المنشأة، والاستثمارات الجديدة.

٣. يسمح بالمقارنة بين مراكز المسؤولية فيما بينها داخل المنشأة، وبين المنشآت والمنشآت المنافسة لها أو بين الفرص الاستثمارية المتوفرة للمنشأة.

وتتوقف درجة استخدام معدل العائد المحاسبي كمقياس لتقييم الأداء على عدة عوامل، أهمها:

١. إمكانية الحصول على بيانات محاسبية دقيقة تتعلق بالمبيعات والإيرادات والتكاليف المرتبطة بها في المنشأة.

٢. تحديد المعدل الأمثل الذي يتناسب مع ظروف المنشأة. وهنا قد تواجه الإدارة السؤال التالي: ما هو معدل العائد المحاسبي الواجب استخدامه في الحكم على الأداء العام للمنشأة؟ قد يكون المعدل المناسب هو ذلك الذي يتناسب مع حالة المنافسة في السوق^(٢).

٣-١-٢-٣-٢: مزايا وعيوب معدل العائد المحاسبي:

إن لمعدل العائد المحاسبي بوصفه مقياس لتقييم أداء المنشآت العديد من المزايا والعيوب، نستعرضها فيما يلي:

^(١) Rajan, Madhav V., Reichelstein, Stefan., and Soliman, Mark T. 2006, **Conservatism, Growth, and Return on Investment**. (Stanford University, Research Paper Series), p 1.

^(٢) أهمية تقييم الأداء في الشركات والمؤسسات: الرقابة على الأداء الكلي للمنشأة، مرجع سبق ذكره، ص ٨٧.

A. مزايا معدل العائد المحاسبي:

هناك ميزات متعددة لمعدل العائد المحاسبي، هي:

١. يتميز هذا المقياس بالبساطة في عملياته الحسابية وسهولة فهم نتائجه وسرعة الحصول على البيانات اللازمة لحسابه من البيانات المحاسبية المتوفرة من القوائم المالية المتعارف عليها.
٢. يساعد هذا المقياس في التركيز على الهدف الرئيسي في المنشأة، وخاصة إذا كان الهدف الرئيسي هو تحقيق أكبر عائد على الأموال المستثمرة. فهذا المقياس يقيس كفاءة المنشأة بشكل عام بإداراتها وأقسامها المختلفة.
٣. يعمل على جذب انتباه الإدارة من مجرد التركيز على زيادة المبيعات أو تقليل التكاليف أو كلاهما إلى الحكم على انعكاس ذلك على الأرباح المحققة، أو بمعنى آخر يساعد في الحكم على درجة الكفاءة في تحقيق الهدف العام للنشاط^(١).
٤. يأخذ هذا المعدل بالمفاهيم المحاسبية لحساب الأرباح ورأس المال المستثمر، والمعدة وفقاً لأساس الاستحقاق وهذا يوفر شيء من الدقة والموضوعية لهذا المقياس.
٥. يستخدم بشكل واسع لبيان مدى ربحية المنشأة بطريقة سريعة، من أجل ترتيب المشاريع الاستثمارية البديلة المقترحة لاختيار أكثرها ربحية.
٦. يسمح بحساب الأداء الكلي للمنشأة حيث يعطي صورة عامة لها، تتيح للمديرين إجراء المقارنة في الأداء بين المنشآت المتواجدة في نفس القطاع أو بين الفرص الاستثمارية الأخرى.
٧. يسمح هذا المؤشر بتقييم أداء المديرين أنفسهم من خلال مقارنة المقياس للسنوات الماضية مع التوقعات التي وضعها المدراء.
٨. يمكن استخدام هذا المقياس في حساب مردودية كل قسم وبشكل عام كل مركز مسؤولية على حدة، حيث يتم من خلاله تقييم أداء المسؤولين عن هذه الأقسام، وإجراء المقارنة بين مختلف مراكز المسؤولية وتتبع الأداء لها من خلال المقارنة مع السنوات السابقة، وهذا سيجعل المسؤولين يتفانون في العمل من أجل العمل على رفع هذا المؤشر من خلال اتخاذ القرارات الصائبة والسليمة، وبالتالي تحسن أداء الأقسام وبشكل عام المنشأة.
٩. يسمح بتقديم معلومات مهمة حول مردودية الاستثمارات الموجودة بالمنشأة والمتمثلة في البحث عن نقاط القوة والضعف لها، واكتشاف الانحرافات وبالتالي توقف الإدارة عند الأسباب المؤدية إلى الانحراف، وذلك عن طريق تحليل نتائج أعمال الأنشطة التي سببت

(١) أهمية تقييم الأداء في الشركات والمؤسسات: الرقابة على الأداء الكلي للمنشأة، الغرفة التجارية الصناعية، إدارة البحوث، (الرياض، ١٩٩٤)، ص ٨٨.

انخفاضاً في معدل العائد على الاستثمار، ليتم على إثرها اتخاذ القرارات الصائبة التشغيلية منها والإستراتيجية.

B. عيوب معدل العائد المحاسبي:

١. يميل معدل العائد المحاسبي إلى التركيز على الأداء في الفترة القصيرة بدلاً من التركيز على الربحية في الفترة الطويلة، فقد تؤدي المحافظة على المعدل الحالي للعائد المحاسبي إلى رفض استثمارات تكون مربحة على المدى الطويل.

٢. تعدد طرق حساب هذا المقياس يؤدي إلى نتائج متباينة، حيث يمكن حساب بسط ومقام المقياس بصور مختلفة مثل (هل يؤخذ في الاعتبار صافي الربح قبل الضرائب أو بعدها، أم مجمل الدخل، أو صافي الدخل التشغيلي،... الخ)، وكذلك بالنسبة للمقام هل يؤخذ في الاعتبار الاستثمار المبدئي أو متوسط الاستثمار أو رأس المال العامل... الخ^(١).

٣. قد لا يكون العائد على الاستثمار خاضع كلية لرقابة مدير مركز الاستثمار بسبب وجود تكاليف إلزامية على هذا المركز. وبالتالي سيكون من الصعب التمييز بين أداء المدير وما بين أداء المركز^(٢).

٤. يقوم معدل العائد المحاسبي على أساس النموذج المحاسبي الذي يعتمد على المتوسطات السنوية لصافي الربح والتي تعد على أساس الاستحقاق ولا يركز على التدفقات النقدية، ولكن لكي تحقق المنشأة أرباحاً إضافية لا بد من الحصول على نقدية لإعادة استثمارها.

٥. لا يأخذ بالحسبان القيمة الزمنية للنقود، أي يتجاهل زمن تحقيق الأرباح، حيث يفترض تساوي القوة الشرائية للوحدة النقدية خلال العمر الافتراضي للمشروع.

٦. صعوبة تحديد معدل العائد الذي على أساسه يتم قبول المشروع الاستثماري، وهو ما يعرف بمعدل العائد المرغوب فيه. ويعود ذلك إلى تعدد واختلاف مصادر تكلفة رأس المال اللازم لتمويل المشروع الاستثماري المقترح.

اختلاف الطرق المحاسبية المستخدمة من منشأة إلى أخرى يؤدي إلى اختلاف نتائج استخدام هذا المعدل في المقارنة بين هذه المنشآت. لذلك فعند مقارنة المشاريع المختلفة بهذه الطريقة فإن هناك صعوبة تكمن في توحيد الأسس التي يتم على أساسها إيجاد البيانات المحاسبية التي تستخدم في حساب معدل العائد المحاسبي الذي يستخدم مقياساً للمقارنة بين هذه المشاريع.

(١) آل آدم، يوحنا عبد. و اللوزي، سليمان. دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات، (عمان: دار المسيرة، ٢٠٠٠)، ص ١٣٣.

(٢) حسين، أحمد حسين علي. مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٤.

٣-١-٣: المؤشرات المالية لتقييم السيولة في المنشأة:

بشكل عام يمكننا تعريف السيولة على أنها مقدرة المنشأة على سداد التزاماتها المالية عند استحقاقها دون أن تتعرض لأي مشكلة مالية.

وتتوقف سيولة المنشأة على مقدرتها على تحويل أصولها المتداولة إلى نقدية وبالسريعة المناسبة، حيث يتم عادة تسديد الالتزامات المتداولة من الأصول المتداولة، ولذلك فإن تحليل المقدرة على السداد يدور أساساً حول تحليل هذه الأصول ومدى قدرتها على القيام بذلك^(١). والجدير بالذكر أن كل عنصر من عناصر الأصول المتداولة يتمتع بسيولة خاصة به، كما أنه تقسم الديون المترتبة على المنشأة حسب مدة استحقاقها.

فالأصول المتداولة هي الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة وتتكون من النقد في الصندوق والموجود في البنوك، وكذلك الأوراق المالية، والذمم المدينة، والمخزون، والمصاريف المدفوعة مقدماً وغيرها من الأصول القابلة للتحويل إلى نقدية بسرعة. أما الخصوم المتداولة هي الخصوم التي تستحق خلال فترة قصيرة الأجل عادة أقل من سنة، ومن أمثلتها الديون قصيرة الأجل والذمم الدائنة، وغيرها.

ومؤشرات السيولة تتعلق بمدى توفر السيولة لدى منشأة ما، وذلك عن طريق تحويل الأصول المتداولة إلى نقدية بشكل سريع، وذلك لتغطية الالتزامات القصيرة الأجل والمتمثلة بالخصوم المتداولة. وهنا ننوه إلى نقطتين هامتين:

١. القدرة على توفير هذه السيولة في الوقت المناسب، أي القدرة على الوفاء بالالتزامات عند استحقاقها.

٢. القدرة على تحويل الأصول المتداولة إلى نقدية دون خسارة - أي نقص - في قيمة هذه الأصول.

والهدف من هذه المؤشرات قياس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل، أما دلالتها فيعبر عن المؤشرات بعدد مرات تغطية الأصول المتداولة للالتزامات المتداولة.

^(١) محمد، منير شاكر. اسماعيل، اسماعيل. و نور، عبد الناصر. التحليل المالي - مدخل صناعة القرارات، (عمان: مطبعة الطليعة، ٢٠٠٠)، ص ٧١.

ومكونات مؤشرات السيولة هي كالتالي:

(١) نسبة التداول:

$$\text{تحسب هذه النسبة كما يلي} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

وهي النسبة التي تقيس مدى قدرة المنشأة على سداد ديونها — التزاماتها — قصيرة الأجل، أي قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المتداولة عن طريق أصولها المتداولة، وتتميز باستعمالها الشائع لقياس اليسر المالي في الأمد القصير الأجل، لأنها توضح قدرة الأصول المتداولة لتسديد الالتزامات المتداولة عند ميعاد استحقاقها، وبالتالي فإنها تعمل على قياس التوازن المالي أي تحقيق التناسق بين الاستخدامات قصيرة الأجل والمصادر قصيرة الأجل. وتم تحديد معيار عام لهذه النسبة وهو ١:٢ أي أن تكون الأصول المتداولة ضعف الالتزامات المتداولة. ومن أجل الحصول على دلالة أكبر لهذه النسبة يجب مقارنتها لعدة فترات مالية أو مقارنتها مع متوسط الصناعة للقطاع الذي تنتمي إليه المنشأة.

(٢) نسبة السيولة السريعة:

$$\text{تحسب هذه النسبة كما يلي} = \frac{\text{الأصول المتداولة — أصعبها تحولاً إلى النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وهذه النسبة تقيس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل ولكن بعد استبعاد أصعب العناصر تحولاً إلى النقدية وذلك لكي تعبر النسبة عن السيولة الحقيقية للمنشأة، ويعتبر الباحثون أن عنصر المخزون هو الأصعب في التحول إلى نقدية ولكن من الضرورة بمكان أن يتم دراسة أية عناصر أخرى بطيئة التحول إلى النقد كأوراق القبض غير القابلة للحسم لدى البنوك، أو غيرها، حيث يتم إضافتها إلى البسط مع المخزون. تعتبر سيولة المنشأة مقبولة عندما تكون نتيجة النسبة ١:١ بشكل عام.

(٣) نسبة السيولة النقدية:

$$\text{تحسب هذه النسبة كما يلي} = \frac{\text{الأصول النقدية وشبه النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}} \times 100 =$$

تقيس هذه النسبة قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل، ولكن بالأخذ في الاعتبار فقط الأرصدة النقدية بالبنوك وصناديق الشركة، والأصول شبه النقدية تعني الأصول التي يمكن

تحويلها إلى نقدية بسرعة عالية كأوراق القبض القابلة للحسم لدى البنوك، والشيكات تحت التحصيل وغيرها.

وكلما ارتفعت هذه النسبة كان مؤشراً إيجابياً في المنشأة، ويمكن اعتبار نتيجة هذه النسبة مقبولة إذا كانت (٥٠٪)، ولكن ارتفاع هذه النسبة أكثر من اللازم يمكن أن يؤدي إلى التأثير سلباً على ربحية المنشأة نتيجة تجميد الأموال^(١).

وبشكل عام توفر نسب السيولة معلومات عن قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير، ولكنها تبقى محدودة الفائدة بمفردها لأنها تقدم صورة في لحظة معينة، لذلك يجب تحليل الاتجاهات من عام إلى آخر بالإضافة إلى التقويم المستمر لاتجاه الإيرادات والأرباح، لأن وضع السيولة والمرونة المالية الجيدة قد يتأكل بسرعة بسبب الخسائر والعكس صحيح.

ولا بد من الإشارة إلى أن نسب السيولة التي تم ذكرها وإن كانت تستخدم للقياس المباشر لسيولة المنشأة فإن مؤشرات أخرى مثل معدلات دوران الأصول والالتزامات المتداولة، أي مثل معدل دوران المخزون، معدل دوران المدينين، معدل دوران الدائنين، تؤثر أيضاً بشكل إيجابي أو سلبي على سيولة المنشأة، مع الأخذ بعين الاعتبار لدى دراسة نسب السيولة مسألة ضرورة تحقيق التوازن بين هدف الربحية من جهة وضرورة المحافظة على السيولة اللازمة للمنشأة، وصعوبة تحقيق التوازن بين هذين الهدفين من جهة أخرى. حيث أن الاهتمام بأحد هذين المؤشرين والعمل على رفعه قد يكون على حساب المؤشر الآخر. وهنا يجب الانتباه إلى أن ارتفاع مؤشر السيولة في المنشأة قد لا يكون دوماً مؤشراً إيجابياً في مجال تقويم الأداء في المنشأة، بل قد يكون دليلاً على عدم كفاءة الإدارة في استثمار الأصول الموضوعة تحت تصرفها، وبالتالي سبباً لانخفاض مؤشر الربحية، كما أن اهتمام المنشأة بتحقيق مؤشرات ربحية عالية قد تنعكس سلباً على مؤشرات السيولة في المنشأة^(٢).

^(١) فلوح، صافي. مرعي، عبد الرحمن. اسماعيل، اسماعيل. حمزة، محي الدين. مرجع سبق ذكره، ص ١٤٦.

^(٢) فلوح، صافي. مرعي، عبد الرحمن. اسماعيل، اسماعيل. حمزة، محي الدين. مرجع سبق ذكره، ص ١٤٧.

٣-١-٤: المؤشرات التشغيلية الخاصة بالمنشآت الفندقية^(١):

هناك بعض المؤشرات الخاصة بالفنادق فقط نظراً لكونها متعلقة ومتصلة بالنشاط الفندقي، وتختلف وتتغير المؤشرات التشغيلية بالفنادق بحسب ظروف كل فندق وموقعه ونوع البيانات التحليلية التي يمكن الحصول عليها من المستندات والقوائم والتقارير المعدة لبيان نتائج تشغيل الفندق، ومن أهم المؤشرات التشغيلية المستخدمة لتقييم أداء الفنادق، ما يلي:

A. مجموعة مؤشرات الإشغال الفندقي:

ويمكن استخدام هذه المؤشرات لقياس العلاقة بين الطاقات الاستيعابية أو الخدمة المتاحة، وبين الطاقات المستغلة فعلاً خلال الفترة المالية المعتمدة، وتقيد هذه المؤشرات في التعرف على مدى كفاءة الفندق في استغلال الطاقات المتاحة. وتشمل ما يلي:

$$١. \text{نسبة إشغال الغرف} = \frac{\text{عدد الغرف المشغولة}}{\text{عدد الغرف القابلة للتأجير}} \times ١٠٠ =$$

B. مجموعة مؤشرات إنفاق النزلاء:

وتستخدم هذه المؤشرات في قياس متوسط إنفاق النزيل الواحد على خدمات الفندق المختلفة مجتمعة، وعلى كل خدمة من هذه الخدمات على حدة، وتقيد هذه المؤشرات في التعرف على مدى كفاءة إدارة الفندق في تسويق أنشطتها للنزلاء كما تقيد في رسم وتخطيط سياسات التسعير لمختلف تلك الخدمات، وتشمل المؤشرات التالية:

$$١. \text{متوسط القوة الإنفاقية للنزيل الواحد} = \frac{\text{إجمالي إيرادات الفندق}}{\text{عدد النزلاء}} \times ١٠٠ =$$

$$٢. \text{متوسط القوة الإنفاقية للنزيل على المبيت} = \frac{\text{إجمالي إيرادات المبيت}}{\text{عدد النزلاء}} \times ١٠٠ =$$

$$٣. \text{متوسط القوة الإنفاقية للنزيل على الأطعمة والمشروبات} = \frac{\text{إجمالي إيرادات الأطعمة والمشروبات}}{\text{عدد النزلاء}} \times ١٠٠ =$$

(١) راضي، محمد سامي. مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٥٥-٢٥٩.
عطية، هاشم أحمد. و محمد، محمد عبد ربه. مرجع سبق ذكره، ص ص ٣١٨ - ٣٢١.
زكي، حسن. حمادة، رشا. و العدي، إبراهيم. المحاسبة المتقدمة (٢) (منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٦-٢٠٠٧)، ص ص ٢٧٠-٢٧٥.

$$4. \text{ متوسط القوة الإنفاقية للنزول على الخدمات الأخرى} = \frac{\text{إجمالي إيرادات الخدمات الفندقية الأخرى}}{\text{عدد النزلاء}} \times 100$$

C. مجموعة ربحية الأنشطة الفندقية:
حيث يتم استخدام هذه المجموعة لقياس العلاقة بين أرباح وتكاليف كل نشاط من الأنشطة الفندقية الرئيسية الثلاثة. وتفيد هذه المؤشرات في التعرف على مدى كفاءة إدارة الفندق في إدارة كل نشاط من الأنشطة الفندقية، وتحديد الأنشطة ذات معدلات الإسهام العالية والمنخفضة في ربحية الفندق، وتشمل هذه المؤشرات ما يلي:

$$1. \text{ نسبة ربحية نشاط المبيت} = \frac{(\text{إجمالي إيرادات المبيت} - \text{إجمالي تكاليف المبيت})}{\text{إجمالي تكاليف المبيت}} \times 100$$

$$2. \text{ نسبة ربحية نشاط الأطعمة والمشروبات} =$$

$$\frac{(\text{إجمالي إيرادات الأطعمة والمشروبات} - \text{إجمالي تكاليف الأطعمة والمشروبات})}{\text{إجمالي تكاليف الأطعمة والمشروبات}} \times 100$$

$$3. \text{ نسبة ربحية نشاط الخدمات الأخرى} =$$

$$\frac{(\text{إجمالي إيرادات الخدمات الأخرى} - \text{إجمالي تكاليف الخدمات الأخرى})}{\text{إجمالي تكاليف الخدمات الأخرى}} \times 100$$

D. مجموعة مؤشرات إيرادات وتكاليف التشغيل الفندقية:
اعتمادا على تبويب عناصر التكاليف الفندقية إلى عناصر تكاليف مباشرة وعناصر تكاليف غير مباشرة، فإنه يتم تقسيم هذه المجموعة إلى المجموعتين الفرعيتين التاليتين:
✓ **مؤشرات التكاليف المباشرة للتشغيل الفندقية:**

وتستخدم هذه المجموعة في قياس العلاقة بين تكاليف التشغيل المباشرة لكل نشاط من أنشطة الفندق الرئيسية وبين إيرادات كل نشاط من هذه الأنشطة، حيث تفيد هذه

المؤشرات في التعرف على مدى كفاءة تشغيل كل نشاط، وتشتمل هذه المجموعة على المؤشرات التالية:

$$١. \text{نسبة تكاليف نشاط المبيت} = \frac{\text{إجمالي تكاليف المبيت}}{\text{إجمالي إيرادات المبيت}} \times ١٠٠ =$$

$$٢. \text{نسبة تكاليف نشاط الطعمة والمشروبات} = \frac{\text{إجمالي تكاليف الأطعمة والمشروبات}}{\text{إجمالي إيرادات الأطعمة والمشروبات}} \times ١٠٠ =$$

$$٣. \text{نسبة تكاليف الخدمات الفندقية الأخرى} = \frac{\text{إجمالي تكاليف الخدمات الأخرى}}{\text{إجمالي إيرادات الخدمات الأخرى}} \times ١٠٠ =$$

✓ مؤشرات التكاليف غير المباشرة للتشغيل الفندقي:

وتستخدم هذه المجموعة لقياس العلاقة بين تكاليف التشغيل غير المباشرة لكل نشاط من الأنشطة المعاونة وبين إجمالي إيرادات الفندق، حيث تفيدنا في معرفة مدى كفاءة تشغيل تلك الأنشطة المعاونة، وهذه المؤشرات هي:

$$١. \text{نسبة التكاليف العمومية والإدارية} = \frac{\text{إجمالي التكاليف العمومية والإدارية}}{\text{إجمالي إيرادات الفندق}} \times ١٠٠ =$$

$$٢. \text{نسبة تكاليف الدعاية والإعلان} = \frac{\text{إجمالي تكاليف الدعاية والإعلان}}{\text{إجمالي إيرادات الفندق}} \times ١٠٠ =$$

$$٣. \text{نسبة تكاليف الطاقة والإنارة} = \frac{\text{إجمالي تكاليف الطاقة والإنارة}}{\text{إجمالي إيرادات الفندق}} \times ١٠٠ =$$

$$٤. \text{نسبة تكاليف الصيانة والإصلاحات} = \frac{\text{إجمالي تكاليف الصيانة والإصلاحات}}{\text{إجمالي إيرادات الفندق}} \times ١٠٠ =$$

إجمالي إيرادات الفندق

إن المؤشرات المالية التي تم تناولها ليست إلا بعضاً من المؤشرات المالية الشائع استخدامها، والتي تساعد في الحكم على أداء المنشآت وتوقع هذا الأداء في المستقبل، بمعنى أن هناك مؤشرات مالية أخرى يمكن أن تحسب، كما أن بعضاً مما قدمناه يمكن أن يحسب بطرق أخرى مختلفة عن الطرق التي استخدمناها، كما أنه في كثير من الأحيان قد يكون من المرغوب استخدام عدد محدد من هذه المؤشرات للوصول إلى قرار معين يتعلق بالمنشأة، وبالطبع فإن الأهم من حساب هذه المؤشرات هو تفسيرها وتحليلها وتفسير العلاقات التبادلية والمتداخلة بين هذه المؤشرات المالية.

ولا شك أن سهولة حساب المؤشرات المالية وتوافر البيانات اللازمة لها في القوائم المالية المنشورة والوضوح النسبي لهذه المؤشرات، جعل هذه المؤشرات المالية أداة شائعة وهامة من أدوات التحليل المالي، ورغم ذلك فهناك مجموعة من المحددات والعوامل التي تؤثر على درجة الاستفادة من التحليل المالي وخاصة المؤشرات المالية التي تحد من فاعليتها ودورها، ويرتبط بعض هذه المحددات بطبيعة البيانات والقوائم المالية التي يتم الاستناد عليها في عملية التحليل المالي، والبعض الآخر مرتبط بطبيعة المؤشرات المالية المستخدمة، ومن أهم هذه المحددات ما يلي:

(١) تستند مختلف أساليب التحليل المالي على البيانات والمعلومات التي توفرها القوائم المالية، التي لا بد من التذكير بأنها تعد وفقاً لعدد من الفروض والمبادئ المحاسبية التي يجب الانتباه إلى أنها فروض وليست حقائق مؤكدة، منها على سبيل المثال (فرض الاستمرارية، فرض وحدة القياس النقدي وثبات القوة الشرائية لهذه الوحدة).

(٢) تتوقف موضوعية وملاءمة المؤشرات المالية على موضوعية وملاءمة البيانات التي استخدمت في حساب هذه المؤشرات، وتتعرض هذه البيانات إلى إمكانية تدخل التقدير الشخصي في بعض الحالات التي تعتمد على التقدير (مثلاً: طرق تقدير المخزون، طرق حساب استهلاك الأصول الثابتة، تبويب الإيرادات إلى إيرادات عادية وإيرادات عرضية، مبدأ رسملة المصروفات أو احتسابها ضمن المصروفات الإدارية، وغيرها..).

(٣) صعوبة التوصل إلى معيار موحد لمؤشرات معينة يصلح مقياساً للمقارنة بين المنشآت العاملة في نفس القطاع، وذلك بسبب احتمال اختلاف هذه المنشآت في أسس تصنيف والاعتراف بالموجودات والمطلوبات وكذلك المصروفات والإيرادات، كما قد تختلف أيضاً في المبادئ والسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية، وكذلك توقيت نشرها.

- (٤) تشتق المؤشرات المالية من بيانات محاسبية ومالية يعبر الكثير منها عن أداء المنشأة في لحظة زمنية معينة وخاصة قائمة المركز المالي، ولكن هذه المؤشرات تستخدم في الاستدلال على ما تم خلال فترة معينة أو ما سيحدث مستقبلاً في فترة معينة، وبالتالي قد لا يكون ذلك دقيقاً^(١). أي أن استخدام المؤشرات المالية من تاريخ معين هو تحليل لموقف ساكن بقصد الحصول على استنتاجات وتعميمات على نشاط متحرك.
- (٥) إنه من الخطورة بمكان الاعتماد على مؤشر مالي واحد، فقد نحصل على مؤشرات معينة، بينما لو استعنا بمؤشرات أخرى فإننا قد نحصل على مؤشرات أخرى مغايرة تماماً، وبالتالي فلا بد من الاستعانة بمؤشرات متعددة تعطي مؤشرات عن جوانب متعددة ثم اللجوء إلى مؤشرات تفصيلية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.
- (٦) إن المؤشرات والمعدلات التي تصلح لأحد المشروعات ذات الكفاءة العالية لا ينبغي أن تتخذ معياراً لقياس كفاءة الأداء في المشروعات الأخرى، خاصة المشروعات الحديثة والمشروعات التي تنقصها الكفاءة الفنية والإدارية، أو على الأقل ينبغي أن لا تتخذ معياراً وحيداً لقياس كفاءة أداء هذه المشروعات.
- (٧) إن أهمية المؤشرات المالية تتوقف على الأطراف المستفيدة من التحليل المالي (الإدارة، الملاك، المقرضون، الدائنون) حيث يركز كل طرف على أنواع معينة من المؤشرات المالية.
- (٨) اختلاف ظروف المقارنة، حيث أن أهمية هذه المؤشرات المالية ودورها يظهران من خلال إجراءات المقارنة المختلفة كالمقارنة عبر الزمن أو المقارنة مع المنشآت المماثلة، والمعروف أن هنالك العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر على نشاط المنشأة ويختلف تأثيرها من عام لآخر، لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار هذه التغيرات عند الاعتماد على نتائج المقارنة.
- (٩) لقد ساعد التطور السريع في استخدام الأساليب الإحصائية في مجال الفكر المحاسبي على تطوير استخدام المؤشرات المالية، ليس في مجال الحكم على كفاءة الأداء بل في مجال التنبؤ بالأداء المستقبلي واتجاهاته، لذا لا بد من تطوير كل مجالات المعرفة المتاحة لخدمة أهداف التحليل المالي.

(١) مطر، محمد. الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، مرجع سبق ذكره، ص ٧٨.

١٠) خلال فترات التضخم تصبح المؤشرات المالية لفترات مالية مختلفة غير قابلة للمقارنة، وذلك لأن القوائم المالية معدة وفق الأساس التاريخي^(١).

المبحث الثاني:

مفهوم وطبيعة مقاييس الأداء النقدية

إن القوائم المالية تتضمن حجماً كبيراً من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة والفترة المالية الحالية، لذلك لا يكفي إعداد هذه القوائم وإنما يجب تحليلها باستخدام الأساليب والأدوات المناسبة لتحويل تلك البيانات إلى معلومات مفيدة عن أداء المنشأة في الماضي إضافة إلى التنبؤ بمستقبلها، ثم تفسير نتائج التحليل لخدمة الأطراف المستخدمة للبيانات المحاسبية، وإن قائمة التدفقات النقدية والمقاييس والمؤشرات التي يمكن استخلاصها منها مهمة في تقييم أداء المنشأة، حيث توفر معلومات لا تظهرها قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، كما أنها أكثر ملاءمة لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط المنشأة، ومن أهم الأغراض التي تخدمها قائمة التدفقات النقدية قدرتها على تقييم جودة أو نوعية أرباح المنشأة، وتقييم السيولة فيها وسياسات التمويل، والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

كما أنه نظراً لأن القوائم المالية التقليدية (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي) تعد وفقاً لأساس الاستحقاق، فإن البيانات المالية التي تعرضها تلك القوائم لا تكشف في واقع الأمر عن حقيقة التدفقات النقدية لأنشطة المنشأة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وعلى هذا الأساس فإن رقم صافي الربح الذي تظهره قائمة الدخل لا يعبر عن القيمة الحقيقية لصافي التدفق النقدي الذي اكتسبته المنشأة خلال الفترة المالية، كما أن المركز المالي الذي تصوره قائمة المركز المالي للمنشأة لا يعبر هو الآخر عن مركزها النقدي في نهاية تلك الفترة، من هنا فإن المقاييس المشتقة من تلك القوائم سواء كانت لأغراض تقييم سيولة المنشأة أو لأغراض تقييم ربحيتها قد تكون مضللة في كثير من الأحيان وهذا بالتالي ما عزز من دور وأهمية قائمة التدفقات النقدية والمقاييس المشتقة منها في تزويد المستخدمين المتنوعين بمعلومات أكثر ملاءمة لتقييم سيولة المنشأة وجودة ونوعية أرباحها.

ويتناول الباحث في هذا المبحث النقاط التالية:

١-٢-٣: المحاسبة عن التدفقات النقدية والأساس النقدي

(١) شحادة، زيدون. " دور النسب المالية في تقييم أداء المشروع الاقتصادي دراسة تطبيقية على الشركة العربية السورية للصناعات الإلكترونية"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، (المجلد ٢٩، العدد، ٢٠٠٧)، ص ١٤٣.

٣-٢-٢: أهمية وأهداف قائمة التدفقات النقدية

٣-٢-٣: مقاييس الأداء النقدية ودورها في تقييم الأداء

٣-٢-٤: العلاقة بين الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية:

٣-٢-١: المحاسبة عن التدفقات النقدية والأساس النقدي:

إن أحد أهداف القوائم المالية التي تعدها المنشأة هو تقديم معلومات عن التدفقات النقدية في المنشأة، حيث يهتم المستخدمون الرئيسيون اهتماماً مباشراً بقدرة المنشأة على سداد التزاماتها عند استحقاقها وتوزيع الأرباح على أصحاب رأس المال بدون تقليص حجم أعمالها الجارية، وعلى ذلك يجب أن تحتوي القوائم المالية للمنشأة على معلومات عن التدفق النقدي، وتعتبر المعلومات التالية مفيدة عند تقييم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها وتوزيع الأرباح على أصحاب رأس المال، ويجب تحتوي القوائم المالية على هذه المعلومات، وهي:

١. التدفقات النقدية الناتجة أو المستخدمة في التشغيل.

٢. التدفقات النقدية الناتجة عن الاقتراض أو المستخدمة في تسديد القروض.

٣. التدفقات النقدية الناتجة من الاستثمارات الجديدة للمنشأة، أو الموزعة على أصحاب رأس المال.

٤. التدفقات النقدية الأخرى.

وهذه المعلومات يمكن الحصول عليها بسهولة من قائمة التدفقات النقدية والتي تعتمد في إعدادها على الأساس النقدي، ومن هنا تبرز أهمية التدفقات النقدية والأساس النقدي المستخدم في إعدادها.

٣-٢-١: ماهية التدفقات النقدية:

يناقش الباحث ماهية التدفق النقدي في مجال المحاسبة عن التدفقات النقدية فقط دون استعراض مفهوم النقدية من منظوره العام، وبالرغم من تعدد الدراسات الأكاديمية في مجال المحاسبة عن التدفقات النقدية إلا أنه يمكن الاسترشاد بالإصدارات المهنية في هذا المجال لتحديد المقصود بمفهوم النقدية، وذلك على أساس أن هذه الإصدارات المهنية تعتبر انعكاساً لكل من الفكر المحاسبي والممارسة العملية.

☒ النقدية: يقصد بها النقدية السائلة بالخرينة والودائع تحت الطلب لدى البنوك والمؤسسات

المالية الأخرى، كما تتضمن النقدية أيضاً أنواع الحسابات الأخرى التي لها نفس الخصائص

العامة للودائع تحت الطلب التي يحق للعميل الإيداع فيها والسحب منها في أي وقت دون إخطار سابق^(١).

x) النقدية المعادلة: تتكون من الاستثمارات القصيرة الأجل عالية السيولة والتي تتصف بالسمات التالية:

(a) القابلية للتحويل الفوري إلى مقدار محدد من النقدية.
(b) قرب موعد استحقاقها بحيث لا تتعرض لخطر التغير في قيمتها بسبب التغيرات في سعر الفائدة، وغيرها من الاستثمارات متى كان موعد استحقاقها الأصلي ثلاثة أشهر فأقل. كما تتضمن النقدية المعادلة أدوات الخزينة والأوراق التجارية.
وقد أخذ المعيار رقم (٩٥) "قائمة التدفقات النقدية" الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية (FASB) في ١٩٨٧ بالأساس النقدي، حيث ينبغي إعداد قائمة التدفقات النقدية بحيث تعكس التغير في النقدية والنقدية المعادلة خلال الفترة، ووفق هذه المفهوم صدر المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) المعدل الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية. وللتدفقات النقدية عدة مفاهيم نتناولها كما يلي:

١. صافي التدفقات النقدية بالمفهوم التقليدي: وهو عبارة عن صافي نتيجة النشاط مضافاً إليه المصروفات غير النقدية (كالاقتلاكات)، ولا يمثل هذا المفهوم تحولاً من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي بقدر ما هو تعديلاً عليه.
٢. التدفقات النقدية بمعنى الأرباح المحتجزة مضافاً إليها الاقتلاكات، ويأتي هذا المفهوم في مجال الحديث عن طاقة التمويل الذاتي المتاحة للمنشأة بغرض تحديد السياسة المالية العامة للمنشأة.
٣. التدفقات النقدية بمعنى رأس المال العامل: وهي عبارة عن الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة. وهذا المفهوم يقابل المفهوم الاقتصادي لما يعرف "برأس المال الدائر"، الذي يبدأ بالنقدية وينتهي بها أيضاً بعد المرور على المخزون والمدينين.
٤. صافي التدفق النقدي بالمفهوم الحديث: وهو يشمل صافي التدفق من النشاط التشغيلي مضافاً إليه صافي التدفق من النشاط الاستثماري وصافي التدفق من النشاط التمويلي، وهذا المفهوم هو الذي سيعتمد عليه الباحث في هذه الدراسة، فهو يتميز بأنه تعبيراً دقيقاً عن حقيقة التدفقات النقدية للمنشأة حيث يقيس التدفق النقدي الداخل (المقبوضات النقدية)

(١) عثمان، الأميرة إبراهيم. و نصر علي، عبد الوهاب. مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٥.
المعيار المحاسبي الدولي السابع (المعدل في عام ١٩٩٤)، مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ٢٠٠١.

والتدفق النقدي الخارج (المدفوعات النقدية) لكل نشاط سواء جاري أو استثماري أو تمويلي.

وترجع أهمية التدفقات النقدية إلى ما يلي:

١. تعد التدفقات النقدية أداة للتخطيط المالي للمنشأة حيث يتم الاهتمام بتقدير وتدبير احتياجات المنشأة في المستقبل وتوفيرها في الوقت المناسب.
٢. تعد هذه التدفقات مؤشراً على مدى قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل، كما تعد مؤشراً أيضاً على مدى قدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها تجاه الملاك والدائنين.
٣. تبين هذه التدفقات مقدار احتياجات المنشأة للتمويل الخارجي.

٣-٢-١-٢ الأساس النقدي:

مما يجدر الإشارة إليه هو أن الأساس النقدي قد سبق في وجوده أساس الاستحقاق، لكن تغير نمط ملكية المشروعات من الملكية الفردية والشراكة الشخصية إلى نمط الشركات المساهمة، وظهور نظرية الوكالة وما رافق ذلك من تزايد للدور الذي تلعبه القوائم المالية كمصدر للمعلومات جعل المحاسبين يركزون على أساس الاستحقاق وذلك سعياً منهم نحو تحسين أساليب قياس الربح والمركز المالي للمنشأة ومن ثم تحسين مصداقية البيانات المالية المنشورة. ولكن نظراً لحاجة العديد من المستخدمين (المستثمرين والمقرضين... الخ) لمعلومات معدة استناداً للأساس النقدي ورجحان هذا الأساس (الأساس النقدي) على أساس الاستحقاق في عدد من التطبيقات خاصة معرفة الوضع النقدي للمنشأة، وقدرتها على دفع التزاماتها في الأوقات المناسبة، وضرورة الاحتفاظ بنسب محددة من النقدية موضوعة تحت تصرف المنشأة حتى لا تقع فريسة العجز المالي والانهيار رغم ملكيتها لأصول كبيرة غير سائلة^(١).

وقد أولت المنظمات المهنية منذ مطلع الثمانينات الأساس النقدي الأهمية التي يستحقها مع عدم التقريط بأساس الاستحقاق المحاسبي. حيث أوصى معهد المديرين المالي الأمريكي (Financial Executive Institute) في عام ١٩٨١، بأن تستخدم الشركات الأساس النقدي أو أساس النقدية وما يعادلها (Cash and Cash Equivalent) بدلاً من أساس رأس المال العامل في إعداد قائمة التغير في المركز المالي، كما أيد ذلك العديد من الممارسين للمهنة والأكاديميين^(٢).

(١) جاموس، مصطفى. "قائمة التدفق النقدي أحد المداخل الرئيسية لتطوير نظام المعلومات المحاسبي في سورية"، مجلة جامعة دمشق، (المجلد ١، العدد ١، ١٩٩٩)، ص ٢٣٤.

(٢) دهمش، نعيم. مرجع سبق ذكره، ص ٦.

وزادت أهمية هذا الأساس واتجهت الدراسات والبحوث الأكاديمية للتركيز عليه خاصة بعد صدور المعيار المحاسبي رقم (٩٥) عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) والمعيار المحاسبي الدولي السابع المعدل (IAS7) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASC) اللذين ألزما المنشآت بإعداد قائمة التدفقات النقدية بناء على الأساس النقدي كأحد القوائم المالية الأساسية للمنشأة.

إن الأرباح المحاسبية المعدة على أساس الاستحقاق المحاسبي لا تعكس بالضرورة التدفقات النقدية التي تحدث في المنشأة، حيث أن هناك العديد من عمليات الإيرادات والمصروفات ليس لها تأثير مباشر على التدفقات النقدية، ولكن على الرغم من ذلك فإن صافي الدخل (الربح المحاسبي) يعتبر مقياساً جيداً لتقييم الأداء فهو يعكس انجازات المنشأة بالإضافة إلى الموارد التي استهلكتها المنشأة من أجل توليد الدخل.

والسؤال المطروح هنا هو: إذا كان صافي الدخل المعد وفقاً لأساس الاستحقاق يعتبر مقياساً جيداً لتقييم الأداء، لماذا تم التحول إلى الأساس النقدي وتم الاهتمام بمعلومات التدفق النقدي؟ لقد بين (Kieso and Weygandt)^(١) أن تقارير الاتجاهات والأساليب المحاسبية التي صدرت في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٠، أوضحت أن جميع الشركات التي تم استقصاؤها وعددها (٦٠٠) شركة تستخدم الأساس النقدي في قياس التغيرات في المركز المالي مقارنة مع عام ١٩٨٠، حيث كانت فقط (٥٩) شركة منها تستخدم الأساس النقدي.

إن أحد الأسباب الرئيسية لهذا التحول أن المستثمرين والمحللين الماليين والمقرضين أصبحوا يولون عناية فائقة لمقدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية موجبة ولا يقصرون النظر على القدرة الكسبية للمنشأة فقط، ويرون أن المحاسبين باعتمادهم على أساس الاستحقاق يستخدمون طرق ووسائل توزيع حكمية كثيرة كالتباين في المعالجات المحاسبية للمخزون السلعي والإهلاكات والمصاريف المدفوعة مقدماً والمستحقة^(٢). فأصبح الاعتماد على الربح المحاسبي المقاس وفقاً لأساس الاستحقاق للحكم على نتيجة أعمال المنشأة يكتنفه العديد من الانتقادات، مما دفع ذلك المهتمين والأطراف المعنية إلى التوجه للبحث عن معيار أكثر واقعية مثل التدفق النقدي بناءً على الأساس النقدي لتقييم نجاح الأنشطة التشغيلية في المنشأة أو فشلها.

(١) Kieso, Donald E., and Jerry J. Weygandt, 1992, **Intermediate Accounting**, (7th Edition, New York: John Wiley & sons).

(٢) صيام، وليد زكريا. و الخداهش، حسام الدين. "تأثير التدفقات النقدية على القيمة السوقية لسهم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة**، (المجلد ١٧، العدد ١، ٢٠٠٣)، ص ص ٦٩ - ٩١.

والسبب الآخر في هذا التحول هو أن قائمة التغيرات في المركز المالي كانت تركز على مفهوم رأس المال العامل، وهذا المفهوم لا يوفر معلومات لها نفس الأهمية عن السيولة والمرونة المالية كما هو الحال في حالة إتباع الأساس النقدي وإعداد قائمة التدفقات النقدية، فكثيراً ما يؤدي سوء الإدارة لكل من المخزون وحسابات المدينين إلى نقص في السيولة لا تكشفه القائمة التي تركز على رأس المال العامل. ووفقاً للأساس النقدي يتم الاعتراف بالعمليات المالية ومعالجتها محاسبياً فقط عندما تنطوي على دفعات أو مقبوضات نقدية فعلية بغض النظر عن توقيت استحقاق الالتزام أو الإيراد فيتم تسجيل الإيرادات عندما يتم تحصيل النقدية فعلاً ويتم إثبات المصروفات عندما يتم السداد فعلاً وبالتالي يتم قياس صافي الدخل بمقارنة المقبوضات بالمدفوعات النقدية، متجاهلاً مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات في المحاسبة وفرضية الفترة الزمنية.

إن الميزة الأساسية للأساس النقدي هي أنه يقيس السيولة النقدية أو يظهر التدفق النقدي أو الأثر النقدي الحقيقي للعمليات خلال الفترة المحاسبية، كما أنه يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية بالاعتماد على هذا الأساس والتي منها يتم اشتقاق العديد من المقاييس النقدية لتقييم الأداء في المنشآت، حيث تقوم قائمة التدفقات النقدية بعملية تحويلية من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي بشكل ما ويوضح مدى قدرة المنشأة في الوفاء بالتزاماتها وسداد ما عليها للدائنين وتوزيعات الأرباح وغيرها، كما يتصف الأساس النقدي بالبساطة والسهولة في التطبيق حيث لا تتعدد المبادئ المرتبطة بعمل الأساس النقدي كما هو الحال في أساس الاستحقاق، فالقاعدة واحدة وهي دخول النقدية وخروجها من المنشأة، كما أنه يتصف بالموضوعية حيث أنه يبتعد عن الحكم الشخصي، كما يعتمد تفضيل الأساس النقدي على أساس الاستحقاق عند تقييم المشروعات الاستثمارية الجديدة، وذلك للأسباب التالية:

١. يتجاهل مفهوم الربح المحاسبي القيمة الزمنية للنقود أي يتجاهل الفترة بين عملية الاستحقاق وعملية التحصيل ويجعل الفرصة البديلة للاستثمار في هذه الفترة مساوية للصفر، أما مفهوم التدفقات النقدية فلا يتجاهل القيمة الزمنية للنقود حيث لا يعترف إلا بالنفقات أو الإيرادات المدفوعة أو المتحققة بالفعل.
٢. يعد الأساس النقدي أكثر ملاءمة في تقييم المشروعات الجديدة من الأساس المحاسبي حيث يهتم الأساس النقدي بتقديرات التدفقات لفترة قادمة، بينما يهتم الأساس المحاسبي بقياس وتحليل التدفقات عن فترة أو فترات سابقة ولذلك فالأخير أكثر ملاءمة للمشروعات القائمة بالفعل.

٣. يترتب على الأساس النقدي تلافي المشكلات المرتبطة باستخدام أساس الاستحقاق مثل:

✓ تحديد النقطة التي تتحقق عندها الإيرادات.

- ✓ مسألة التفرقة بين النفقات ذات الصلة الرأسمالية والواجب معالجتها كأصل واستهلاكها على أكثر من فترة مالية، والنفقات ذات الصلة الإيرادية والتي يجب أن تعالج كنفقات تشغيلية تحمل على حساب النتيجة.
- ✓ مسألة اختيار الطريقة المناسبة لتقويم المخزون.
- ✓ عملية تقدير المخصصات اللازمة لمواجهة بعض الخسائر والالتزامات المتوقعة وغير محددة المقدار مثل مخصص الديون المشكوك فيها ومخصص الخصم المسموح به..... وغيرها.

غير أنه يؤخذ على هذا الأساس أن البيانات المالية المعدة على أساسه لا تصور الحسابات المالية تصويراً دقيقاً ولا تعبر عن واقع أعمال المنشأة ونتيجتها، وبالتالي لا يتيسر استخلاص النتائج الصحيحة ومعرفة المركز المالي الحقيقي للسنة المالية، وإلى جانب ذلك فإن تعجيل أو تأخير التحصيل أو الصرف يؤدي إلى إظهار حسابات السنة المالية على غير حقيقتها إذ أن ذلك قد يقضي إلى نقل مبالغ مالية من سنة مالية إلى أخرى، كما أن من عيوب إتباع هذا الأساس أنه يؤدي إلى تحقيق توازن صوري في الميزانية ولا يعطي صورة كاملة عن الوضع المالي للمنشأة، كما أنه من العيوب عدم الشمولية وذلك نتيجة لاقتصار الأساس النقدي على الأخذ بالمدفوعات والمقبوضات النقدية، فالمعلومات الناتجة عن هذا الأساس لا تتصف بالشمولية مقارنة بشمولية المعلومات المحاسبية الناتجة عن أساس الاستحقاق، وكذلك صعوبة إجراء المقارنات بين المعلومات الناتجة عن تطبيق الأساس النقدي، فالمقبوضات والمدفوعات النقدية قد تخص فترات أخرى غير الفترة التي يتم التقرير عنها.

٢-٢-٣: أهمية وأهداف قائمة التدفقات النقدية:

لم تكن قائمة التدفقات النقدية وليدة اللحظة، إنما هي خلاصة جهود دراسات متعددة مرت في مراحل زمنية طويلة نسبياً، تطورت خلالها من حيث الشكل والمضمون واتخذت القائمة خلال كل مرحلة زمنية نموذجاً يلبي احتياجات مستخدميها، إلى أن استقرت على ما هي عليه الآن، فمرت بمرحلة قائمة تدفق الأموال، ثم قائمة مصادر الأموال واستخداماتها، ثم مرحلة قائمة التغيرات في المركز المالي، وكانت تعد هذه القائمة وفقاً لمفهوم رأس المال العامل، إلا أن تلك القائمة تعرضت للعديد من الانتقادات والجدل حول مدى فعاليتها وجدواها، مما حدا بمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) القيام بعدة دراسات وأبحاث محاولاً التعرف على أوجه القصور في مفهوم رأس المال العامل، ومن أهم الانتقادات التي وجهت لتلك القائمة ما يلي:

١. استخدام قائمة التغيرات في المركز المالي كأساس الاستحقاق المحاسبي الذي لا يعبر عن التدفقات النقدية للمنشأة بالشكل المطلوب.

٢. إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي على أساس مفهوم رأس المال العامل لا يوفر معلومات مفيدة عن السيولة والمرونة المالية كتلك التي توفرها القائمة المعدة على الأساس النقدي.
٣. تعدد الاختلافات نتيجة لتعدد المفاهيم الخاصة بالأموال مثل النقدية أو رأس المال العامل.
٤. لا تقدم قائمة التغيرات في المركز المالي أساساً للمقارنة السليمة بين المنشآت لتعدد نماذج إعدادها.
٥. لا تعترف قائمة التغير في المركز المالي كغيرها من القوائم المالية بالتضخم مما حدا بالعديد من المستخدمين إلى البحث عن معيار أكثر تجرداً لتقييم مدى نجاح أو فشل العمليات.
٦. لا تقدم معلومات جديدة بل يمكن الحصول على معلوماتها من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل.

٣-٢-١: تعريف قائمة التدفقات النقدية:

تتعد تعاريف قائمة التدفقات النقدية ونذكر منها ما يلي:

- "قائمة التدفقات النقدية عبارة عن قائمة تعرض المتحصلات النقدية (المقبوضات)، والمدفوعات النقدية (المدفوعات)، وصافي التغير في النقدية من ثلاثة أنشطة رئيسية هي: أنشطة التشغيل، وأنشطة الاستثمار، وأنشطة التمويل لمنشأة اقتصادية خلال فترة زمنية محددة بصورة تؤدي إلى توفيق رصيد النقدية في أول الفترة وآخر الفترة"^(١).
 - "قائمة التدفقات النقدية عبارة عن قائمة تعرض مصادر التدفقات الداخلة، واستخدامات التدفقات الخارجة للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة، هذه القائمة تظهر فقط الحالة المالية في الأجل القصير، وتقدم ملخصاً للتدفقات النقدية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية بصورة تؤدي إلى توفيقها مع التغير في النقدية والنقدية المعادلة خلال الفترة"^(٢).
- وطبقاً لذلك يرى الباحثون أن هذه القائمة توضح أثر أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل على التدفقات النقدية بالمنشأة خلال الفترة، وتعرض معلومات إضافية لبيان مصادر الأموال (التدفقات الداخلة)، واستخدامات الأموال (التدفقات الخارجة) خلال الفترة التي تعد عنها القوائم المالية^(٣)، كما أن قائمة التدفقات النقدية تقدم نوعية من المعلومات — خاصة فيما يرتبط بحركة النقدية

^(١) حجازي، محمد عباس. قوائم التدفقات النقدية: الإطار الفكري والتطبيق العملي، (القاهرة: نهضة مصر، ١٩٩٩)، ص ١٧.

^(٢) Paramasivan C. & Subramanian. 2009, *Financial Management*, (New Age International (P) Ltd., Publishers), P 19.

^(٣) عطية، أحمد صلاح. محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، ٢٠٠٣)، ص ٢٧٨.

والسيولة ومرونة التمويل – فشلت القوائم المعدة على أساس الاستحقاق في تقديمها، كما أنها وسيلة للتغلب على بعض عيوب التقارير المالية، وأن المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية تتصف بالموضوعية المناسبة والثقة وإمكانية الاعتماد عليها والدقة، مما يزيد من فاعليتها في التخطيط وتقييم الأداء.

وتختلف قائمة التدفقات النقدية عن قائمة الدخل والموازنة النقدية كالآتي^(١):

١. تشمل قائمة الدخل كافة الإيرادات والأرباح والمكاسب المتولدة نتيجة مباشرة المنشأة لنشاطها الرئيسي أو التي قد تنشأ من مزاولتها لأي أنشطة أخرى، وتعتمد على أساس الاستحقاق، على حين أن قائمة التدفقات النقدية تبين حركة المقبوضات والمدفوعات وفقاً للأساس النقدي.

٢. الموازنة النقدية هي عبارة عن موازنة نقدية لتقدير المقبوضات والمدفوعات عن فترة مالية مقبلة وما يترتب عن ذلك من فائض أو عجز نقدي، وهي بذلك تعتبر أداة للتخطيط والرقابة، على حين أن قائمة التدفقات النقدية تبين حركة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للنقدية وما في حكمها التي تمت فعلاً خلال الفترة المعنية.

٢-٢-٢-٣: أهداف قائمة التدفقات النقدية:

إن الهدف من قائمة التدفقات النقدية هو توفير معلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية للمنشأة التي وقعت خلال الفترة^(٢)، وهذه المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية – إذا استخدمت مع المعلومات التي توفرها القوائم الأخرى – فإنها تساعد المستخدمين من إدارة ومقرضين ومستثمرين وغيرهم في تحليل النقدية عن طريق توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الفترة المالية، فقائمة التدفقات النقدية توضح الآثار النقدية للعمليات التشغيلية والعمليات الاستثمارية والتمويلية خلال الفترة، كذلك صافي الزيادة أو النقص في النقدية خلال الفترة ومن ثم كيفية استخدام تلك النقدية خلالها^(٣).

وقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) هدفين لقائمة التدفقات النقدية هما:

(١) خليفة، محمد عبد العزيز، وآخرون. شرح معايير المحاسبة المصرية، ج ١، (القاهرة: مركز فجر للطباعة، ١٩٩٩)، ص ١١٧.

(٢) Feldman, Matan & Arkady, Libman. 2007, **Crash Course in Accounting and Financial Statement Analysis**, (John Wiley & Sons, Inc; 2 edition), P 41.

(٣) Wild, John; Subramanian, K.R; Halsey, Robert. 2003. **Financial statement analysis**, (New York: McGraw - Hill Companies, Inc. 8th Ed), P 384.

١. الهدف الأساسي: إعطاء معلومات ذات أهمية عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال الفترة.
٢. الهدف الثانوي: توفير معلومات على أساس نقدي عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمنشأة.
- في حين حددت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) مجموعة من الأهداف والأغراض من قائمة التدفقات النقدية يمكن ذكرها فيما يلي:
١. تساعد قائمة التدفقات النقدية مستخدميها في اتخاذ قراراتهم الرشيدة من خلال تزويدهم بأساس سليم، لتقييم قدرة المنشأة في الحصول على النقدية وكيفية الحصول عليها وتوقيت الحصول عليها ودرجة التأكد المرتبطة بالحصول عليها.
٢. توفير معلومات تاريخية عن التغيرات التي حدثت على النقدية في المنشأة في كافة الأنشطة سواء كانت تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية.
٣. توفر إفصاحاً شاملاً عن كيفية الحصول على النقدية وما يعادلها وكيفية استخدامها.
٤. وضع وتطوير نماذج تساعد في إجراء المقارنات بين التدفقات النقدية الحالية والتدفقات النقدية المستقبلية.
٥. التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من خلال البيانات التاريخية لهذه التدفقات وقياس درجة التأكد المرتبطة بها، ومراجعة دقة التقديرات الماضية للتدفقات النقدية المستقبلية، وفحص العلاقة بين الربحية والتدفق النقدي وتأثير التغير في الأسعار على كل منها.
٦. المساهمة مع القوائم المالية الأخرى في تقييم التغيرات التي تطرأ على صافي موجودات المنشأة، وهيكلها المالي، ومقدرتها على التأثير على مبالغ التدفقات النقدية وتوقيتها بهدف التكيف مع الظروف المتغيرة.

٣-٢-٣: أهمية قائمة التدفقات النقدية:

تبرز أهمية قائمة التدفقات النقدية من طبيعة المعلومات التي تحتويها، حيث أنها تفصح عن التدفقات النقدية التي حققتها المنشأة خلال فترة معينة من أوجه النشاط المختلفة (التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية) والتي تكشف بعض الأمور الهامة التي لا توضحها القوائم المالية التقليدية (قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل) في الحكم على مدى نجاح المنشأة وإمكانية استمرارها. ويمكن تلخيص أهمية قائمة التدفقات النقدية في النقاط التالية:

١. توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات عن مصادر النقدية للمنشأة، وطريقة تصرف المنشأة بالنقدية المتاحة لديها، من خلال تصنيف هذه النقدية إلى الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

٢. توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات عن الأنشطة التشغيلية ولذلك فهي تعكس مقدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل من خلال تقييم قدرتها على توليد تدفقات نقدية لسداد الالتزامات وتغطية كافة الأنشطة التشغيلية.

٣. تساعد قائمة التدفقات النقدية في تقييم المرونة المالية والسيولة، فالمعلومات عن التدفقات النقدية وخاصة تلك المرتبطة بالأنشطة التشغيلية للمنشأة يمكن أن تساعد في تقييم مقدرة المنشأة على مقابلة الحالات التشغيلية غير الملائمة، والمعلومات عن مقدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية يمكن أن تساعد في تقييم ما إذا كانت المنشأة ستواجه صعوبات في مقابلة التزاماتها عند استحقاقها.

٤. تساعد قائمة التدفقات النقدية في تحديد المرحلة التي تمر بها المنشأة من دورة حياتها، إن كانت في مرحلة البداية أو النمو أو الاستقرار أو الانحدار، مما يساعد في تقييم درجة المخاطر المرتبطة بأداء المنشأة، فصافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية لها إمكانية توضيح ذلك على النحو التالي:

✓ ظهور صافي تدفقات نقدية سالبة بقيمة كبيرة يوضح أن المنشأة في مرحلة توسع أو على الأقل إحلال وتجديد.

✓ ظهور صافي تدفقات نقدية موجبة كبيرة يوضح أن المنشأة في مرحلة انكماش، حيث أنها قامت ببيع جزء كبير من الأصول أو الاستثمارات لتغطية عجز السيولة أو لسداد الالتزامات.

٥. تكشف قائمة التدفقات النقدية عن حالات الاضطراب المالي التي قد تعانيها المنشأة وخاصة عندما تتجه للإفلاس، فهي بذلك تكمل المعلومات التي توفره القوائم المالية التقليدية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق.

٦. إن معلومات التدفقات النقدية هي المعلومات الملائمة لصناعة القرار الاستثماري بدلاً من الإيرادات والمصروفات، وهذا ما يؤكد معظم خبراء تقييم المشروعات الاستثمارية على أساس أن مبدأ الاستحقاق يتجاهل مبدأ الفرصة المضاعفة نتيجة عدم تحصيل الأموال، كما يتجاهل مبدأ التفضيل الزمني أو القيمة الحالية للنقد.

٧. يؤدي تحليل معلومات التدفقات النقدية إلى تجاوز لمشكلة التضليل الذي يمكن أن يحدثه استخدام طرق وسياسات محاسبية مختلفة، وذلك عند إجراء المقارنات بين المنشآت أو المقارنات بين الفترات لنفس المنشأة في حالة حدوث تغييرات محاسبية، لأن هذه القائمة لا تخضع كثيراً لتعدد السياسات المحاسبية البديلة التي تؤثر على قياس الربح المحاسبي، أو تحد من إمكانية المقارنة بشكل جيد.

٨. تقدم قائمة التدفقات النقدية العديد من المقاييس والمؤشرات التي يمكن استخدامها في تقدير حجم التدفقات النقدية المستقبلية، وكذلك تقييم دقة التخطيط الماضي للتدفقات النقدية المستقبلية.

٩. تساعد المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية في تفسير بعض التساؤلات المطروحة من قبل المستثمرين كما يلي:

✓ كيف يمكن للمنشأة تحقيق خسائر على الرغم من وجود تدفقات نقدية موجبة إذ قد يكون مرجع هذه التدفقات قيام المنشأة ببيع أصول ثابتة أو الحصول على قروض من المؤسسات المالية.

✓ كيف يمكن للمنشأة تحقيق أرباح على الرغم من وجود تدفقات نقدية سالبة والتزامات لم تسدد بعد.

١٠. تتصف قائمة التدفقات النقدية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن القوائم المالية الأخرى وتجعلها أكثر شمولاً منهم، فقائمة الدخل يتدخل في إعدادها الحكم الشخصي في كثير من الأحيان والأرباح المتولدة منها مقاسه على أساس الاستحقاق، على حين يعتبر صافي التدفق النقدي الناتج عن الأنشطة التشغيلية بقائمة التدفقات النقدية مكماً لقائمة المركز المالي في الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات مع الغير وملاك المنشأة.

ومما سبق يمكننا أن نستنتج:

(١) قائمة التدفقات النقدية ليست بديلة لقائمة الدخل وإنما مكمل لها بما تحتويه من معلومات مختلفة.

(٢) قائمة التدفقات النقدية ليست عرضة لتحريف الأداء مقارنة بقائمة الدخل، فصافي الدخل يمكن التحكم فيه إلى حد كبير إلى المستوى الذي ترغبه الإدارة وباستخدام طرق محاسبية مختلفة.

(٣) الإفصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية يستخدم للدلالة على جودة معلومات الأرباح من ناحية، وفي نفس الوقت يمثل إشارة مهمة لسوق الأوراق المالية عن جودة معلومات المنشأة.

٣-٢-٣: مقاييس الأداء النقدية ودورها في تقييم الأداء:

٣-٢-٣-١: مقاييس تقييم جودة أو نوعية أرباح المنشأة:

تعتبر ربحية المنشأة عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المنشأة قراراتها التشغيلية والاستثمارية، وإن تحقيق المنشأة لرقم مرتفع من صافي الدخل لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقاً نقدياً مرتفعاً والعكس بالعكس، ولكن من المتعارف عليه أنه كلما ارتفع صافي التدفق النقدي التشغيلي الموجب الذي تحققه المنشأة خلال العام كلما ارتفعت نوعية أو جودة أرباح المنشأة، وإن تحديد قيمة التدفقات النقدية التشغيلية في المنشأة يجعل بالإمكان إجراء مقارنة سليمة بين وضعها النقدي والوضع النقدي للمنشآت الأخرى المشابهة لها حتى ولو كانت تختلف في الطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة، وتمثل نسب الربحية مجال اهتمام المستثمرين والإدارة والمقرضين. فالمستثمرون يتطلعون إلى الفرص المربحة لتوجيه أموالهم إليها، والإدارة تستطيع التحقق من نجاح سياساتها التشغيلية، والمقرضون يشعرون بالأمان عند إقراض أموالهم إلى منشآت تحقق أرباح وقادرة على دفع التزاماتها وفوائد ديونها.

ومن أهم المقاييس التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم جودة أو نوعية الأرباح في المنشأة ما يلي:

A. مقياس النقدية التشغيلية:

يوضح هذا المقياس مدى قدرة أرباح المنشأة على توليد تدفق نقدي تشغيلي، ويحسب بالمعادلة التالية^(١):

$$\text{مقياس النقدية التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي الدخل}}$$

B. مقياس النشاط التشغيلي:

ويوضح هذا المقياس مقدرة الأنشطة التشغيلية في المنشأة على توليد التدفق النقدي التشغيلي، فهو يعكس في جانب منه نتائج الأنشطة التشغيلية وفقاً للأساس النقدي، في حين يعكس في الجانب الآخر نتائج الأنشطة التشغيلية وفقاً لأساس الاستحقاق، أي أنه يقيس إنتاجية توليد

^(١) مطر، محمد. مرجع سبق ذكره، ص ١٦٢.

النقدية من العمليات التشغيلية المستمرة^(١)، وكلما ارتفع هذا المقياس دل على جودة الأرباح في المنشأة، والعكس بالعكس، ويحسب بالمعادلة التالية:

$$\text{مقياس النشاط التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي ربح التشغيل قبل الفوائد والضريبة}}$$

C. مقياس العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي:

يوضح مدى قدرة الأصول في المنشأة على توليد تدفق نقدي تشغيلي، ويحسب بالمعادلة التالية:

$$\text{مقياس العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ويوضح هذا المقياس مدى قدرة أصول المنشأة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وكلما ارتفع هذا المقياس دل ذلك على كفاءة المنشأة في استخدام موجوداتها، وحافز للمزيد من الاستثمار في المستقبل، ويشبه هذه المقياس معدل العائد على الموجودات باستثناء استخدام التدفقات النقدية بدلاً من رقم صافي الربح.

D. مقياس العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية:

ويقاس العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، ويحسب بالمعادلة التالية:

$$\text{مقياس العائد على حقوق الملكية من التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

وكلما ارتفع هذا المقياس كلما كان ذلك مؤشراً إيجابياً على كفاءة المنشأة، ويشبه هذا المقياس معدل العائد على حقوق الملكية ولكنه يحتسب باستخدام التدفقات النقدية من

^(١) دهمش، نعيم. مرجع سبق ذكره، ص ١٤٣.

الأنشطة التشغيلية بدلاً من رقم صافي الدخل.

E. مقياس التدفق النقدي التشغيلي (مقياس التدفقات النقدية من المبيعات إلى المبيعات):

يعكس هذا المقياس مدى كفاءة سياسات الائتمان في تحصيل النقدية، ويحسب بالمعادلة التالية:

$$\text{مقياس التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{التدفقات النقدية التشغيلية من المبيعات}}{\text{صافي المبيعات}}$$

فهو يبين النسبة المئوية للتدفقات النقدية من المبيعات، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة المنشأة في تحصيل النقدية من المبيعات.

٢-٣-٢: مقاييس تقييم السيولة:

إن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية الذي نحصل عليه من قائمة التدفقات النقدية يعتبر مؤشراً جيداً لإظهار قوة أو ضعف سيولة المنشأة. فإذا كان صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية موجبة فهذا يعني أنه يوجد فائض نقدي يمكن للإدارة أن تستخدمه في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو تسديد الديون طويلة الأجل. أما إذا كان صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية سالباً فهذا يعني أنه يتوجب على الإدارة أن تبحث عن مصدر لتمويل هذا العجز إما ببيع جزء من استثماراتها (أصولها) أو بالحصول على قروض أي التمويل طويل الأجل. وهناك عدة مقاييس مفيدة في تقييم سيولة المنشأة ومشتقة من قائمة التدفقات النقدية، وهي:

A. مقياس كفاية التدفقات النقدية التشغيلية :

ويحسب بالمعادلة التالية:

$$\text{مقياس كفاية التدفقات النقدية التشغيلية} = \frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الاحتياجات النقدية الأساسية}}$$

وبين هذا المقياس مدى قدرة أنشطة المنشأة على توليد تدفقات نقدية داخلة لتغطية الاحتياجات النقدية الأساسية التي ما يلي:

- ✓ التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية.
- ✓ مدفوعات أعباء الديون.
- ✓ الإنفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الإنتاجية.
- ✓ سداد الديون المستحقة خلال العام.

يفيد هذا المقياس في قياس ملاءمة التدفق النقدي لقدرة المنشأة على توليد النقدية الكافية لتسديد ديونها والتزاماتها وإعادة الاستثمار في عملياتها التشغيلية.

B. مقياس تغطية النقدية:

يحسب بالمعادلة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	
مقياس تغطية النقدية =	إجمالي التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

ومن الأمثلة على التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية، ما يلي:

- ✓ الديون والقروض مستحقة الدفع.
- ✓ الدفعات الإيجارية لعقود الإيجار التمويلي.
- ✓ المبالغ المدفوعة في شراء الأصول الثابتة.
- ✓ توزيعات الأرباح.

ويشير هذا المقياس إلى قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالمتطلبات الاستثمارية والتمويلية الضرورية. وكلما ارتفع هذا المقياس دل ذلك على كفاية

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات⁽¹⁾.

B. مقياس الفوائد المدفوعة:

يوفر هذا المقياس مؤشراً عن مدى الاستفادة من النقدية من الأنشطة التشغيلية في سداد الفوائد المتعلقة بالقروض، وانخفاض هذا المقياس يعتبر مؤشراً سلباً وينبئ الإدارة بمشاكل قد تواجهها المنشأة من حيث السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون. ويحسب هذا المقياس بالمعادلة التالية:

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	
مقياس الفوائد المدفوعة =	فوائد الديون

⁽¹⁾ Friedlob, G.T., and Schneider, L.L.F. 2003. **Essentials of Financial Analysis**, (New Jersey: Wiley), p p, 90-91.

C. مقياس تغطية الديون الإجمالية:

يوفر هذا المقياس معلومات حول المرونة المالية للمنشأة على المدى الطويل، ويقيس قدرة المنشأة على دفع التزاماتها من صافي النقد المتوفر من الأنشطة التشغيلية دون الحاجة إلى بيع أصولها.

كلما ارتفع المقياس كلما كانت المنشأة بعيدة عن المصاعب في تسديد تعهداتها عندما يأتي استحقاقها، ونتيجة لذلك فإنه يؤشر فيما إذا كانت المنشأة قادرة على دفع ديونها وأنها قادرة على البقاء في حالة عدم توفر مصادر تمويلية خارجية أو أن هذه المصادر ذات كلفة مرتفعة. ويحسب هذا المقياس بالمعادلة التالية:

$$\text{مقياس تغطية الديون النقدية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{إجمالي الديون}}$$

F. مقياس التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المطلوبات المتداولة:

ويبين هذا المقياس مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها المتداولة من خلال صافي تدفقاتها النقدية من أنشطتها التشغيلية. وكلما ارتفع هذا المقياس انخفض مستوى المخاطر المتعلقة بالسيولة ، وهذا يعني أن المنشأة قادرة على الوفاء بجميع أو بجزء من التزاماتها المتداولة من خلال النقدية المولدة داخلياً⁽¹⁾، ويحسب بالمعادلة التالية:

$$\text{مقياس التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المطلوبات المتداولة} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{متوسط المطلوبات المتداولة}}$$

⁽¹⁾ Kieso, D.E; Weygand, J.J; Warfield, T.D. 2005, **International Accounting**. (New Jersey: Wiley), P 196.

G. مقياس التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق الحالي للديون طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل:

ويحسب بالمعادلة التالية

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{استحقاقات الدين طويلة الأجل + الديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل}} =$$

ويشير هذا المقياس إلى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة باستحقاقات الديون طويلة الأجل والديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل، وإن ارتفع هذا المقياس يعني أن وضع السيولة للمنشأة جيد ولا تعاني من مشكلات تتعلق بها.

H. مقياس التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل:

ويحسب بالمعادلة التالية:

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{مدفوعات الديون طويلة الأجل}} =$$

يقيس هذا المقياس مدى كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على سداد الديون طويلة الأجل. وكلما ارتفع هذا المقياس كلما كان ذلك مؤشراً إيجابياً على قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل⁽¹⁾.

I. مقياس التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية:

ويحسب بالمعادلة التالية:

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة للنفقات الاستثمارية}} =$$

ويبين هذا المقياس قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها التشغيلية لتمويل النفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على طاقتها الإنتاجية، وإذا كانت هذه النسبة أكبر من ١:١ فهذا يعني أن المنشأة يمكن أن تستخدم الزيادة النقدية من أنشطتها التشغيلية في تسديد الديون المستحقة عليها.

⁽¹⁾ Roehl - Anderson, J. M, and Bragg, S. M. 2005 , **The Controllers Function: The Work of the Managerial Accountant.** (New Jersey: Wiley), P 3٢٩.

٣-٢-٤: العلاقة بين الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية:

يعتبر الهدف الرئيسي للقوائم المالية بالنسبة للمستخدمين المتنوعين في المنشأة هو تقديم المعلومات الملائمة التي تفي باحتياجاتهم عند اتخاذ القرارات، حيث يحتاج المستخدمون إلى معلومات تساعد في تقييم قدرة المنشأة في المستقبل على توليد تدفق نقدي إيجابي كافي، بمعنى آخر تدفق نقدي من الممكن للمنشأة توزيعه للوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها بما في ذلك توزيع الأرباح على أصحاب رأس المال دون تقليص حجم أعمالها. ولقد كانت الفكرة التقليدية بأن صافي الدخل أي الأرباح المحاسبية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق أكثر قدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من التدفقات النقدية المعدة وفقاً للأساس النقدي، وقد استندت هذه الفكرة على نشرة معايير المحاسبة المالية رقم (١) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) عام ١٩٧٨ (فقرة ٣٧) بأن الأرباح المحاسبية أفضل من التدفقات النقدية عند التنبؤ بالتدفقات النقدية في المستقبل^(١).

أثارت هذه الفكرة الكثير من الجدل والنقاش بين الباحثين والأكاديميين فأنصار صافي الدخل على أساس الاستحقاق أشاروا إلى إمكانية تعديل توقيت التدفقات النقدية كأحد وسائل التلاعب. وأنصار التدفقات النقدية المعتمدة على الأساس النقدي أشاروا إلى التقدير والحكم الشخصي الموجود في حساب صافي الدخل والذي يمكن أن يؤدي إلى التلاعب في احتسابه^(٢). ولقد ظهر اهتمام هيئات وضع المعايير في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بالنسبة للمنشآت التي تعد قوائمها المالية على أساس الاستحقاق المحاسبي وخصوصاً Statement of Financial Accounting Concepts (SFAC) التي أوضحت أن التقارير المالية يجب أن توفر المعلومات التي تساعد المستخدمين المتنوعين في تقدير قيمة ووقت صافي التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة

في الواقع توجد علاقة بين التدفقات النقدية والأرباح المحاسبية وتتضح هذه العلاقة إذا ما تم الربط بينهما، وغالباً ما يتم الأخذ بالأرباح المحاسبية التشغيلية والتدفقات النقدية التشغيلية، مع مراعاة تعديل العلاقة بالتسويات المحاسبية (المستحقات المحاسبية) التي يتم إجراؤها وفقاً لأساس الاستحقاق، حيث يمكننا الحصول على التدفقات النقدية التشغيلية من خلال تعديل صافي الأرباح التشغيلية بالتسويات المحاسبية المتعلقة بأساس الاستحقاق.

(١) طعيمة، ثناء محمد. " نموذج متعدد المتغيرات للتنبؤ بالتدفقات النقدية مع التطبيق على الشركات في المملكة العربية السعودية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، (المجلد ١٢، العدد ١، ١٩٩٨)، ص ص ١٨٥-٢١٨.

(٢) George T. Friedlob., Lydia L.F. Schleifer. 2003, **Essentials of Financial Analysis**, (New York: John Wiley & Sons, Inc), p 146.

نقطة البداية ستكون من خلال المعادلة المحاسبية الأساسية والتي تنص على المساواة بين طرفي الميزانية، كالتالي:

$$\text{الأصول} = \text{الالتزامات} + \text{حقوق الملكية}$$

الأصول يمكن تقسيمها إلى (الأصول النقدية و الأصول غير النقدية) وتقسم الأصول غير النقدية إلى (الأصول غير النقدية المتداولة و الأصول غير النقدية طويلة الأجل).

الالتزامات يمكن تقسيمها إلى (الالتزامات قصيرة الأجل و الالتزامات طويلة الأجل)

حقوق الملكية ويمكن تقسيمها إلى (رأس المال و الأرباح المحتجزة)

مما سبق يمكننا إعادة كتابة المعادلة السابقة بصورة موسعة، كالتالي^(١):

التغير في النقدية + التغير في الأصول غير النقدية المتداولة + التغير في الأصول غير النقدية طويلة الأجل = التغير في الالتزامات قصيرة الأجل + التغير في الالتزامات طويلة الأجل + التغير في رأس المال + التغير في الأرباح المحتجزة

وكما هو معلوم فإن التغير في الأرباح المحتجزة = الإيرادات - المصاريف - الأرباح الموزعة ومن ناحية أخرى فإن التغير في الأصول طويلة الأجل يمكن تقسيمها تبعاً لتأثيرها على النقدية إلى قسمين: (التغير في الأصول طويلة الأجل ذات أثر نقدي و التغير في الأصول طويلة الأجل بدون أثر نقدي). وبالمثل يمكن تقسيم الالتزامات طويلة الأجل إلى قسمين (الالتزامات طويلة الأجل ذات أثر نقدي و الالتزامات طويلة الأجل بدون أثر نقدي)، وبعد إجراء التعويض في المعادلة السابقة وإعادة ترتيبها، بحيث نضع التغير في النقدية في طرف والحسابات الأخرى في طرف ثاني، تصبح المعادلة على الشكل التالي:

التغير في النقدية = الإيرادات - المصاريف - التغير في الأصول المتداولة غير النقدية - التغير في الأصول طويلة الأجل بدون الأثر النقدي - التغير في الأصول طويلة الأجل ذات الأثر النقدي + التغير في الالتزامات قصيرة الأجل + التغير في الالتزامات طويلة الأجل ذات الأثر النقدي + التغير في الالتزامات طويلة الأجل بدون الأثر النقدي + التغير في رأس المال + التغير في الأرباح

وبما أن الأرباح المحاسبية = الإيرادات - المصاريف

⁽¹⁾Dechow, Patricia m. "Accounting Earnings and Cash flows as Measures of Firm Performance: The Role of Accounting Accruals". **Journal of Accounting and Economics** 18,1994, Elsevier Science B.V , P 36.

المليجي، إبراهيم السيد. "دراسة واختبار مقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبي ومقاييس الأداء المبنية على التدفق النقدي في قياس أداء الشركات المساهمة المصرية"، (جامعة الإسكندرية: كلية التجارة، ٢٠٠٧)، ص ١٧.

والتغير في رأس المال = التغير في الأصول المتداولة غير النقدية – التغير في الالتزامات المتداولة

التسويات المحاسبية ذات الأثر الطويل الأجل = التغير في الأصول طويلة الأجل بدون الأثر النقدي – التغير في الالتزامات طويلة الأجل بدون الأثر النقدي

في حين أن التغير في الحسابات الأخرى ذات الأثر النقدي يعبر عن التغيرات في الأنشطة الاستثمارية (التغير في الأصول طويلة الأجل ذات الأثر النقدي) والأنشطة التمويلية (التغير في الالتزامات طويلة الأجل ذات الأثر النقدي)، والتغير في رأس المال والتغير في الأرباح الموزعة) وبناء عليه تصبح المعادلة السابقة بعد التعديل:

التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية = الأرباح المحاسبية + التغير في رأس المال العامل + المستحقات المحاسبية طويلة الأجل

ومن المعادلة نستنتج أن الفرق بين الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لكل فترة مالية يمثل المستحقات المحاسبية التشغيلية والتي يمكن أن تحلل إلى :

المستحقات المحاسبية التشغيلية = التغير في رأس المال العامل + المستحقات المحاسبية طويلة الأجل

حيث أن التغير في رأس المال العامل يكون ممثلاً بالمستحقات المحاسبية قصيرة الأجل (مثل المدينون، الدائنون، المخزون السلعي)، والمستحقات المحاسبية طويلة الأجل (كالاستهلاكات والتغيرات في الضرائب المؤجلة)، وإن مجموع المستحقات المحاسبية التشغيلية تحسن قدرة الأرباح المحاسبية على قياس أداء المنشأة بشكل عام⁽¹⁾، في حين يتفاوت أهمية مكونات المستحقات المحاسبية التشغيلية في تخفيض وحل مشاكل التوقيت والمقابلة في التدفقات النقدية، وإنه يتوقع أن تلعب المستحقات التشغيلية قصيرة الأجل (التغير في رأس المال العامل) دوراً أكبر في حل المشاكل المتعلقة بالتدفقات النقدية وخاصة مشاكل التوقيت والمقابلة، وتحسين التدفقات النقدية كمقياس للأداء، نظراً لأن قياس أداء المنشأة يكون خلال الفترة المحاسبية والتي تكون عادة سنة مالية، ولكن هذا لا ينفي دور المستحقات طويلة الأجل (كالاستهلاكات والتغيرات في الضرائب المؤجلة) في تخفيض هذه المشاكل وخاصة عند قياس أداء المنشأة لأكثر من سنة مالية وتنتج هذه المستحقات من أنشطة المنشأة الاستثمارية والتمويلية⁽²⁾، حيث أنها تزود المستثمرين بالمعلومات عن التدفقات النقدية المتوقعة المقبوضة أو المدفوعة، فالمستحقات

⁽¹⁾Dechow, Patricia m. **Opct**, P 29.

⁽²⁾ Wayne R. Guay, Baljit K. Sidhu. " The Usefulness of Long-Term Accruals", **A journal of Accounting, Finance and Business Studies**, Vol 37 Issue 1, P 110.

الطويلة الأجل يمتد تأثيرها لأكثر من فترة محاسبية واحدة وعليه فإن أثرها قد يكون باتجاه واحد خلال نفس الفترة المحاسبية وبالتالي فإنه يتوقع أن يكون أثرها في تحسين قدرة الأرباح المحاسبية أقل أهمية من المستحقات القصيرة الأجل، وهذه المستحقات من جهة أخرى تكون محكومة بعوامل أخرى مثل قوانين مصلحة الضرائب التي تلزم المنشآت بإتباع بعض السياسات المحاسبية مثل تلك الخاصة بطريقة احتساب الاستهلاك للأصول الثابتة، ويتوقع لهذه المحددات أن تقلل من الأهمية المستمدة من توظيف المستحقات طويلة الأجل لتحسين قدرة الأرباح المحاسبية على قياس أداء المنشأة.

الفصل الثاني

طبيعة قياس وتقييم أداء المنشآت الفندقية

يعتبر النشاط الفندقي اليوم من أهم الأنشطة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، فهو لم يعد مقتصرًا على مجرد تقديم خدمات المبيت للنزلاء فحسب، وإنما تطور ذلك النشاط سريعاً ليحتل مكانته اللائقة بين باقي الأنشطة الاقتصادية المختلفة. ويعتبر مصدر من مصادر الدخل القومي ولاعب أساسي في تقوية وتعزيز العجلة السياحية، فهو من أهم المقومات لنجاح نشاط السياحة إلى أن صار يطلق عليه مصطلح "الصناعة الفندقية".

ويتناول الفصل التطور التاريخي لهذه الصناعة والخصائص التي تتميز بها والقوائم المالية التي يتم إعدادها في الفنادق، ومن ثم التعرض إلى عملية تقييم الأداء في الفنادق لمعرفة مواطن القوة والضعف في مختلف أنشطة الفندق واكتشاف الانحرافات لوضع الحلول المناسبة لتصحيحها، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الصناعة الفندقية: المفهوم والخصائص والتصنيف.

المبحث الثاني: طبيعة القوائم المالية في المنشآت الفندقية.

المبحث الثالث: تقييم الأداء في المنشآت الفندقية

المبحث الأول:

الصناعة الفندقية: المفهوم والخصائص والتصنيف

يمثل النشاط الفندقي ركناً أساسياً من أركان النشاط الاقتصادي في كافة بلدان العالم، حيث يرتبط هذا النشاط بصورة مباشرة بالعديد من الأنشطة الاقتصادية الهامة ومنها النشاط السياحي، الذي يعد الآن من أهم مصادر الدخل القومي من العملات الأجنبية. ولكي تتوافر المقومات السياحية السليمة لا بد من توافر صناعة فندقية راقية، توفر للنزلاء والعملاء والسائحين أفضل الخدمات والإقامة الهادئة والمريحة. وأصبحت الفنادق في يومنا هذا إحدى المستلزمات الضرورية للحضارة الحديثة، ولهذا لا يمكننا أن نتصور وجود بلد متحضر بدون فنادق. لذلك اهتمت معظم الدول بالصناعة الفندقية، فظهرت منشآت فندقية ضخمة تنتشر فروعها في جميع أنحاء العالم، وتتجاوز رؤوس أموالها المليارات. يتعرض الباحث في هذا المبحث للصناعة الفندقية من خلال الأجزاء الفرعية التالية:

٢-١-١ : مفهوم الصناعة الفندقية.

٢-١-٢ : خصائص وأهمية الصناعة الفندقية.

٢-١-٣ : تصنيف وأقسام الفندق.

١-١-٢: مفهوم الصناعة الفندقية:

تشمل الصناعة الفندقية كل استغلال مصمم للحصول على المال وتقديم الخدمات المتنوعة للأشخاص، بالفنادق وحدات اقتصادية هادفة للربح. يتناول الباحث مفهوم الصناعة الفندقية من خلال تعريف الفنادق والتطور التاريخي لها.

١-١-١-٢: الصناعة الفندقية: مقدمة والتطور التاريخي:

تتميز الفنادق بصعوبة التعريف نتيجة للتطور المستمر في النشاط الفندقي وإنشاء أنواع جديدة من الفنادق من قبل المستثمرين في هذه الصناعة، وتعتبر الفنادق أحد المقومات الرئيسية التي تستند عليها السياحة نتيجة للخدمات المتنوعة التي تقدمها للسياح. فقد تعددت آراء الباحثين والمنظمات المتخصصة بالصناعة الفندقية حول تعريف الفندق، وفيما يلي أهم التعاريف التي وضعت للفندق:

A. عرف الفندق بأنه " مؤسسة ذات طابع تجاري ربحي في الغالب، تقدم تحت سقف واحد في بناية أو مجمع خدمات الإيواء والأطعمة والمشروبات كخدمات أساسية، كما تقدم خدمات مختلفة أخرى مثل خدمات الغسيل والكي وخدمات الاتصال (الهاتف، الانترنت، الفاكس، الترجمة، النسخ والتصوير)، ووسائل التسلية والترفيه وصالات الأفراح والمؤتمرات والنوادي الصحية وصالونات التجميل ومكاتب تأجير السيارات والمكاتب السياحية واستقبال وترحيل النزلاء من وإلى المطار وخدمات ثانوية أخرى" (١).

B. وكما عرفت الفنادق بأنها: " من الأماكن المهمة والمتخصصة بتقديم الخدمات للسائحين، وبواسطتها يتم تقديم الراحة للمتقنين، وتكون الخدمات في الإقامة أو المبيت، وخدمة تقديم الأطعمة والمشروبات، والخدمات البريدية والاتصالات، والتسهيلات الأخرى" (٢).

C. وعرفت الجمعية الأمريكية للفنادق و الموتيالات (AHLA) الفندق بأنه: " نزل أعدت طبقاً لأحكام القانون ليجد النزول المأوى والمأكول وخدمات أخرى لقاء أجر معلوم" (٣).

D. كما عرف الفندق بأنه: المنشأة التي تزاوّل النشاط الفندقي، وتقوم بتقديم خدمات بيع الغرف والأغذية والمشروبات للنزلاء، مقابل سعر محدد. وقد يكون الفندق مملوكاً بكامله لفرد أو عدة أفراد أو لشركة (٤).

(١) حنان، رضوان حلوة. محاسبة المؤسسات الفندقية: محاسبة الفنادق ومحاسبة المطاعم والتحليل المالي الإحصائي، (الطبعة الأولى، عمان: الدار العلمية الدولية، ٢٠٠١)، ص ١٧.

(٢) الراوي، حكمت. " أهمية نظام المحاسبة في الصناعة الفندقية "، صحيفة الخليج الاقتصادي، مؤسسة دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر (١٥ تشرين الأول ٢٠٠٧).

(٣) الجمعية الأمريكية للفنادق والموتيالات (American Hotel and Motel Association): أطلق عليها في البداية "الجمعية الأمريكية للفنادق"، وتمثل دورها في الحفاظ على الفنادق الأعضاء فيها من خداع وحيل النزلاء غير الملتزمين، وفي عام (١٩٥١) أنشأت المعهد التعليمي المتخصص في الفندقة من أجل رفع مستوى الأفراد العاملين والمؤهلين للعمل في الفنادق. وتغير اسم هذه الجمعية إلى "الجمعية الأمريكية للفنادق والموتيالات" في عام (١٩٦٢)، وتصدر هذه الجمعية بالتعاون مع جمعيات أخرى النظام المحاسبي الموحد للفنادق.

(٤) محاسبة فندقية، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، (الرياض، ٢٠٠١)، ص ١٣.

ومن خلال تحليل التعاريف السابقة للفندق، يمكننا استخلاص نتيجة مفادها أن هذه التعاريف تتقاطع فيما بينها بعرض الخدمات التي يقدمها الفندق للنزلاء وبأن هذه الخدمات يقدمها الفندق لقاء أجر معلوم. أي أن الفندق يعتبر وحدة اقتصادية هادفة للربح. وبناءً عليه يمكن للباحث وضع التعريف التالي للفندق: " الفندق: هو وحدة اقتصادية واجتماعية متكاملة تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، يتألف من مجموعة من الأنشطة الفرعية المتكاملة لكل منها طبيعته وخصائصه المميزة، تعمل مع بعضها البعض بشكل متكامل لتحقيق أهداف الفندق في تقديم أفضل خدمات المأوى والمبيت والطعام و الشراب والاتصالات والسكرتارية والترجمة والمساح والنوادي لقاء أجر معلوم".

٢-١-١-١-١: التطور التاريخي للصناعة الفندقية:

تعد الصناعة الفندقية من الصناعات القديمة جداً، فظهور الفنادق في العصور القديمة ارتبط بظهور الضيافة نفسها ونشوتها. فمنذ القديم اضطر الانسان للتنقل من مكان إلى آخر لعدة أسباب أهمها البحث عن لقمة العيش، فابتدأ يعد ملجأ دائم بعد كل مسافة (مسيرة يوم ذهاباً وإياباً) وهذه الملاجئ كانت معدة لنوم المسافرين ودوابهم فقط، أو تستخدم كاستراحات للجنود في أوقات الحروب. ثم بدأت هذه الملاجئ بتقديم خدمات إضافية للمسافرين، كالأكل والشرب بمقابل أو حتى بدون مقابل (كخدمة الحجيح من قبل مجموعات خيرية من أهل البر والإحسان). ولقد سميت هذه الملاجئ بـ "خان" بالفارسية ثم "فندق" بالعربية و"نزل" في المغرب العربي^(١). وتعد بداية التطور الحقيقي لصناعة الفنادق في العصور الوسطى والتي تميزت بطول فترتها وما رافقتها من تطورات اقتصادية واجتماعية عديدة أثرت على الفنادق. فأخذت الفنادق تغزو المدن الكبرى وتحل محل الخانات، وارتبط إنشاء الفنادق في أغلب الأحيان بتطور طرق المواصلات ووسائل النقل خاصة السكك الحديدية، وكانت هذه الفنادق الأولية مقسمة إلى غرف صغيرة وبسيطة لإيواء الفقراء وغرف كبيرة وجيدة ذات أثاث فاخر لإيواء الأغنياء. أما في العصر الحديث فقد أصبحت صناعة الفنادق صناعة متميزة لها خصائصها وأنظمتها وثقافتها وقوانينها. وتهافت الكثير من رجال الأعمال والشركات في معظم بلدان العالم للاستثمار في القطاع الفندقي، وتأسيس شركات عالمية تهدف إلى إدارة السلاسل الفندقية والفنادق الكبيرة، وتعمل على إدخال أحدث وسائل البناء والإنشاء والتكنولوجيا والإدارة الحديثة فيها.

وتعتبر فنادق ومنتجعات ستاروود العالمية من الشركات الرائدة في مجال الفنادق والترفيه في العالم، وهي مالك ومشغل لفنادق ومنتجعات ذات أسماء تجارية عالمية شهيرة ومنها ((شيراتون، لوميرديان، لاكشري كوليكشن، وستن)). وتم إنشاء الجمعيات المتخصصة بالفنادق كالجمعية الأمريكية للفنادق والموتيلات (AHLA)، والجمعية الدولية للفنادق (IHA)^(٢). و تهدف هذه الجمعيات إلى تسهيل

(١) أساسيات الفندقية، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، (الرياض، ٢٠٠١)، ص ٢.
(٢) الجمعية الدولية للفنادق (International Hotels Association): هي منظمة دولية مهنية تقوم بالدراسات والبحوث في المجالات المختلفة والمتنوعة لصناعة الفنادق ومقرها الدائم في باريس. وتضم في عضويتها عدد كبير من الفنادق في مختلف بلدان العالم.

الاتصالات وتبادل المعلومات والأفكار المفيدة بين المنظمات والشركات الفندقية والفنادق في مختلف بلدان العالم، بغرض دراسة أوضاع مهنة صناعة الفنادق والعمل على حل المشاكل التي تواجه إدارتها.

٢-١-٢ خصائص وأهمية الصناعة الفندقية:

تطوير الصناعة الفندقية خطوة مهمة نحو تعزيز الحركة السياحية واستيعاب الطلب المتزايد على خدمات هذا القطاع الاقتصادي الهام، ومقياس نجاح هذه الصناعة يعتمد على قدرة الفنادق التنافسية على تقديم خدمة نوعية وأسعار تضاهي المبلغ المدفوع بالمقابل، ومن هنا تتضح أهمية الصناعة الفندقية التي تتصف بخصائص تميزها عن غيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

٢-١-٢-١ : خصائص الصناعة الفندقية:

تختلف الفنادق في طبيعتها عن غيرها من المنشآت الاقتصادية الأخرى، فالنشاط الفندقي يتميز بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن غيره من الأنشطة الأخرى، ويتولد عن هذه الخصائص مجموعة من الاعتبارات التي يجب أخذها بالحسبان عند تصميم النظام المحاسبي الخاص بالفندق. ونستعرض الآن هذه الخصائص وانعكاساتها على النظام المحاسبي للفنادق^(١):

١-(-) تنوع النشاط الفندقي:

يتميز النشاط الفندقي بصفة عامة بأنه نشاط خدمي يقوم بتقديم الخدمات المتنوعة، كالمبيت وتقديم الأغذية والمشروبات، وإقامة الحفلات والندوات والمؤتمرات، وغيرها من الخدمات الأخرى. إلا أن هذا النشاط الخدمي يستلزم أن يباشر الفندق نشاطاً تجارياً يتمثل في:

✓ شراء المواد الغذائية اللازمة لتحضير الوجبات.

✓ شراء المواد اللازمة لتقديم خدمات الغسيل والكي والحلاقة والمبيت وغيرها.

✓ المبيعات التي يقوم بها الفندق، مثل: مبيعات الطعام والمشروبات المختلفة.

كما أن بعض الفنادق الكبيرة تمتلك مزارع لتأمين احتياجاتها من الخضار والفواكه والمواشي والدواجن وغيرها. بل إن ما يقوم به الفندق من عمليات الطهي للمواد الغذائية الأولية من أجل تحضير الوجبات المتنوعة يكاد يشبه ما تقوم به المنشآت الصناعية من تحويل المواد الأولية إلى نصف مصنعة أو جاهزة، مما يضيف على النشاط الفندقي الصفة الصناعية.

لذلك يتطلب هذا التنوع والتعدد في الأنشطة الفندقية وجود درجة واضحة من التحليل والتجزئة لعناصر النفقات والإيرادات. كما يتطلب نظاماً محاسبياً قادراً على تتبع وإثبات تلك العمليات المتنوعة ويعمل على توفير المعلومات التي تساعد على معالجة المشاكل في حال حدوثها.

(١) الحضييري، حامد العربي. تقييم الاستثمارات الفندقية، (القاهرة: دار الكتب العلمية، ١٩٩٩)، ص ص ١٦-١٩. علام، محمد نبيل. محاسبة المؤسسات الفندقية: منهج علمي لتخطيط ورقابة وقياس الأداء الفندقي، (الرياض: دار المريخ، ١٩٩٢)، ص ص ١٩-٢٤. حنان، رضوان حلوة. مرجع سبق ذكره، ص ص ١٩-٢٥.

٢- موسمية النشاط الفندقى:

يتسم النشاط الفندقى بالموسمية، إذ أنه ليس ثابتاً على مدار العام. ففي بعض الفصول يزداد الإقبال على الفنادق، وتكون نسبة الإشغال عالية، وترتفع بالتالى إيرادات الفندق. ويقل الإقبال على الفنادق في فصول أخرى، مما يخفض نسبة الإشغال، وبالتالي تنخفض الإيرادات. وتظهر الموسمية في أشكال عديدة (فصلية، أسبوعية، يومية، دينية)، ونتيجة لهذه الموسمية يجب إتباع أساليب علمية للتنبؤ بالتقلبات في حجم النشاط على مدار العام، وتصميم نظم محاسبية فندقية مرنة، وقادرة على استيعاب ومتابعة العمليات المالية خلال فترات الذروة، بنفس درجة الكفاءة التي تعمل بها هذه النظم في باقي الفترات الأخرى، وتزويد الإدارة بالبيانات التفصيلية عن أحجام الطاقات غير المستغلة لتحديد البدائل المناسبة لاستغلالها.

٣- عدم قابلية المنتج الفندقى للتخزين:

تعتبر مخرجات النشاط الفندقى من المنتجات غير القابلة للتخزين، وذلك على خلاف المنشآت الأخرى التي يمكن تخزين الإنتاج فيها وبيعه في فترات قادمة. فمثلاً في قسم الغرف سوف يتحمل الفندق تكلفة الغرفة كل ليلة سواء كانت شاغرة أو مستخدمة، أي لا يمكن تخزين خدمة المبيت واسترجاعها عند الطلب، فالتخزين يكون قاصراً على بعض الخامات التي تستخدم في المطعم أو المطبخ وبكميات ضئيلة، لأن الشراء يتم على فترات زمنية قصيرة لمنتجات ذات طبيعة خاصة، لقابليتها للتلف وسرعة معدل دورانها. لذلك يجب أن يكون النظام المحاسبى في الفندق قادراً على إمداد الإدارة الفندقية بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالأسعار، وتخفيض هذه الأسعار في فترات ضعف الإقبال على الفنادق من أجل امتصاص الطاقات المنتجة غير القابلة للتخزين.

٤- التعامل النقدي السريع:

يتميز النشاط الفندقى بأن غالبية التعاملات مع النزلاء تتم نقداً، رغم كثرتها وصغر مبلغ كل منها نسبياً. فالتعاملات بين النزلاء والفندق هي أساساً تعاملات نقدية وتتسم بالسرعة، حيث يتعامل النزيل مع الفندق لمدة يوم أو أيام محددة ثم يغادر الفندق بعد أن يسدد حسابه. فحدوث أي خطأ في رصيد حساب النزيل سواء بالزيادة أو بالنقصان، يصبح من الصعب تسديده بعد مغادرة النزيل. وهذا يتطلب نظاماً محاسبياً قادراً على متابعة ومراجعة هذه التعاملات النقدية السريعة، وأن يكون له نفس السرعة في عمليات التسجيل والمراجعة، بالشكل الذي يضمن أن يكون حساب النزيل جاهزاً فور طلبه في أي لحظة.

٥- أهمية وكفاءة العنصر البشري:

يعتبر توفر الموارد البشرية الحجر الأساس في نجاح الصناعة الفندقية أو فشلها، حيث تتميز الصناعة الفندقية عن غيرها من الصناعات الأخرى، باعتمادها بشكل كبير على عنصر العمل والكادر البشري. لذلك من الضروري أن يتوفر بالقائمين على النشاط الفندقى المواصفات التالية:

✓ حسن المعاملة مع النزلاء.

✓ سرعة الاستجابة لطلبات النزلاء.

✓ الكفاءة والدقة في الأداء.

✓ السرعة في التنفيذ.

ويتم هذا من خلال إخضاع العنصر البشري للبرامج التدريبية والتأهيلية، الأمر الذي يضفي قيمة كبيرة على الأصول البشرية تفوق في دلالتها قيمة الأصول المادية الأخرى، وهو ما تنعكس آثاره في النهاية على المقدرة الربحية للفندق.

٦- ضخامة الاستثمارات في الأصول الثابتة و سرعة دوران رأس المال العامل:

تستثمر معظم الأموال المتاحة للفنادق في أصول ثابتة ومعدات كالمباني والأثاث، فهي تشكل نسبة عالية للغاية من إجمالي الاستثمارات في النشاط الفندقي، وتتراوح هذه النسبة بين (70% – 80%) وتصل في بعض الفنادق الكبيرة التي تمتلك المباني الخاصة بالفندق وملحقاتها إلى (90%) من إجمالي الاستثمارات^(١). حيث أن طبيعة الخدمات التي يقدمها الفندق ترتبط ارتباطاً مباشراً بكمية ونوعية المتاح من هذه الأصول الثابتة. ويترتب على ذلك ضرورة فرض الرقابة على استخدام هذه الموارد المادية الكبيرة، بالإضافة إلى حسن اختيار العنصر البشري القادر على التعامل مع هذه الاستثمارات الضخمة. أما رأس المال العامل للنشاط الفندقي فإنه يتميز بسرعة دورانه، حيث يقوم الفندق بالشراء على فترات متعاقبة وقصيرة، ولا يحتفظ بمخزون كبير من المؤن التي تتميز بقابليتها للتلف. بالتالي فإن أهم عناصر رأس المال العامل وهو المخزون السلعي يتميز بانخفاض قيمته وسرعة دورانه.

٧- تأثير الفنادق بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية:

يرتبط النشاط الفندقي بشكل رئيسي ومباشر بنشاط السياحة، فتزايد نشاط السياحة يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات الفندقية والعكس بالعكس. وبالتالي التقلبات التي تطرأ على نشاط السياحة نتيجة المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية سترمي بظلالها على النشاط الفندقي، وستؤثر على الطلب على الخدمات الفندقية، فالاستقرار في هذه المتغيرات يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات الفندقية. وكمثال على ذلك: الخسائر والنتائج الكارثية التي لحقت بالعديد من المنشآت الفندقية بعد أحداث (11) أيلول (2001) في الولايات المتحدة الأمريكية، أيضاً انخفاض نسبة الإشغال الفندقي في سورية نتيجة للأحداث التي تمر بها حالياً.

(١) علام، محمد نبيل. مرجع سبق ذكره، ص ٢٢.

٢-٢-١-٢ أهمية الصناعة الفندقية:

تعتبر السياحة من القطاعات الإنتاجية المهمة في اقتصاديات العديد من دول العالم، فقد غدت من أضخم الصناعات في العالم. وحسب توقعات منظمة السياحة العالمية سيزيد عدد السياح عن مليار سائح عام (2010) وسيتجاوز (1.6) مليار عام (2020)، في حين ستبلغ عائدات السياحة (٢٠٠٠) مليار دولار عام (٢٠٢٠)^(١). وتعرف التنمية السياحية بأنها: "توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السياح، وتشمل التنمية السياحية جميع الجوانب المتعلقة بالأنماط المكانية للعرض والطلب السياحيين، التوزيع الجغرافي للمنتجات السياحية، التدفق والحركة السياحية، تأثيرات السياحة المختلفة"^(٢).

ومن الاعتبارات التي لا بد من مراعاتها في التنمية السياحية هي الصناعة الفندقية. التي تعتبر ركناً أساسياً من أركان النشاط السياحي ومن المقومات الرئيسية لنجاحه، وذلك نظراً للخدمات التي تقدمها الفنادق للسياح، بالإضافة إلى أنها تستحوذ على نصيب الأسد من ميزانية السائح التي ينفقها، وتقدر عدد من الدراسات والأبحاث أن السائح ينفق ما يقارب (٣٢ %) من ميزانيته في الفنادق^(٣).

حيث أن الفنادق تقدم الخدمات المتنوعة للزلاء والسياح، بل إن بعض الفنادق الكبيرة تسعى إلى تقديم خدمات متكاملة للنزول، بحيث يستطيع الحصول على الخدمات التي يطلبها حتى ولو كانت خدمات شخصية. فلم تعد تقتصر هذه الخدمات على المبيت أو الطعام أو الشراب، وإنما هناك خدمات أخرى تقدمها الفنادق، مثل: الخدمات المصرفية والبريدية والهاتفية، السكرتارية والترجمة، قاعات الاجتماعات والمؤتمرات، المسابح والنوادي، ومكاتب إيجار السيارات وغيرها. وهذه الخدمات تقدمها أقسام الفندق التي تعمل مع بعضها البعض في نظام متكامل لتحقيق أهداف الفندق في تلبية حاجات النزلاء وتقديم أفضل الخدمات لهم. ولقد غدت أهمية الصناعة الفندقية توازي أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية، وأصبحت تعتبر من الصناعات الأولى في كبرى الدول الصناعية كبريطانيا وأمريكا واليابان، فقد بلغ عدد العاملين في السياحة (٢٦٠) مليون عامل يعمل نصفهم في المؤسسات الفندقية المختلفة^(٤). هذا بالإضافة إلى ضخامة الاستثمارات في القطاع الفندقي وإمكانية الحصول على العملة الصعبة، التي تستخدم في تنفيذ خطط التنمية في البلد إذا توفرت الإدارة الجيدة التي تطبق الأسس العلمية الصحيحة للإدارة والتنظيم. ففي سوريا ارتفعت عائدات السياحة من

(١) العائدي، عثمان. "الصناعة السياحية في سوريا: الواقع والآفاق"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية: برنامج ندوة الثلاثاء الاقتصادية، (دمشق، ١٨ نيسان ٢٠٠٠).

(٢) هرمز، نور الدين. "التخطيط السياحي والتنمية السياحية"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية -

سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، (المجلد ٢٨، العدد ٣، ٢٠٠٦)، ص ١٩.

(٣) إدارة فندقية، مرجع سبق ذكره، ص ١٦.

(٤) الزعبي، حسن علي. "خصائص نظم المعلومات و أثرها في تحديد الخيار الاستراتيجي"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، (المجلد ٣، العدد ٢، آذار ٢٠٠٧)، ص ص ١٦٨-١٨١.

(١٠٤٦٧١) مليون ل.س عام ٢٠٠٤، إلى (١٠٨٤٧٠) مليون ل.س في عام ٢٠٠٥ بزيادة قدرها (٤٪)، وارتفعت قيمة الاستثمارات الفندقية من (٩٣٠٠٣٤) مليون ل.س عام ٢٠٠٤، إلى (٩٩٣٤٦) مليون ل.س عام ٢٠٠٥، أي بزيادة قدرها (٨,١٪)^(١).

وتساعد الفنادق في تنمية المناطق القريبة والمحاذية لمكان إنشائها، كالدور والمحلات والشركات المختلفة، من خلال ما ينفقه السياح ونزلاء الفندق في هذه المناطق. هذا بالإضافة إلى تطوير الصناعات المرتبطة في عملها مع الفنادق، مثل صناعات الغزل والنسيج والأثاث وأجهزة التكييف، ومواد البناء وغيرها. والأثر الذي يتركه النشاط الفندقي على شركات النقل كمكاتب شركات الطيران التي تنقل السياح وغيرها من وسائل النقل الأخرى.

٢-١-٣ تصنيف وأقسام الفندق:

نتيجة للتطور المستمر للصناعة الفندقية، ظهرت أنواع مختلفة من الفنادق تتنافس فيما بينها لتقديم أفضل الخدمات وأرقاها من أجل جذب أكبر عدد ممكن من النزلاء والعملاء، وتختلف هذه الفنادق في هيكلها التنظيمي طبقاً لحجمها والخدمات التي تقدمها.

٢-١-٣-١ تصنيف الفنادق:

كثرت سفريات الإنسان وتنقلاته في العصر الحديث، وتعددت الأسباب الموجبة لهذه السفريات (التعليم، العمل، العلاج، الترفيه، الشعائر الدينية... الخ)، وهذا تطلب أنواعاً مختلفة من الفنادق لتلبية حاجاته وتتفق مع حالته الاقتصادية والاجتماعية ومع مدة سفره والغرض منها. وتقوم الدول بتصنيف الفنادق الموجودة لديها بناءً على الموارد والمقومات السياحية الموجودة لديها (تاريخية ودينية واقتصادية وطبيعية) وتستخدم كل دولة مجموعة من المعايير في تصنيف الفنادق، فلا يوجد معيار ثابت وخاص لتصنيف الفنادق، كما لا يوجد معيار أفضل من المعايير الأخرى، إذ أن الأساس في التصنيف أو اختيار المعيار يعتمد على الهدف من عملية التصنيف نفسها، كما أن الفندق يمكن أن يصنف بالاعتماد على أكثر من أساس واحد. والسؤال الذي يطرح نفسه: ما المقصود بتصنيف الفنادق؟ وما أهمية تصنيف الفنادق؟

تصنيف الفنادق: هو وضع الفنادق في مجموعات بحيث تكون كل مجموعة ذات مستوى معين من حيث الموقع والتشييد والخدمات التي تقدمها، ويسهل التسويق لها ووضع شريحة الأسعار المناسبة لها^(٢). ولتصنيف الفنادق أهمية كبيرة، فعند القيام بعملية البناء يجب أن يكون المستثمر على دراية كاملة بدرجة ونوع الفندق الذي يريد استثماره، ونوع الخدمات التي سيقدمها للنزلاء، ومستوى

(١) موقع وزارة السياحة على الانترنت، مديرية التخطيط والإحصاء:

<http://www.syriatourism.org/index.php?module=subjects&func=viewpage&pageid=2640>

(٢) لطفي، أمين السيد. المحاسبة والتحليل المالي في الفنادق، (الاسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٧)، ص ص

التجهيزات والغرف، وكافة الخدمات الأخرى. كذلك فإن لعملية التصنيف أهمية كبيرة بالنسبة للسياحة العالمية والمحلية، حيث يصبح من السهل على السائح أو المكاتب السياحية، معرفة أسعار الخدمات التي تتناسب مع أصناف (درجات) الفنادق المختلفة في جميع البلدان أو حتى في البلد الواحد. وبشكل عام يمكن تصنيف الفنادق إلى المجموعات التالية بحيث أن كل مجموعة تعتمد على معيار محدد أو أكثر في التصنيف، وهذه المجموعات هي:

١. تصنيف الفنادق من حيث الإدارة والاستغلال:

عقود الإدارة، استخدام الاسم فقط (الامتيازات)، استثمار بمبلغ ثابت، استثمار بنسبة مئوية من الأرباح، مالك أو شركة تقوم بالإدارة منفردة، اتحاد مجموعة من ملاك ومديري الفنادق.

٢. تصنيف الفنادق من حيث الملكية:

فنادق قطاع خاص، الشركات والسلاسل الفندقية، فنادق القطاع المختلط، الفنادق الحكومية.

٣. تصنيف الفنادق من حيث الموقع:

فنادق مراكز المدن، فنادق الضواحي، فنادق المنتجعات، فنادق المطارات، فنادق العبور، فنادق السواحل.

٤. تصنيف الفنادق من حيث الخدمات:

الفنادق التجارية، فنادق الإقامة الدائمة، فنادق الإقامة المؤقتة (المخيمات)، فنادق المقامرة (الكازينو)، بيوت الشباب، الفنادق المتحركة، الفنادق العلاجية، الفنادق الرياضية، فنادق المؤتمرات، فنادق الأجنحة، فنادق العائلة.

٥. تصنيف الفنادق من حيث الدرجات:

فنادق الدرجة الفاخرة (الممتازة)، فنادق الدرجة الأولى، فنادق الدرجة الثانية، فنادق الدرجة الثالثة.

٦. تصنيف الفنادق من حيث الأسعار:

فنادق غالية جداً، فنادق مرتفعة الأسعار (غالية)، فنادق متوسطة الأسعار، فنادق اقتصادية، فنادق رخيصة.

٧. تصنيف الفنادق من حيث النجوم:

فنادق الخمس نجوم، فنادق الأربعة نجوم، فنادق الثلاثة نجوم، فنادق النجمتان، فنادق النجمة الواحدة.

٢-١-٣: أقسام الفندق:

تختلف درجات الفنادق وفئاتها، وتختلف بالتالي نوعية وجودة وكفاءة الخدمات التي تؤديها تلك الفنادق للنزلاء. ويترتب على هذا الأمر اختلاف التنظيم الإداري من فندق إلى آخر، طبقاً لحجم الفندق والخدمات التي يقدمها، كما تتعدد مصادر الإيرادات وتنوع المصروفات وفقاً لتباين مظاهر النشاط في الفندق. إن توافر العنصر البشري في النشاط الفندقي بالكفاءة والخبرة اللازمة يسهم إلى حد كبير في

الحكم على مدى نجاح أو فشل الإدارة الفندقية، وبنفس القياس يمكن القول أن التنظيم الإداري السليم للفنادق يعتبر بمثابة العمود الفقري للتنظيم المحاسبي السليم للفنادق. عموماً يمكن تقسيم الفندق إلى عدد من الأقسام التي يمكن تصنيفها إلى مجموعتين:

١- الأقسام الربحية (التشغيلية).

٢- الأقسام الخدمية (الاستشارية).

مع الأخذ بعين الاعتبار أن كل أقسام الفندق متساوية في الأهمية وتكمل بعضها البعض، فكل قسم يعمل بالتنسيق مع الأقسام الأخرى ولا يمكن الاستغناء عن مهامه لإنجاز أعمال الأقسام الأخرى، ففشل أي قسم في أداء واجباته وأعماله سوف يؤدي إلى فشل الفندق في عمله وسيؤثر على باقي الأقسام.

١- الأقسام الربحية (التشغيلية):

وهي الأقسام الإنتاجية في الفندق والتي تقدم الخدمات المختلفة للنزلاء، وهي التي تدر الإيرادات للفندق. ويختلف عدد هذه الأقسام من فندق إلى آخر باختلاف حجم الفندق والخدمات التي يقدمها للنزلاء، وهذه الأقسام تتمثل كالاتي:

١. قسم الغرف:

يعتبر قسم الغرف من أهم أقسام الفندق الإنتاجية، إذ أنه يشارك بالنصيب الأكبر في إيرادات الفندق. وتقدر مساهمته بما يزيد عن (٦٠٪) من إيرادات الفندق^(١)، وبالتالي يعتبر أول أقسام الفندق في تحقيق الأرباح وأهمها، ويتكون هذا القسم من قسمين فرعيين:

A. قسم المكاتب الأمامية.

B. قسم الإشراف الداخلي.

A. قسم المكاتب الأمامية:

هو مجموعة المكاتب الأمامية المواجهة لمقدمة الفندق، وعادة يوجد هذا القسم في مقدمة الصالة الرئيسية للفندق ومجاور للمدخل الرئيسي للنزلاء وعملاء الفندق.

ويعتبر هذا القسم المركز الرئيسي لعملية التشغيل في الفندق، فهو أول قسم يتعامل مع الزبون عند دخوله الفندق وهو آخر قسم يتعامل معه عند تسديده للحساب ومغادرة الفندق، فهو إدا صلة الوصل بين الزبون والإدارة وباقي أقسام الفندق. ويتكون قسم المكاتب الأمامية من الأقسام الفرعية التالية:

a) قسم الاستقبال والحجز:

هو حلقة الوصل بين النزيل وبين الأقسام الإدارية المختلفة للفندق، فهو أول من يستقبل النزيل، ويقوم هذا القسم بالوظائف التالية:

(١) محاسبة فندقية، مرجع سبق ذكره. (الرياض، ٢٠٠١)، ص ٧.

١. الحجز المسبق للنزلاء في الفندق وإبلاغ الأقسام المختلفة للاستعداد لاستقبال النزلاء وخاصة في حالة الأفواج السياحية.
٢. استقبال النزلاء وتسجيلهم في السجلات والقوائم اللازمة.
٣. إخطار الأقسام المتخصصة بأسماء النزلاء الجدد والقدامى لإعداد فواتير الحسابات الخاصة بهم.
٤. الاحتفاظ بمواعيد سفر وسائل النقل المختلفة كالطائرات والقطارات من أجل الحجز للنزلاء في الأوقات المطلوبة.

(b) قسم الاستعلامات:

يجب على هذا القسم الإلمام بكافة الخدمات والتسهيلات المقدمة في الفندق، بالإضافة إلى جمع المعلومات عن الإدارات الحكومية والمهرجانات السياحية والثقافية وأوقات فتح المتاحف والسفارات والشركات وغيرها، حتى يتسنى له الإجابة على استفسارات النزلاء.

B. قسم الإشراف الداخلي:

يعتبر قسم الإشراف الداخلي من أهم أقسام الفندق، نظراً لتشعب واجباته وتعدد مسؤولياته التي تتصل اتصالاً مباشراً بنجاح عمليات التشغيل وزيادة الإيرادات في الفندق. ومن أهم واجباته: التشارك مع مدير الفندق في العمل على رفع نسبة إشغال الغرف، والمحافظة على استمرار هذه النسبة، وتقليل تكاليف التشغيل من خلال المحافظة على أثاث الفندق ونظافة الغرف والأماكن العامة في الفندق والقيام بغسل البياضات والمفروشات في الفندق وتوفيرها لكافة العاملين والنزلاء.

٢. قسم الأطعمة والمشروبات:

يأتي هذا القسم في المرتبة الثانية بعد قسم الغرف من حيث نسبة مشاركته في إيرادات الفندق، و تقدر إيرادات الأطعمة بنسبة تقارب (٢٠٪) وإيرادات المشروبات بنسبة تقارب (٥٪) ^(١) وتختلف هذه النسب من فندق لآخر. ويتولى هذا القسم المسؤولية الكاملة عن كل ما يقدمه الفندق من طعام ومشروبات، سواء أكانت جاهزة يجري توزيعها من خارج الفندق كالمشروبات الغازية والكحولية، أو يتم تجهيزها داخل الفندق كالأطعمة والوجبات التي يتم إعدادها في المطبخ. ويتبع لهذا القسم عدد من الأقسام الفرعية الأخرى، هي:

A. قسم المطبخ:

(١) محاسبة فندقية، مرجع سبق ذكره، ص ٧.

يتم فيه إعداد الوجبات الغذائية المختلفة للنزلاء وغيرهم من العملاء الذين يتناولون الوجبات داخل الفندق.

B. قسم المطعم:

يتولى تقديم الوجبات المختلفة والمشروبات للنزلاء، بالإضافة إلى تقديم الأطعمة والمشروبات في الحفلات والمناسبات الخاصة والمؤتمرات.

C. قسم المشتريات:

يتولى شراء المواد الضرورية لقسمي المطبخ والمطعم كالمؤن الغذائية والمشروبات.

٣. قسم التليفون والفاكس:

يعتبر هذا القسم من الأقسام الإيرادية في الفندق نظراً للخدمات التي يقدمها للعملاء والنزلاء ورجال الأعمال في الفندق، كالاتصالات الداخلية والخارجية والإنترنت والفاكس. وتقدر إيرادات هذا القسم بنسبة (٢,٥٪) من إجمالي إيرادات الفندق^(٢)، وتختلف هذه النسبة من فندق لآخر.

٤. قسم الغسيل والكي:

يقدم هذا القسم خدماته لجميع أقسام الفندق وخاصة قسمي الغرف والأطعمة والمشروبات، بالإضافة إلى الخدمات التي يقدمها للنزلاء من خلال غسل البياضات والمفارش الخاصة بالفندق وكذلك يقدم خدماته للنزلاء.

٥. قسم أماكن انتظار السيارات:

تتمثل الإيرادات في هذا القسم من إيجار ورسوم مواقف للسيارات وإيرادات التنظيف والصيانة لسيارات النزلاء.

٦. الأقسام الإنتاجية الأخرى:

بالإضافة إلى الأقسام السابقة هناك مجموعة من الأقسام المختلفة والتي تحقق إيرادات للفندق وعادة تجمع في قائمة إيرادات واحدة. وفي بعض الفنادق قد يكون لأحدها أهمية نسبية معينة لذلك توضع لوحدها في قائمة وتعتبر قسماً كالأقسام السابقة، وهذه الأقسام هي:

A. إيجار محلات تجارية أو مكاتب لشركات الطيران.

B. صالون الحلاقة والتجميل ومحلات بيع الحلوى والصحف والهدايا.

٢- الأقسام الخدمية (الاستشارية):

وهي الأقسام التي تقدم الخدمات المختلفة للأقسام الإنتاجية في الفندق وتشمل:

(٢) المرجع السابق، ص ٧.

١. إدارة الشؤون المالية والإدارية:

تتولى ضبط ورقابة النواحي المالية والإدارية في الفندق، وكافة الملفات المتعلقة بشؤون الموظفين والعاملين في الفندق. وتشمل أقسام الحسابات والخزينة والمراجعة الداخلية. حيث يتولى قسم الحسابات تسجيل العمليات المالية المختلفة في الفندق، في دفاتر اليومية والأسناد العام وإعداد التقارير والقوائم المالية التحليلية والإحصائية. ويتولى قسم الخزينة كل الإيرادات والمصروفات التي تمت نقداً، أما قسم المراجعة الداخلية يتولى عملية الرقابة والمراجعة على كافة المصروفات والإيرادات المالية وكافة الأنشطة التي تمت في الفندق، ويرفع التقارير لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

٢. قسم الصيانة:

يتألف هذا القسم من ثلاثة أقسام فرعية، هي: الصيانة والطاقة والنظافة. يتولى قسم الصيانة صيانة مباني ومعدات وتجهيزات الفندق من الداخل والخارج للمحافظة على المظهر العام للفندق بحالة ممتازة، وكذلك الكشف الدوري على أقسام الفندق وإصلاح ما يلزم إصلاحه. ويتولى قسم الطاقة كل ما يتصل بالإضاءة والقوى الكهربائية والمحركة وأجهزة التكييف والمساعد، واتخاذ التدابير اللازمة والمناسبة، لانتظام عمل مصادر القوى الكهربائية وإيجاد البدائل الفورية لها في حال انقطاع التيار الكهربائي. أما قسم النظافة فيتولى الإشراف على النظافة في الفندق لانعكاساتها على النزلاء وعملاء الفندق والمحافظة على المظهر الجمالي للفندق وتقديم صورة جيدة للنزلاء.

٣. قسم التسويق والعلاقات العامة:

ويشمل كافة الجهود التي يبذلها الفندق لجذب النزلاء والاحتفاظ بهم كعملاء للفندق، من خلال الدعاية والإعلان عن الفندق والتعريف بإمكانيات وخدمات الفندق، لبناء صورة طيبة في أذهان النزلاء والعملاء للفندق.

٤. قسم الأمن:

يتولى هذا القسم مسؤولية حراسة وحفظ الأمن في الفندق طيلة الليل والنهار، ومراقبة مداخل أبواب الفندق، وكذلك مراقبة العاملين أثناء عملهم وعند دخولهم وخروجهم، وتوفير الهدوء والأمن للنزلاء، ومعالجة كافة الأحداث التي قد تقع في الفندق من سرقة وحوادث وحرائق.

المبحث الثاني: طبيعة القوائم المالية في المنشآت الفندقية

تمثل القوائم المالية الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي في أي وحدة اقتصادية ومن بينها الفنادق، وهي تنشأ نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية، على البيانات التي ترتبط بالأحداث والأنشطة، التي يقوم بها الفندق لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة إلى كافة الجهات، التي يمكن أن تستفيد منها في اتخاذ القرارات المختلفة، والتي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع الفندق، مثل: [المالكين، الإدارة، العاملين، المساهمين، المستثمرين، المصارف والمؤسسات المالية، الدائنين والمقرضين، أجهزة الدولة المختلفة (الهيئة العاملة للضرائب...)].

فتسعى إدارة الفندق إلى تحقيق الأهداف التالية في الفندق^(١):

١. زيادة أرباح الفندق.
 ٢. الحفاظ أو الوصول إلى مستوى جودة معين للخدمات والمواد في الفندق.
 ٣. خلق سمعة جيدة للفندق والمحافظة عليها.
- ومن المهم إفهام كافة العاملين في الفندق لأهداف الإدارة في الفندق الذي يعملون فيه وكيفية إنجاز هذه الأهداف.
- تهدف القوائم المالية بصورة عامة في الفندق إلى تقديم معلومات توضح المركز المالي للفندق من خلال قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)، وتفصح عن الأداء المالي للفندق ونتيجة الأعمال من خلال قائمة الدخل، وتظهر التغيرات في المركز المالي للفندق من خلال قائمة التدفقات النقدية^(٢).
- حيث يتم اتخاذ العديد من القرارات في ضوء البيانات التي تحتويها القوائم المالية، فالقوائم المالية تقدم بيانات موضوعية ملموسة يمكن استخدامها في إجراء ما يلزم من تحليلات، كما أن بالإمكان استخراج العديد من المقاييس والتقديرات النافعة عن نتائج العمليات، وذلك من واقع البيانات الواردة في القوائم المالية. ويمكن توضيح أهداف القوائم المالية في الفندق بما يلي^(٣):

(١) توفيق، ماهر عبد العزيز. علم إدارة الفنادق، (عمان: دار زهران، ٢٠٠٦)، ص ٢٧٨.

(٢) Greuning, Hennie van., 2006, **International Financial Reporting Standards: A Practical Guide**, (4 Th.ed; Washington: The World Bank), p 4.

(٣) عطية، هاشم أحمد. و محمد، محمد عبد ربه. النظام المحاسبي ونظام محاسبة التكاليف في المنشآت الخدمية: الفنادق، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٠)، ص ص ١٤٢-١٤٣.

الدهراوي، كمال الدين. تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٦)، ص ص ٣١-٣٢.

١. تحديد نتيجة العمليات والأنشطة التي قام بها الفندق خلال فترة مالية معينة من ربح أو خسارة.
 ٢. تحديد قوة المركز المالي للفندق في نهاية الفترة المالية.
 ٣. إمداد الإدارة بالبيانات اللازمة للتخطيط والرقابة.
 ٤. توفير المعلومات الضرورية لتقييم الأداء واتخاذ القرارات الإدارية اللازمة والصحيحة.
- وفي سبيل تحقيق الأهداف السابقة يتم إعداد القوائم المالية التالية في الفندق:
- ❖ قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية).
 - ❖ قائمة الدخل.
 - ❖ قائمة التدفقات النقدية.

وتعتبر القوائم المالية من أهم التقارير المحاسبية في الفندق، وذلك لأنها^(١):

١. توضح مدى نجاح أو فشل إدارة الفندق في استغلال كمية الموارد الاقتصادية المتاحة.
 ٢. تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات المالية للأطراف الخارجية التي تهتم بأعمال الفندق.
 ٣. تلخص عمليات الفندق عن فترة زمنية معينة (محددة).
 ٤. تظهر المركز المالي للفندق في وقت إعدادها.
 ٥. توضح نتائج الأعمال التي أدت إلى هذا المركز المالي.
- وينبغي الأخذ بالاعتبار أن القوائم المالية مترابطة فيما بينها، فالتغيرات في الأصول والخصوم التي نشاهدها في الميزانية العمومية تظهر أيضاً في بندي الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل، واللذين ينتج عنهما الأرباح والخسائر التي يحققها الفندق. والتدفقات النقدية توفر مزيداً من المعلومات عن الأصول النقدية المدرجة في الميزانية العمومية وتكون على علاقة وثيقة بها.
- والواقع أنه ليس هناك قائمة من القوائم المالية تستطيع إعطاء كامل المعلومات التي نبحث عنها، ولكن هذه القوائم مجتمعة يمكن أن توفر قدراً كبيراً من المعلومات المهمة.
- يتعرض الباحث في هذا المبحث للنقاط التالية:

١-٢-٢: قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية).

٢-٢-٢: قائمة الدخل.

٣-٢-٢: قائمة التدفقات النقدية.

(١) الكحلي، يس عباس. محاسبة الفنادق، (عمان: دار زهران، ١٩٩٦)، ص ١٠.

٢-١: قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية):

هي قائمة توضح المركز المالي للفندق في تاريخ معين وهو غالباً نهاية السنة المالية، وتتضمن ملخصاً للأصول والالتزامات وحقوق الملكية الخاصة بالفندق. ولا تختلف قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) في الفنادق بدرجة جوهرية عن تلك التي تعد للمنشآت الأخرى، حيث لا تختلف طريقة عرض عناصر الأصول والخصوم بهذه القائمة في الفندق من حيث تبويبها عن طريقة عرضها في المشاريع الأخرى إلا في بعض الاختلافات الطفيفة التي تعكسها طبيعة أصول الفندق. فالأصول الثابتة في المنشآت الفندقية يمكن تقسيمها إلى مجموعتين أساسيتين، هما^(١):

١. **الأصول الثابتة العامة (التقليدية):** وهي تشمل: الأراضي، المباني، الأثاث، السيارات، الآلات، المعدات، العدد والأدوات.

٢. **الأصول الثابتة الخاصة (الفندقية):** ويقصد بها الأصول الثابتة المتخصصة بالفنادق والتي لا توجد إلا في المنشآت الفندقية، وهي تشمل: أدوات المائدة، الصيني والبللور، الأغطية والمفروشات والبياضات، الديكور والزخارف.

وتعود أهمية التفريق بين النوعين السابقين إلى الاختلاف في طريقة حساب الاستهلاكات لكل منهما. فبالنسبة للمجموعة الأولى تستهلك بطرق الاستهلاك المعروفة كما في باقي المنشآت الأخرى (كطريقة القسط الثابت أو المتناقص)، مع الاختلاف عن المنشآت الأخرى من حيث معدلات الاستهلاك، حيث تستهلك هذه الأصول الثابتة في الفنادق بمعدلات أعلى من معدلاتها في المنشآت الأخرى، لأنها تتأثر بالتغيرات التي تطرأ على أذواق النزلاء والتطورات التكنولوجية في الصناعة الفندقية، فمع أن الفنادق تتجه إلى الاحتفاظ بأثاثها لفترة طويلة من الزمن، إلا أنها غالباً ما تقوم بتغيير الأثاث من طراز إلى آخر، ليتلائم مع الذوق السائد من أجل زيادة جذب النزلاء.

أما المجموعة الثانية فتستهلك بطريقة إعادة التقدير، التي تعتبر أنسب الطرق الاستهلاكية لهذه المجموعة من أصول الفندق، ولتحديد استهلاك الأصول بطريقة إعادة التقدير يتم تنفيذ جرد فعلي للأصل المراد استهلاكه أول وآخر الفترة، وتضاف قيمة مشتريات الأصل خلال الفترة إلى قيمة المخزون أول الفترة، ثم يطرح من هذا المجموع قيمة مخزون آخر الفترة، وبذلك يتم التوصل إلى تكلفة الأصل المستهلك خلال الفترة^(٢).

(١) عطية، هاشم أحمد. و محمد، محمد عبد ربه. مرجع سبق ذكره، ص ص ١٥٨-١٥٩.

(٢) لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى:

راضي، محمد سامي. المحاسبة في صناعة الفنادق، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٧)، ص ص ١٣٤-١٣٦.

ووفقاً للنظام المحاسبي الموحد للفنادق والصادر عن (AHLA) حيث تم تقديم هذا النظام لأول مرة عام ١٩٢٥ بواسطة جمعية فنادق مدينة نيويورك (Hotel Association of New York City)، ثم توالى بعد ذلك إصداراته عن طريق الجمعية الأمريكية للفنادق التي يشار لها بالاختصار (AHLA) حتى آخر إصدار وهو الإصدار العاشر، والذي تم إصداره عام ٢٠٠٦، وقام بالاشتراك في إصداره كلاً من:

- الجمعية الأمريكية للفنادق (AHLA).
 - جمعية محاسبين الضيافة وأخصائيي تكنولوجيا المعلومات (Hospitality Financial & Technology Professional).
 - جمعية فنادق مدينة نيويورك صاحبة الإصدار الأول.
- ويعتبر النظام المحاسبي الموحد للفنادق هو المرجع الأساسي لمحاسبى الفنادق ويتكون من خمسة أجزاء، هي:

- ١- الجزء الأول: يتناول القوائم المالية المختلفة من ميزانية عمومية وقائمة الأرباح والخسائر معدة على أساس محاسبة المسؤولية، فيها يتم تقسيم الفندق إلى مراكز ربحية أو إيرادات أو تكاليف بالإضافة إلى قائمة التدفقات النقدية.
 - ٢- الجزء الثاني: خاص بتحليل التعادل والتكاليف الثابتة في صناعة الفندقية.
 - ٣- الجزء الثالث: خاص بالنسب المالية المختلفة بالإضافة إلى إحصائيات ونسب خاصة بصناعة الفندقية.
 - ٤- الجزء الرابع: عبارة عن نموذج دليل حسابات.
 - ٥- الجزء الخامس: يعرف بـ قاموس المصروفات (Expenses Dictionary).
- وحسب النظام المحاسبي الموحد للفنادق يتم إتباع الطريقة التالية لمحاسبة الأصول الثابتة الخاصة، من أجل الوصول إلى معالجة موحدة تطبق بجميع الفنادق لاتساق الأرقام عند المقارنة. تتمثل هذه الطريقة في ثلاث محاور، هي:

١) عند افتتاح الفندق ومباشرة العمل، أو عند إحداث تغيير شامل فيما يخص بالصيني والبللور والبياضات.... (الكميات المبدئية المستخدمة بالتشغيل)، يتم رسملتها واهلاكها خلال مدة لا تزيد عن (٣٦ شهراً) أي ثلاث سنوات، ويتم إدراج القيمة ضمن الأصول الثابتة (الألات والمعدات).

٢) الجزء الزائد من الكميات (المبدئية المستخدمة بالتشغيل) يعتبر كاحتياطي، ويتم إثباته كمخزون ضمن الأصول المتداولة، لحين دخوله الخدمة فيتم احتسابه كمصروف يحمل على القسم المستخدم لهذا البند.

٣) أي شيء يتم شرائه لاحقاً تكون العبرة بدخوله الخدمة، فإذا دخلت البنود المشتراة الخدمة مباشرة اعتبرت مصروفاً في الحال، وإذا لم تستخدم يتم إضافتها للمخزون الموجود، وتعتبر

ضمن المخزون لحين دخولها الخدمة، فيتم احتسابها كمصروف من مصروفات القسم المستخدم لها.

وما عدا ذلك فإن قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) لا تختلف في تبويباتها أو طريقة عرضها أو المعالجة المحاسبية لعناصر مفرداتها عما هو متبع في المنشآت الأخرى، مع ملاحظة أن الأصول الثابتة تشكل نسبة عالية من إجمالي أصول الفندق نظراً لما تتميز به الصناعة الفندقية من ضخامة الاستثمارات في هذه الأصول بالنسبة للأصول المتداولة.

٢-٢-٢: قائمة الدخل:

تفصح قائمة الدخل في الفندق عن نتيجة أعمال الفندق من ربح أو خسارة، خلال فترة مالية معينة تقدر عادة بسنة مالية. عن طريق مقابلة الإيرادات التي حققها الفندق خلال فترة مالية معينة بالتكاليف والمصروفات المترتبة على تحقيق هذه الإيرادات. وتعتبر قائمة الدخل من أهم القوائم المالية التي يحتاج المدير إلى فهمها بالكامل، حيث أنها القائمة المالية التي سوف تستخدم في قياس الأداء المالي لأقسام الفندق، بالإضافة إلى متابعة وتحسين العمليات اليومية لأقسامهم. وتوفر قائمة الدخل المعلومات التي ترتبط بكل من قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) وقائمة التدفقات النقدية، ولا شك أن مديري الفنادق الذين يفهمون تلك العلاقات بين هذه القوائم المالية يكونوا قادرين على استخدام تلك القوائم المالية بشكل أكثر فعالية في تشغيل أقسامهم. ومن أجل إعداد قائمة الدخل في الفنادق لا بد من إعداد القوائم والحسابات التالية كحد أدنى، والتي تختلف من فندق إلى آخر حسب درجة تصنيفه وكبر حجمه والخدمات التي يقدمها، بعد ذلك يتم إعداد قائمة الدخل العامة (الموحدة) للفندق، وهذه هي القوائم والحسابات:

(١) قوائم إيرادات ومصروفات أقسام الفندق: حيث يخصص لكل قسم من أقسام الفندق المختلفة، قائمة إيرادات ومصروفات تمكن من معرفة نتيجة كل قسم من ربح أو خسارة، فهي بمثابة قائمة دخل لهذا القسم في نهاية الفترة. وهو الأمر الذي يمكن من تحقيق هدف النظام المحاسبي في الفندق، من قياس وتقييم أداء كل قسم من أقسام الفندق على حدة، للوقوف على الأداء المالي لكل قسم ومدى مساهمته في أرباح الفندق بشكل عام.

(٢) حسابات الإيرادات المتنوعة: كإيجار المحلات الملحقة بالفنادق وأية عمولات أخرى يتقاضاها الفندق، ويلاحظ أن هذه الإيرادات ليست من صميم الأنشطة الرئيسية للفندق.

(٣) حسابات النفقات: ويمكن تقسيم النفقات إلى ثلاثة أنواع، هي^(١):

A. نفقات تخص قسم بذاته: وتحمل هذه النفقات مباشرة لحساب القسم الذي تخصه.

B. النفقات غير المباشرة التي تخص أكثر من قسم: ويمكن توزيعها على الأقسام وفقاً

لمعيار مناسب.

(١) راضي، محمد سامي. مرجع سبق ذكره، ص ١٣٩.

C. النفقات غير المباشرة العامة: التي تصرف على الفندق كوحدة واحدة، حيث أنها لا تخص قسماً معيناً، كما يتعذر توزيعها على الأقسام المختلفة بمعيار مناسب، ومن ثم هي تظهر في قائمة الدخل العامة للفندق.

وهناك نموذجان لإعداد قائمة الدخل العامة للفندق، هما (٢):

- (١) نموذج يوضح ملخص للعمليات التي تمت خلال السنة بالنسبة للأقسام الإنتاجية المختلفة.
- (٢) نموذج يوضح الآتي بالنسبة لكل قسم: صافي المبيعات، تكلفة المبيعات، النفقات المباشرة، النفقات غير المباشرة، صافي الربح أو الخسارة. فضلاً عن التفرقة بين الربح العادي والربح الشامل، حيث أن الربح العادي هو الناتج عن ممارسة الفندق لأنشطته الرئيسية، فيما أن البنود غير العادية سواء كانت إيراداً أو مصروفاً فإنه يتم معالجتها بعد الوصول للربح العادي حتى نصل للربح الشامل.

٢-٢-٣: قائمة التدفقات النقدية:

منذ فترة وجيزة نسبياً أصبحت قائمة التدفقات النقدية إحدى القوائم المالية الإلزامية التي يجب إعدادها بجانب قائمة الدخل وقائمة المركز المالي بالنسبة للمنشآت الاقتصادية بما فيها الفنادق. وقد حلت قائمة التدفقات النقدية مكان قائمة التغيرات في المركز المالي، وهذا التغيير يعكس الأهمية المتزايدة للتدفقات النقدية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية. فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) المعيار المحاسبي رقم (٩٥) "قائمة التدفقات النقدية" في عام (١٩٨٧)، والذي أصبح ساري المفعول بالنسبة للقوائم المالية للسنوات المالية المنتهية بعد تاريخ (١٥/٧/١٩٨٨) (١). وكما أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) المعيار المحاسبي الدولي السابع (المعدل في عام ١٩٩٢) الخاص بإعداد قائمة التدفقات النقدية، ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي السابع والخاص بإعداد قائمة التغيرات في المركز المالي، المعتمد من قبل المجلس في تشرين الأول عام (١٩٧٧)، ولقد أصبح المعيار المعدل ساري المفعول على البيانات المالية التي تغطي الفترات التي تبدأ في الأول من كانون الأول عام (١٩٩٤) أو بعد هذا التاريخ (٢). وتتبع أهمية قائمة التدفقات النقدية في الفنادق، من دورها في توفير معلومات عن التدفقات النقدية لا تظهر في أي من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)، لذا تعتبر هذه القائمة بمثابة صلة الوصل بين هاتين القائمتين، كما أنها مفيدة في تزويد مستخدمي البيانات المالية في الفندق بالأساس اللازم لقياس قدرة الفندق على توليد النقدية أو ما يعادلها، واحتياجات الفندق للاستخدام والانتفاع من تلك التدفقات النقدية. وتشكل قائمة التدفقات النقدية في الفندق بما تحويه من معلومات وما يمكن اشتقاقه منها من مؤشرات، أداة فعالة لتقييم مدى كفاءة

(٢) راضي، محمد سامي. مرجع سبق ذكره، ص ص ١٦٠ - ١٧٢.

(١) دهشمش، نعيم. قائمة التدفقات النقدية: من الناحية العلمية والعملية، (عمان: معهد الدراسات المصرفية، ١٩٩٦)، ص ٦.

(٢) المعيار المحاسبي الدولي السابع (المعدل في عام ١٩٩٤)، مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ٢٠٠١.

السياسات المالية التي تتبناها إدارة الفندق في مجال التمويل والاستثمار، وكذلك في استكشاف خططها المستقبلية في التوسع في أعمال الفندق^(٣). إن الهدف الأساسي لقائمة التدفقات النقدية في الفندق هو توفير المعلومات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للفندق خلال الفترة المالية، وبالإضافة إلى هذا الهدف الأساسي فإنها تخدم الأغراض والأهداف التالية^(١):

١. تقييم قدرة الفندق على توليد النقدية من عملياته التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.
٢. مدى تأثير قرارات إدارة الفندق على السياسات المالية المتبعة في الفندق.
٣. تحديد مقدرة الفندق على الاستمرار في توليد النقدية.
٤. إظهار الاختلاف بين صافي الدخل (طبقاً لأساس الاستحقاق والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها)، وبين صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية طبقاً للأساس النقدي.
٥. تقدم معلومات عن السيولة المالية للفندق، وقدرته على الإيفاء بالمتطلبات طويلة الأجل (كالقروض طويلة الأجل).
٦. تقييم قدرة الفندق على تمويل عملياته الأساسية لضمان النمو والاستمرارية في توليد النقدية في الفندق.

عرض قائمة التدفقات النقدية

إن شروط الإفصاح المنصوص عليها في المعايير المحاسبية الدولية الصادرة بشأن قائمة التدفقات النقدية لم تلزم المنشآت ومن بينها الفنادق باتباع طريقة بعينها من أجل إعداد قائمة التدفقات النقدية، وتركت لكل منشأة أن تعرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية بالطريقة الأكثر مناسبة لطبيعة العمليات التي تمارسها، إلا أن المعايير المحاسبية أوصت بإحدى الطريقتين. وبشكل عام يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية في الفنادق بطريقتين:

☒ الطريقة المباشرة.

☒ الطريقة غير المباشرة.

وينحصر الفرق بين هاتين الطريقتين في إعداد قائمة التدفقات النقدية في كيفية احتساب صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، أما بالنسبة لكل من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية فلا يختلف عرضها في كلا الطريقتين. وقبل عرض هاتين الطريقتين يجب التنويه إلى أن المعلومات اللازمة لإعداد قائمة التدفقات النقدية في الفندق يتم الحصول عليها من ثلاثة مصادر، وهي:

١. ميزانيات مقارنة (وعادة ما تكون ميزانيتين لفترتين مالييتين متتاليتين).

(٣) مطر، محمد. الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، (عمان: جامعة اليرموك، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣)، ص ١٦١.

(١) الرواي، خالد. التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، (عمان: دار المسيرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠)، ص ٤٠.

مطر، محمد. مرجع سبق ذكره، ص ١٦٢ - ١٦٦.
الدهراوي، كمال الدين. مرجع سبق ذكره، ص ١٥٦.

٢. قائمة الدخل للفندق للفترة المالية الحالية.

٣. بيانات للعمليات المالية التي قام بها الفندق خلال الفترة المالية المدروسة.

✕ الطريقة المباشرة:

الميزة الأساسية للطريقة المباشرة أنها توفر الصورة الكاملة للتدفقات النقدية المترتبة على النشاط التشغيلي، ولا شك أن ذلك يتسق مع الهدف الأساسي لقائمة التدفقات النقدية – توفير المعلومات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية الناجمة عن الأنشطة التشغيلية – وإن ذلك يوفر أساس التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية، فالربط بين مصادر النقدية وأوجه صرفها فيما يتعلق بأنشطة التشغيل يسهل عملية التنبؤ تلك. ومن ناحية أخرى، إن توفير معلومات عن المقبوضات النقدية ومصادر الرئيسية، والمدفوعات النقدية وأوجه الصرف الرئيسية، يعتبر مفيداً في الحكم على قدرة الفندق على^(١):

١. توليد نقدية من أنشطته التشغيلية لسداد ديونه.

٢. إجراء توزيعات الأرباح على الملاك.

٣. إعادة الاستثمار في أنشطته التشغيلية.

✕ الطريقة غير المباشرة:

بحسب هذه الطريقة يبقى احتساب صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية كما هو في الطريقة المباشرة. أما صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية فتحسب كما يلي:

✓ يبدأ عادة بصافي الدخل من أجل إجراء التسويات اللازمة لتحويل صافي الدخل من أساس الاستحقاق إلى صافي النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية.

✓ يضاف إلى صافي الدخل ما يلي:

• الزيادة في الخصوم (الالتزامات) المتداولة مثل (الزيادة في حسابات الدائنين، الحسابات

المستحقة الدفع كالضرائب مستحقة الدفع والرواتب مستحقة الدفع...الخ).

• النقصان في الأصول المتداولة مثل (حسابات المدينين والبضاعة).

• الخسارة الناتجة عن بيع الأصول الثابتة.

• الاهتلاك والاستنفاد للأصول الثابتة والملموسة.

✓ يطرح من صافي الدخل ما يلي:

• الزيادة في الأصول المتداولة.

• النقصان في الخصوم المتداولة.

• الأرباح الناتجة عن بيع الأصول الثابتة.

(١) زامل، أحمد محمد. المحاسبة الإدارية مع تطبيقات بالحاسب الآلي، (الرياض: معهد الإدارة العامة، الجزء الثاني، ٢٠٠٠)، ص ٨٢٦.

- الأرباح الناتجة عن تسديد فوائد القروض.

المبحث الثالث:

تقييم الأداء في المنشآت الفندقية

تواجه منشآت الأعمال الحديثة ومن بينها الفنادق بيئة سريعة التغير في المتطلبات والموارد، ويفرض هذا الأمر على هذه المنشآت، الاستجابة السريعة والتوجه لتطوير تقنياتها واستراتيجياتها، لتكون قادرة على مواجهة تلك المتغيرات في البيئة بأبعادها المختلفة. ولتحقيق ذلك التطور بكفاءة وفعالية يتم تقييم أداء تلك المنشآت لتحديد الجوانب التي تكون بحاجة ماسة للتغيير والتطوير والتحسين المستمر.

حيث أن المنشآت الحديثة تعمل في بيئة متطورة بشكل مستمر في تكنولوجيا المعلومات، وما يترتب على ذلك من تطور في تكنولوجيا الإنتاج، لذلك تأثرت أهداف واستراتيجيات تلك المنشآت وزاد اهتمامها بعامل الوقت والجودة وإرضاء العملاء وتحقيق النمو والتطور، وكان نتاجاً لذلك ضرورة صياغة مقاييس أداء جديدة لتقييم الأداء تحقق التوازن بين جوانب الأداء المختلفة في المنشأة. مع ضرورة أن تركز نظم قياس الأداء على دراسة وتحليل الأسباب أو المحركات المؤثرة في الأداء حتى يمكن اتخاذ قرارات محسنة بشكل صحيح.

ويتناول الباحث تقييم الأداء في المنشآت الفندقية في الأجزاء الفرعية التالية:

٢-٣-١ مفهوم وأهداف تقييم الأداء

٢-٣-٢ قواعد وخطوات تقييم الأداء

٢-٣-١ مفهوم وأهداف تقييم الأداء:

يقصد بتقييم الأداء مقارنة النتائج الفعلية التي تم التوصل إليها من جراء تنفيذ الأنشطة المقررة في الفندق، مع الخطط والأهداف والمعايير الموضوعة في الفندق، بقصد التوصل إلى الانحرافات في هذه النتائج وتبيان أسبابها، من أجل معالجتها وتلافي حدوثها في الخطط المستقبلية للفندق. ويتناول الباحث بشيء من التفصيل مفهوم وأهداف تقييم الأداء.

٢-٣-١-١ مفهوم تقييم الأداء:

لا شك أن تقييم أداء المنشآت ومن بينها الفنادق، والوقوف على قدرتها على تنمية وتعظيم ثروة الملاك، وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، يعد أحد الجوانب التي يهتم بها مستخدمو المعلومات المحاسبية. ويعرّف التقييم بأنه عملية الحصول على المعلومات وإصدار أحكام تفيد في اتخاذ القرارات، فالتقييم مبني على أساسين مهمين هما: جمع البيانات والمعلومات عن طريق القياس و ثم إصدار أحكام في ضوء ذلك. ويعد التقييم عملية ضرورية تقتضيها طبيعة أي عمل بصفة عامة^(١).

وتقييم الأداء أيضاً هو " العملية التي تهدف إلى قياس النشاط المؤدى والوقوف على حقيقة نتائجه، ومن ثم بيان ما إذا كان النشاط متفقاً في نتائجه مع الأهداف التي سعى لتحقيقها، وما إذا كان أسلوب أداء هذا النشاط ووسائل تحقيقه تمثل أفضل وأكفأ ما أمكن إتباعه لتحقيق تلك النتائج والأهداف"^(٢).

و يشمل تقييم الأداء: "استخدام البيانات المتاحة عن أوجه نشاطات المنشأة، بصورة توضح وحدات التنفيذ الفعلية والانحرافات عن الخطط الموضوعة، مع قياس النتائج وإظهار المشكلات والمعوقات، وتقييم نشاط المستويات المختلفة من الإدارة داخل المنشأة الواحدة، عن طريق مقارنة البيانات الفعلية مع البيانات المخططة والبيانات الفعلية مع السنوات السابقة"^(٣). كما أنه "التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المخططة"^(٤).

يتولى النظام المحاسبي في الفندق، جمع وتسجيل وتبويب النتائج الفعلية لأنشطة الفندق أولاً بأول، ورصدها في قوائم تحليلية. وبذلك يكون المجال متاحاً لمقابلة النتائج الفعلية المتحققة بالتقديرات والتوقعات، وبالتالي يمكن التوصل إلى استنتاج الفروق والانحرافات، وتحليل أسبابها والعوامل التي ساعدت على ظهورها، والتي قد تكمن في مستوى كفاءة الأداء والتشغيل في الفندق، أو مدى دقة

(١) المقابلة، محمد قاسم. نظم المعلومات الإدارية: وعلاقتها بوظائف العملية الإدارية وتطبيقاتها التربوية، (الطبعة الأولى، إربد، عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٤)، ص ٤٦.

(٢) قلعوي، غسان برهان الدين. رقابة الأداء، (دمشق، دار كنعان، ١٩٩٨)، ص ١٣.

(٣) كركور، عدنان نجيب و فارس، سليمان خليل. التقويم الإداري في المشروعات، (دمشق، جامعة دمشق، ٢٠٠٠)، ص ٢٣٢.

(٤) فضالة، أبو الفتوح علي. التحليل المالي وإدارة الأموال، (القاهرة، دار الكتب العلمية، ١٩٩٩)، ص ٢٣.

التنبؤات بعدد النزلاء ونسب الإشغال للغرف في الفندق، أو القدرة الإنفاقية للنزلاء والعملاء في الفندق، وغير ذلك من الأسباب الأخرى لهذه الانحرافات بين النتائج الفعلية والمتوقعة (المقدرة).

ويجب على النظام المحاسبي في الفندق أن يحقق التالي فيما يتعلق بتقييم الأداء الفندقي:

- (١) تقييم مدى نجاح الفندق بما يحققه من أرباح أو خسائر.
- (٢) توفير المعلومات الضرورية التي تفيد الإدارة في معرفة تكلفة الخدمات المقدمة للنزلاء والعملاء والتغيرات التي تطرأ على هذه التكلفة.
- (٣) إمكانية إجراء المقارنات بين نتائج كل قسم الفعلية والمتوقعة (المقدرة) والتعرف على إيرادات ومصروفات كل قسم.
- (٤) تقييم كفاءة أداء العنصر البشري في كل قسم من أقسام الفندق، والتعرف على أوجه القصور في حال حدوثها لمعالجتها وتفاديها مستقبلاً.
- (٥) تقييم أداء الرقابة الداخلية في الفندق كأداة مهمة لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ومعالجتها ومنع وقوع الاختلاسات والسرقة لموارد الفندق.

٢-٣-١-١ : العلاقة بين الرقابة وتقييم الأداء:

هناك علاقة وثيقة وارتباط كبير بين الرقابة وتقييم الأداء، فغالباً ما يتم استخدام تعبير رقابة الأداء "Performance Control" وتقييم الأداء "Performance Evaluation" للتعبير عن معنى واحد، وهو قياس نشاط المنشأة للوقوف على حقيقة هذا النشاط، ومقارنة النتائج الفعلية مع الخطط الموضوعة والأهداف المراد تحقيقها، من أجل تحديد الانحرافات وبيان فيما إذا تم استخدام الأدوات والأساليب بكفاءة وفعالية عالية من أجل تحقيق هذه الأهداف.

وبداية لا بد من التعرف على مفهوم الرقابة قبل الخوض في علاقتها مع تقييم الأداء مما يساعد في توضيح مفهوم تقييم الأداء بشكل أوضح. تعرف رقابة الأداء بأنها: "عبارة عن قياس وتصحيح أداء المرؤوسين للتأكد من أن أهداف المنظمة والخطط الموضوعة لبلوغ هذه الأهداف قد تم تنفيذها بشكل مرضي"^(١). وهي: "نشاط إنساني يختص بمسايرة عمليات التنفيذ للخطط والسياسات، مركزاً على توقع حدوث الأخطاء ومحاولة تجنبها مقدماً عن طريق قياس النتائج المحققة أولاً بأول، ومقارنتها بالمعايير الموضوعة مقدماً، لتحديد الاختلافات والتمييز بينها ومعرفة أسبابها بطريقة مرنة تتفق مع طبيعة وحجم النشاط الذي يتم مراقبته، والعمل على تصحيح مسار التنفيذ عن طريق معالجة

(١) الحياي، وليد ناجي. المدخل إلى المحاسبة الإدارية، (طرابلس، الجامعة المفتوحة، ١٩٩٨)، ص ٥٦.

الانحرافات وتنمية الايجابيات، وبأسلوب يدفع العاملين على تحسين الأداء وتطويره ويحقق التعاون بينهم من أجل تحقيق الأهداف المرجوة"^(٢).

والرقابة هي "مجموعة الإجراءات التي تنجز من خلالها عمليات الفحص والإشراف والتدقيق والمتابعة، من أجل إعداد الخطط قبل التنفيذ، ومن ثم أثناء التنفيذ وبعده، من خلال قياس وتقييم الأداء الفعلي وتحليله، ومقارنته بالخطط أو بالمعايير أو بأية وسيلة لتقييم الأداء، وذلك في سبيل اكتشاف الانحرافات ومعالجتها وصولاً إلى تحقيق أعلى معدلات أداء"^(١).

وبين فالمر "Fulmer" أن الرقابة تتمثل في القيام بثلاث خطوات، وهي^(٢):

١. وضع المعايير.

٢. قياس الأداء ومقارنته بالمعايير.

٣. تصحيح الاختلافات بين النتائج الفعلية والخطط الموضوعية.

وبعد الاستعراض السابق يمكن للباحث التوصل إلى النتيجة التالية:

"إن مضمون الرقابة هو متابعة تنفيذ الخطوات اللازمة لتحقيق أهداف المنشأة والتأكد من أن الخطط تنفذ وفقاً لما هو محدد من قبل، ويعتمد في ذلك على المعايير التي تستخدم كعلاقات لاختبار النتائج الفعلية والتأكد من إنجاز الأفراد القائمين على التنفيذ الفعلي حسب الخطة المرسومة، لتحديد الانحرافات لمعالجتها في حال وجودها، وتستلزم الرقابة وضوح الأهداف والخطط وتوافر وسائل الاتصال الفعالة كأساس لحسن فهم الأهداف والخطط الرئيسية للمنشأة".

وفي الفنادق يتطلب نجاح الفندق في عمله فرض رقابة فعالة على التكاليف في مختلف الأقسام في الفندق، فلكي يحصل الفندق على نتائج مرضية من استغلال العمل في أقسامه المختلفة، وخاصة قسم الغرف وقسم الأطعمة والمشروبات - اللذان يشكلان نسبة عالية من إيرادات الفندق الكلية- يتطلب الأمر تصميم نظام للرقابة على العمليات التي تتم في هذه الأقسام لتجنب وقوع انحرافات أو ضياع أو إسراف أو فساد المون لسوء تخزينها، أو زيادة الأطعمة المعدة عن حاجة الاستهلاك اليومي. فكلما زادت دقة وفعالية النظام الرقابي الموضوع على هذه التكاليف انعكس ذلك بشكل مباشر على ربحية الفندق. وإنه من الأفضل للفندق أن تكون الرقابة بمفهوم الرعاية والوقاية من الوقوع في الخطأ، وإبداء النصح والإرشاد لتجنب الوقوع في الخطأ، بل من الأفضل أيضاً أن تكون الرقابة أمر حتمي يقبله جميع

(٢) ناجي، السيد عبده. الرقابة على الأداء من الناحية العلمية والعملية، (الطبعة الثالثة، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٨.

(١) كعدان، حسان. " الرقابة وتقييم الأداء في القطاع المصرفي: مع دراسة حالة تطبيقية عن المصرف التجاري السوري " ، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ١٩٩٧، ص ٥٣.

(٢) ناجي، السيد عبده. مرجع سبق ذكره، ص ١٨.

العاملين في الفندق، باعتبارها جزءاً طبيعياً من العملية الإدارية، وإحدى واجبات الإدارة في الفندق ومسؤولياتها. وإن للرقابة في الفندق أهداف متعددة، من أهمها ما يلي:

(١) مساعدة إدارة الفندق على اكتشاف المشكلات في وقتها ومن ثم اتخاذ الإجراءات الصحيحة في الوقت المناسب.

(٢) تصحيح مسار الخطة المستقبلية للفندق وبنائها على أساس سليم.

(٣) تسهيل التنسيق بين أعمال إدارات وأقسام الفندق، وربطها بالأداء الكلي للفندق وتعاون هذه الأقسام لتحقيق الأهداف المشتركة للفندق.

(٤) تنشيط دوافع العاملين بالفندق لبلوغ المستويات المقررة للأداء.

(٥) تقليل التكاليف في الفندق قدر الإمكان، وذلك بمعالجة الأخطاء عند ظهورها.

إن الرقابة تتخذ في الأساس صورتين، هما:

١. الرقابة النظامية (الرقابة المستندية):

والتي تتم عن طريق مراجعة البيانات للتأكد من أن الموارد المستخدمة في الفندق قد أنفقت في حدود الاعتمادات المختصة، والتأكد من مدى الالتزام بالقوانين واللوائح والأنظمة والقرارات المحددة لعمل الفندق، وكذلك التأكد من سلامة القيود والسياسات المحاسبية المطبقة في الفندق، ومدى صدق تمثيل القوائم المالية للمركز المالي ونتائج النشاط في الفندق.

٢. رقابة الأداء:

وذلك عن طريق التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة للفندق، والتحقق من مدى تنفيذ الأهداف المخططة. بمرقابة أوجه النشاط المختلفة للفندق، وفرض رقابة على النتائج الإجمالية وتحليلها ومقارنتها بالخطط الموضوعية، للتأكد من تحقيق الأهداف التي يرمي إليها الفندق.

وبذلك يمكن القول أن تقييم الأداء في الفندق يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالشكل الثاني من أشكال الرقابة أي رقابة الأداء، فكلاهما يتضمن عمليات التحليل المقارن بين النتائج الفعلية لأنشطة الفندق والنتائج المتوقعة أو الخطط الموضوعية، ولكن الغاية الرئيسية لهذه المقارنة بالنسبة للرقابة في الفندق، هي: التأكد من أن نتائج التنفيذ تتم وفقاً للخطط الموضوعية في الفندق وتصحيح الانحرافات قبل استفحال أمرها ضماناً لتحقيق أهداف الفندق. أما الغرض الأساسي لتقييم الأداء في الفندق، هو: مقارنة النتائج المحققة مع الأهداف المقدرة للكشف عن الانحرافات التي تم وقوعها وتحديد أسبابها الجوهرية تاركاً مهمة تصحيحها لإدارة الفندق لتلافيها في الخطط المستقبلية للفندق.

إن تقييم الأداء في الفندق يتضمن ثلاثة مظاهر، هي:

١. المظهر الأول " تقييم فعالية الأداء Effectiveness " قياس مدى تحقيق الأهداف المقررة

للفندق، والعلاقة بين النتائج المستهدفة للنشاط الفندقي والنتائج المتحققة فعلياً.

٢. المظهر الثاني " تقييم كفاءة الأداء Efficiency": قياس العلاقة بين الإنتاج وتكاليف الإنتاج في الفندق، أي العلاقة بين المخرجات والمدخلات في الفندق، وذلك لتقدير درجة الكفاءة في أداء نشاط الفندق. هذه الكفاءة المعبر عنها بتحقيق أفضل النتائج "المخرجات" كمأً ونوعاً بأقل الأعباء "المدخلات".

٣. المظهر الثالث " تقييم الاقتصاد أو التوفير Economy": التأكد من أن النشاط الفندقية قد حصل على موارده "مدخلاته" بالكميات والأنواع المناسبة وبأقل تكلفة.

٢-١-٣-٢ أهداف تقييم الأداء:

يتجسد الهدف الأساسي لتقييم الأداء في المنشآت الفندقية: في تحسين أداء هذه المنشآت وتطويره بما يتماشى مع التطورات والتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية في بيئة الأعمال. وفي هذا الإطار يعمل تقييم الأداء على الإجابة عن ثلاثة أسئلة أساسية هي^(١):

- (١) ما هو مستوى الأداء الحالي للمنشأة؟
 - (٢) هل يمكن تحسين وتطوير مستوى الأداء الحالي للمنشأة بما يضمن استمرارها ونجاح عملها؟
 - (٣) كيف يمكن ذلك؟
- ولكي يحقق تقييم الأداء في الفندق هدفه الأساسي لا بد من تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية التي تمدها بالمعلومات والبيانات التي تمكن من حسن التخطيط والتوجيه والإشراف، ومن هذه الأهداف ما يلي:
١. التحقق من إنجاز المستويات الإدارية المختلفة في الفندق للوظائف المكلفة بأدائها ومقارنتها مع الخطط الموضوعية.
 ٢. الكشف عن أماكن الخلل والضعف في نشاط المنشأة الفندقية وإجراء تحليل شامل لهذه الانحرافات وبيان مسبباتها، بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وإرشاد المنفذين إلى وسائل تلافيها مستقبلاً.
 ٣. تحسين الأداء في الفندق من خلال استخدام الموارد المتاحة بأقصى كفاءة ممكنة وتحقيق الأهداف بفعالية عالية.
 ٤. مساهمة تقييم أداء النشاط الفندقية في بيان مدى فعالية هذا النشاط وأهميته على البنية الاقتصادية والاجتماعية، والاعتماد على نتائج تقييم الأداء في الفنادق عند إجراء تقييم شامل للاقتصاد الوطني.

(١) عطية، هاشم أحمد. و محمد، محمد عبد ربه. مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٨٧ - ٢٨٨.
الحسني، صادق. التحليل المالي والمحاسبي: دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاته، (عمان، جامعة عمان، ١٩٩٣)، ص ص ١٢٢ - ١٢٤.

٥. توفير البيانات والمعلومات المالية الناتجة عن عملية تقييم الأداء للجهات الإدارية المسؤولة عن وضع الخطط المستقبلية للفندق، لتجنب الانحرافات السلبية وتجنب الوقوع في الأخطاء المكتشفة مرة أخرى.

٦. رفع مستوى أداء المنشأة الفندقية باعتبار تقييم الأداء هو الأداء الرئيسية التي يبنى عليها مبدأ المساءلة، من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام الفندق وتحديد انجازاته سلباً وإيجاباً.

٧. التأكد من سلامة الأساليب والإجراءات المتبعة في تحقيق أهداف النشاط الفندقي.

٨. إيجاد كادر كفء للعمل في النشاط الفندقي يتمتع بالمهارات العلمية والفنية والقادر على تنفيذ كافة المهام والواجبات بكفاءة عالية.

ولكي تحقق عملية تقييم الأداء هدفها الأساسي والأهداف الفرعية الأخرى لا بد من قيامها بأداء الوظائف التالية:

١. متابعة تنفيذ الأهداف: وذلك بالحكم على مدى تحقيق الفندق للأهداف الموضوعة سواء أكانت كمية أو قيمة، وذلك بالاستعانة بالبيانات والإحصائيات.

٢. مقارنة النتائج الفعلية للفندق مع الأهداف المخططة أو المعايير الموضوعة مسبقاً، والتعرف على الانحرافات وأسبابها.

٣. تفسير الانحرافات في النتائج عن الخطط الموضوعة تفسيراً واضحاً وذلك بالاستعانة بالمعايير والمعدلات.

٤. تقييم النتائج: بتحديد المراكز الإدارية في الفندق المسؤولة عن الانحرافات التي تحدث نتيجة تنفيذ الخطط الموضوعة.

٢-٣-٢: قواعد وخطوات تقييم الأداء:

هناك مجموعة من القواعد والخطوات التي تشكل مجموعها عملية تقييم الأداء التي تهدف إلى كشف أسباب الانحرافات بين النتائج الفعلية وتلك المخططة أو المقدرة من قبل إدارة الفندق، من أجل تشجيع الانحرافات الايجابية وتقويتها، ووضع الحلول للانحرافات السلبية ومعالجتها، لتلافي الوقوع بها مستقبلاً.

٢-٣-١: القواعد الأساسية لتقييم الأداء:

تقوم عملية تقييم الأداء على مجموعة من القواعد العامة والأساسية الواجب تطبيقها وتمثل هذه القواعد في ما يلي:

(١) تحديد الأهداف:

من أجل تقييم كفاءة وفعالية الأداء للمنشأة الفندقية يجب التعرف على الأهداف التي يريد تحقيقها الفندق بشكل واضح ودقيق. إذ لا بد من وجود الأهداف أولاً لتصبح المعيار الذي يقاس

عليه الأداء، ويجب أن تتصف هذه الأهداف بالقابلية للمراجعة التي تجعل من الممكن الحكم على إذا ما كان الهدف المعطى قد تم إنجازه أم لا^(١). ويتم الاستعانة بالأرقام والنسب والمعايير والتوصيف الملائم للربحية والقيمة المضافة المطلوب تحقيقها في الفندق، وحجم ونوع السلع والخدمات التي يقدمها الفندق للنزلاء والعملاء. فعندما يرسم الفندق سياساته ويحدد الهدف العام لنشاطه يجب أن تتوسع هذه السياسات والأهداف لتشمل جميع الأهداف التفصيلية الأخرى.

(٢) وضع الخطط التفصيلية والبرامج لإنجاز العمل:

حيث يتم في ضوء الأهداف المحددة للفندق وضع خطة متكاملة لإنجاز العمل تشكل كل مجال من مجالات النشاط الفندقي بشكل تفصيلي، بحيث تشمل أقسام الفندق الإنتاجية والخدمية. وتوضح هذه الخطة الموارد المالية والبشرية المتاحة للفندق، وتحديد مصادرها وكيفية الحصول عليها، والأساليب الفنية والتنظيمية والإدارية التي تتبع في إدارة واستخدام هذه الموارد في أقسام الفندق المختلفة. وكذلك تبين أساليب إعداد الموارد البشرية وتدريبهم وتأهيلهم ليكونوا قادر عمل متميز وقادر للتعامل مع النزلاء والعملاء في الفندق.

(٣) تحديد مراكز المسؤولية:

يقصد بمركز المسؤولية كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء عمل معين في الفندق، ولها سلطة اتخاذ القرارات التي من شأنها إدارة جزء من نشاط المنشأة الفندقية، وتحديد النتائج التي سوف تحصل عليها. وإن كل مركز مسؤولية في الفندق يهتم بالإيرادات والتكاليف التي تقع تحت رقابته فقط، وفي حال تنفيذ نشاط معين بين مجموعة من الأقسام في الفندق يتم توزيع التكاليف والإيرادات على هذه الأقسام المتشاركة في العمل. لذلك يجب أن تعرف مسؤولية كل مركز مسؤولية في الفندق لغرض المساءلة وبيان أسباب الانحرافات التي تقع خلال عملية التنفيذ.

وبشكل عام يمكن تقسيم مراكز المسؤولية، إلى:

A. مراكز التكلفة: يتم تقييم أدائها على أساس المقارنة بين التكاليف الفعلية والمعيارية.

B. مراكز الربحية: يتم تقييم أدائها على أساس مؤشرات الربحية.

C. مراكز الاستثمار: يتم تقييم أدائها باستخدام مقاييس متنوعة منها (معدل العائد على

الاستثمار، الدخل المتبقي.....الخ).

(٤) تحديد معايير الأداء:

إن أهم جانب في عملية تقييم الأداء في الفنادق وأكثرها صعوبة هو تحديد المعايير التي يتم على أساسها تقييم الأداء في الفندق. وتشمل المعايير المقاييس والنسب والأسس التي تقاس بها

(١) الخزامى، عبد الحكم أحمد. تكنولوجيا الأداء من التقييم إلى التحسين، (القاهرة: مكتبة ابن سينا، ١٩٩٩)، ص ص

النتائج والانجازات التي حققتها المنشأة الفندقية^(١). حيث يتم بناء على هذه المعايير مقارنة النتائج المحققة للأداء الفعلي مع تلك المخططة وبالتالي يتم تحديد الانحرافات لوضع الحلول اللازمة للانحرافات السلبية منها ودعم وتشجيع الايجابية منها.

(٥) توفر جهاز مناسب لتنفيذ تقييم الأداء:

يجب توفر جهاز من الموظفين الفنيين في الفندق يقوم بالرقابة وجمع المعلومات، ويقوم بتسجيل النتائج التي يتمخض عنها التنفيذ لاستخدامها في الأغراض التي تراها الإدارة. حيث تعتمد نتائج تقييم الأداء على مدى الدقة في جمع وتسجيل البيانات، لذلك يجب وضع برامج التدريب المتخصصة لتستفيد منها كافة المستويات التنفيذية والرقابية.

١-٣-٢: خطوات تقييم الأداء:

تمر عملية تقييم الأداء بالخطوات التالية:

(١) جمع البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التقييم:

يتم الحصول على البيانات والمعلومات الإحصائية اللازمة لعملية تقييم الأداء في الفندق، من القوائم المالية متمثلة بقائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية، وأيضاً من الملاحظات المرفقة بالتقارير المالية، إضافة إلى المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة لنشاط المنشأة الفندقية، وهذا يؤكد أن النظام المحاسبي في الفندق يجب أن لا يقتصر فقط على الدفاتر والسجلات المحاسبية والمستندات المالية فقط، وإنما يجب أن يمتد ليشمل بيانات إحصائية أخرى تمكن من الوفاء باحتياجات النشاط الخدمي والتجاري والصناعي للفندق وبنفس درجة الكفاءة لهذه الأنشطة^(١)، كما يجب أن يكون النظام المحاسبي في الفندق قادراً على إنتاج كافة البيانات والمعلومات في الوقت المناسب لأغراض التخطيط واتخاذ القرارات على مستوى إدارة الفندق.

(٢) تحليل ودراسة البيانات والمعلومات المتعلقة بالنشاط:

حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية في البيانات المتوفرة عن أنشطة الفندق وإمكانية الاعتماد عليها، وذلك من خلال الاستعانة ببعض الطرق والأساليب الإحصائية المعروفة، كأسلوب تحليل الارتباط وأسلوب تحليل الانحدار، لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات. وكما يجب إجراء تحليل للبيانات المالية الواردة بالقوائم المالية للفندق، باستخدام مقاييس ومؤشرات محددة، للتعرف على كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة لديها، عن طريق مقارنة

(١) تنتوش، محمد قاسم. نظم المعلومات في المحاسبة والمراجعة المهنية: دور الحاسوب في الإدارة والتشغيل، (طرابلس: دار الرواد، الطبعة الأولى، ١٩٩٨)، ص ٤٩.
(١) راضي، محمد سامي. مرجع سبق ذكره، ص ١٩.

النتائج الفعلية للفندق بالخطط والأهداف الموضوعية للتوصل للانحرافات سواء كانت إيجابية أو سلبية، لوضع حلول ومعالجات لها لتلافي وقوعها مستقبلاً.

(٣) إجراء عملية تقييم الأداء:

تتم عملية تقييم أداء المنشأة باستخدام معايير ومقاييس تقييم الأداء المحددة للتعرف على مدى قدرة وكفاءة المنشأة في إدارة أنشطتها المختلفة من مختلف جوانبها الإدارية والإنتاجية والتقنية والتسويقية والتخطيطية. وذلك بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

(٤) تحديد الانحرافات:

وذلك بمقارنة النتائج الفعلية المحققة في الفندق مع الخطط الموضوعية والأهداف المخططة للمنشأة، بحيث يتم معرفة وحصر الانحرافات التي حصلت في أنشطة الفندق، ثم يتم تحديد أسبابها ووضع الحلول اللازمة لمعالجتها وتقادي حصولها في المستقبل. وتتعدد أسباب حدوث الانحرافات وتختلف من فندق إلى آخر، ويمكن تحديد أهم أسباب حدوث الانحرافات بالتالي:

١. أسباب مصدرها المعيار نفسه: فقد يكون المعيار المحدد في الخطة غير ملائم أو غير واقعي بالنسبة للعاملين في الفندق.

٢. أسباب مصدرها العاملون أنفسهم: فقد يكون المعيار سليماً، ولكن الانحرافات تعود إلى العاملين أنفسهم، بسبب:

A. النقص في قدراتهم ومهارتهم.

B. لأنهم غير مهتمين للقيام بعملهم على الوجه الصحيح.

٣. أسباب مصدرها ظروف استثنائية لا علاقة لها بالمعيار أو العاملين: مثل ظروف الطقس أو الاضطرابات السياسية والأمنية أو الركود الاقتصادي.

(٥) اتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح الانحرافات:

وتمثل هذه الخطوة الأخيرة في عملية تقييم الأداء ولها دور رئيسي وهام في هذه العملية، وذلك بإمداد الإدارات المختلفة في الفندق بنتائج تقييم الأداء، للاستفادة منها في اتخاذ القرارات التصحيحية للانحرافات التي اكتشفت، وتعزيز الايجابية منها وتلافي السلبية عند وضع الخطط المستقبلية للفندق، وزيادة فعالية المتابعة والرقابة. وتتضمن هذه الخطوة العمليات التالية:

A. تحديد الانحرافات والأسباب الحقيقية وراء حدوثها.

B. تحديد مراكز المسؤولية التي تتحمل مسؤولية حدوث هذه الانحرافات.

C. تحديد الإجراءات الواجب إتباعها لمعالجة وتصحيح هذه الانحرافات.

D. اتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون الوقوع في هذه الانحرافات مستقبلاً.

وفي مجال اتخاذ القرارات المصححة لمعالجة الانحرافات، يقوم القرار النهائي على أساس المفاضلة بين البدائل التالية:

١. عدم التحرك حتى يتم مراجعة النظام والمعايير الموضوعية. وفي هذا المجال يتم

التمييز بوضوح بين الانحرافات الناتجة عن الاختلافات عن المعايير الموضوعية،

وتلك الانحرافات التي ترجع إلى عدم واقعية المعايير والأهداف الموضوعية.

٢. الانتظار لفترة محدودة فقد يصحح الوضع نفسه بصورة تلقائية أو ذاتية.

٣. وضع معايير أداء جديدة.

٤. إتباع سلسلة من الخطوات المصححة المخططة مسبقاً والتي يتم ترتيبها بحسب درجة

الانحراف واستمراره.

٥. الحصول على استشارة خارجية موضوعية ذات كفاءة.

٦. التحرك في اتجاه جديد تماماً غير مخطط على أساس إعادة تقييم الموقف من أساسه.

وتعد عملية اتخاذ القرار باختيار البديل الذي تبين نتائج عملية التقييم بأنه الأفضل عملية دقيقة وبسيطة

في آن معاً. فهي دقيقة لأن اتخاذ القرار باختيار بديل معين يترتب عليه نتائج مستقبلية هامة مما يتطلب

اختيار القرار المناسب المستند إلى معلومات ملائمة من جهة، وأخذ المتغيرات والعوامل الأخرى

المحيطة في الحسبان من جهة أخرى، وهي بسيطة إذا ما كانت المعلومات التي تم جمعها وتحليلها

وتصنيفها وتقييمها قبل اتخاذ القرار مناسبة وكافية لاتخاذ القرار^(١).

^(١) فلوح صافي. ميده، ابراهيم. الغصين، راغب. المحاسبة الإدارية، (منشورات جامعة دمشق، ٢٠١٠-٢٠١١)، ص ١٢٠.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

(١) الكتب:

- إسماعيل، إسماعيل. مرعي، عبد الرحمن. ويوسف، علي. المحاسبة المتوسطة (٢)، (منشورات جامعة دمشق، ٢٠١٠-٢٠١١).
- آل آدم، يوحنا عبد. واللوزي، سليمان. دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات، (عمان: دار المسيرة، ٢٠٠٠).
- الحسني، صادق. التحليل المالي والمحاسبي: دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاته، (عمان، جامعة عمان، ١٩٩٣).
- الحضيبي، حامد العربي. تقييم الاستثمارات الفندقية، (القاهرة: دار الكتب العلمية، ١٩٩٩).
- الحياي، وليد ناجي. المدخل إلى المحاسبة الإدارية، (طرابلس، الجامعة المفتوحة، ١٩٩٨).
- الخزامي، عبد الحكم أحمد. تكنولوجيا الأداء من التقييم إلى التحسين، (القاهرة: مكتبة ابن سينا، ١٩٩٩).
- الدهراوي، كمال الدين. تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٦).
- الرواي، خالد. التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، (عمان: دار المسيرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠).
- السعيدة، منصور إبراهيم. المحاسبة الإدارية: مع التركيز على التكاليف لغايات التخطيط - اتخاذ القرارات - الرقابة وتقييم الأداء، (عمان: مؤسسة رام للتكنولوجيا، ١٩٩٣).
- الفضل، مؤيد محمد. و نور، عبد الناصر إبراهيم. المحاسبة الإدارية، (الطبعة الأولى، عمان: دار المسيرة، ٢٠٠٢).
- الكحلي، يس عباس. محاسبة الفنادق، (عمان: دار زهران، ١٩٩٦).
- المقابلة، محمد قاسم. نظم المعلومات الإدارية: وعلاقتها بوظائف العملية الإدارية وتطبيقاتها التربوية، (الطبعة الأولى، إربد، عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٤).
- باسيلي، مكرم. محاسبة المنشآت الفندقية، (المنصورة: المكتبة العصرية، ٢٠٠٦).
- تنتوش، محمد قاسم. نظم المعلومات في المحاسبة والمراجعة المهنية: دور الحاسوب في الإدارة والتشغيل، (طرابلس : دار الرواد، الطبعة الأولى، ١٩٩٨).

- توفيق، ماهر عبد العزيز. علم إدارة الفنادق، (عمان: دار زهران، ٢٠٠٦).
- توفيق، محمد شريف. مقدمة المحاسبة المالية مع ملحق التطبيقات علي الحاسب الآلي تحت نظام النوافذ، (الزقازيق: شركة الأستاذ، ٢٠٠٢).
- حجازي، محمد عباس. قوائم التدفقات النقدية: الإطار الفكري والتطبيق العملي، (القاهرة: نهضة مصر، ١٩٩٩).
- حسن، جلال عبده. الأصول العلمية في القوائم المحاسبية والمالية، (الطبعة الأولى، عمان: دار زهران، ٢٠٠٥).
- حسين، أحمد حسين علي. المحاسبة الإدارية المقدمة (تسعير المنتجات - تقييم الأداء - نظم الإنتاج الحديثة)، (الاسكندرية: مكتبة الإشعاع، ١٩٩٧).
- حنان، رضوان حلوة. محاسبة المؤسسات الفندقية: محاسبة الفنادق ومحاسبة المطاعم والتحليل المالي الإحصائي، (الطبعة الأولى، عمان: الدار العلمية الدولية، ٢٠٠١).
- خليفة، محمد عبد العزيز، وآخرون. شرح معايير المحاسبة المصرية، ج ١، (القاهرة: مركز فجر للطباعة، ١٩٩٩).
- دهمش، نعيم. قائمة التدفقات النقدية: من الناحية العلمية والعملية، (عمان: معهد الدراسات المصرفية، ١٩٩٦).
- راضي، محمد سامي. المحاسبة في صناعة الفنادق، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٧).
- زامل، أحمد محمد. المحاسبة الإدارية مع تطبيقات بالحاسب الآلي، (الرياض: معهد الإدارة العامة، الجزء الأول، ٢٠٠٠).
- زامل، أحمد محمد. المحاسبة الإدارية مع تطبيقات بالحاسب الآلي، (الرياض: معهد الإدارة العامة، الجزء الثاني، ٢٠٠٠).
- زكي، حسن. حمادة، رشا. و العدي، إبراهيم. المحاسبة المتقدمة (٢) (منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٦-٢٠٠٧).
- عطية، أحمد صلاح. محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، ٢٠٠٣).
- عطية، هاشم أحمد. و محمد، محمد عبد ربه. النظام المحاسبي ونظام محاسبة التكاليف في المنشآت الخدمية: الفنادق، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٠).
- عقل، مفلح محمد. مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، (الطبعة الأولى، عمان: مكتبة المجتمع، الرياض: دار أجنادين، ٢٠٠٦).

- علام، محمد نبيل. محاسبة المؤسسات الفندقية: منهج علمي لتخطيط ورقابة وقياس الأداء الفندقي، (الرياض: دار المريخ، ١٩٩٢).
- فضالة، أبو الفتوح علي. التحليل المالي وإدارة الأموال، (القاهرة، دار الكتب العلمية، ١٩٩٩).
- فلوح، صافي. مرعي، عبد الرحمن. اسماعيل، اسماعيل. حمزة، محي الدين. تحليل القوائم المالية، (منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٨-٢٠٠٩).
- فلوح صافي. ميده، ابراهيم. الغصين، راغب. المحاسبة الإدارية، (منشورات جامعة دمشق، ٢٠١٠-٢٠١١).
- قلعاوي، غسان برهان الدين. رقابة الأداء، (دمشق، دار كنعان، ١٩٩٨).
- كركور، عدنان نجيب و فارس، سليمان خليل. التقويم الإداري في المشروعات، (دمشق، جامعة دمشق، ٢٠٠٠).
- لطفي، أمين السيد. المحاسبة والتحليل المالي في الفنادق، (الاسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٧).
- محمد، منير شاكر. اسماعيل، اسماعيل. و نور، عبد الناصر. التحليل المالي – مدخل صناعة القرارات، (عمان: مطبعة الطليعة، ٢٠٠٠).
- مطر، محمد. الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، (عمان: جامعة البترا، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣).
- ناجي، السيد عبده. الرقابة على الأداء من الناحية العلمية والعملية، (الطبعة الثالثة، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٩).

٢) الدوريات:

- البحيصي، عصام محمد. "دور نظم المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات على ضوء تطبيق نظرية الصلاحية (المنفعة)"، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، (العدد ٢٩، كانون الأول ٢٠٠٤).
- الراوي، حكمت. " أهمية نظام المحاسبة في الصناعة الفندقية "، صحيفة الخليج الاقتصادي، مؤسسة دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر (١٥ تشرين الأول ٢٠٠٧).
- الزعبي، حسن علي. "خصائص نظم المعلومات و أثرها في تحديد الخيار الاستراتيجي"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، (المجلد ٣، العدد ٢، آذار ٢٠٠٧).

- العائدي، عثمان. "الصناعة السياحية في سوريا: الواقع والآفاق"، **جمعية العلوم الاقتصادية السورية: برنامج ندوة الثلاثاء الاقتصادية**، (دمشق، ١٨ نيسان ٢٠٠٠).
- المليجي، إبراهيم السيد. "دراسة واختبار مقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبي ومقاييس الأداء المبنية على التدفق النقدي في قياس أداء الشركات المساهمة المصرية"، (جامعة الإسكندرية: كلية التجارة، ٢٠٠٧).
- جاموس، مصطفى. "قائمة التدفق النقدي أحد المداخل الرئيسية لتطوير نظام المعلومات المحاسبي في سورية"، **مجلة جامعة دمشق**، (المجلد ١، العدد ١، ١٩٩٩).
- شحادة، زيدون. "دور النسب المالية في تقويم أداء المشروع الاقتصادي دراسة تطبيقية على الشركة العربية السورية للصناعات الإلكترونية"، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، (المجلد ٢٩، العدد ٢، ٢٠٠٧).
- صيام، وليد. "مدى إدراك أهمية استخدام البيانات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، دراسة ميدانية مطبقة على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة**، (المجلد ١٧، العدد ٢، ٢٠٠٣).
- صيام، وليد زكريا. و الخدّاش، حسام الدين. "تأثير التدفقات النقدية على القيمة السوقية لسهم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة**، (المجلد ١٧، العدد ١، ٢٠٠٣).
- طعيمة، ثناء محمد. "نموذج متعدد المتغيرات للتنبؤ بالتدفقات النقدية مع التطبيق على الشركات في المملكة العربية السعودية"، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة**، (المجلد ١٢، العدد ١، ١٩٩٨).
- هرمز، نور الدين. "التخطيط السياحي والتنمية السياحية"، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، (المجلد ٢٨، العدد ٣، ٢٠٠٦).
- هويدي، علي. "المحتوى المعلوماتي لمؤشرات الأداء الحديثة"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، جامعة عين شمس (العدد الثالث، تموز 2000).

٣) رسائل علمية:

- الأفندي، سجي. "مدى استخدام الموازنات التخطيطية كأداة للرقابة وتقييم الأداء في منشآت القطاع العام"، رسالة ماجستير، جامعة حلب (2003).
- العفيري، فؤاد محمد. "تقييم الأداء المحاسبي واستراتيجيات تطويره في شركات الصناعات التحويلية في اليمن"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٦.

- المهندس، منيرة. "تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي". رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين (2006).
- الهباش، محمد يوسف. "استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية - دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، (٢٠٠٦).
- سليمان، مراد قاسم عيد. "التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية - دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة اليرموك، إربد، (٢٠٠٣).
- علي، عفراء. "دراسة النظام المحاسبي وتقييم الداء في المؤسسة العامة للأسماك في سوريا". رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين (2005).
- عوض الله، محمود محمد حسن. "أهمية القوائم المالية في التنبؤ بالأرباح - دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة في سوق الخرطوم للأوراق المالية"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، (٢٠٠٨).
- كفا، ياسر. "مؤشرات تقييم الأداء المحاسبي في القطاع الصناعي العام في الجمهورية العربية السورية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق (2005).
- كعدان، حسان. "الرقابة وتقييم الأداء في القطاع المصرفي: مع دراسة حالة تطبيقية عن المصرف التجاري السوري"، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ١٩٩٧.

٤) إصدارات:

- المعيار المحاسبي الدولي السابع (المعدل في عام ١٩٩٤)، مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASC)، ٢٠٠١.
- المعيار المحاسبي الدولي السابع (المعدل في عام ١٩٩٤)، مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASC)، ٢٠٠١.
- أساسيات الفندقة، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، (الرياض، ٢٠٠١)،
- ٤. أهمية تقييم الأداء في الشركات والمؤسسات: الرقابة على الأداء الكلي للمنشأة، الغرفة التجارية الصناعية، إدارة البحوث، (الرياض، ١٩٩٤)،
- ٥. محاسبة فندقية، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، (الرياض، ٢٠٠١)،

A- Books:

- Feldman, Matan & Arkady, Libman. 2007, **Crash Course in Accounting and Financial Statement Analysis**, (John Wiley & Sons, Inc; 2 edition).
- Friedlob, G.T., and Schneider, L.L.F. 2003. **Essentials of Financial Analysis**, (New Jersey: Wiley).
- George T. Friedlob., Lydia L.F. Schleifer. 2003, **Essentials of Financial Analysis**, (New York: John Wiley & Sons, Inc).
- Gibson, C.H. 2001, **Financial Reporting and Analysis**, (New York: Thomson, south-western).
- Greuning, Hennie van., 2006, **International Financial Reporting Standards: A Practical Guide**, (4 Th.ed; Washington: The World Bank).
- Harper, David, 2004, **Advanced Financial Statements Analysis**, (Investopedia.com).
- Kieso, Donald E., and Jerry J. Weygandt, 1992, **Intermediate Accounting**, (7thEdition, New York: John Wiley & sons).
- Kieso, D.E; Weygand, J.J; Warfield, T.D. 2005, **International Accounting**. (New Jersey: Wiley).
- Paramasivan C. & Subramanian. 2009, **Financial Management**', (New Age International (P) Ltd., Publishers).
- Richard G. Schroeder, Myrtle W. Clark; and Jack M. Cathey, 2001, **Accounting Theory and Analyses**, (New York: John Wiley & Sons, Inc).
- Roehl - Anderson, J. M, and Bragg, S. M. 2005, **The Controllers Function: The Work of the Managerial Accountant**. (New Jersey: Wiley).

- Wild, John; Subramanian, K.R; Halsey, Robert. 2003. **Financial statement analysis**, (New York: McGraw - Hill Companies, Inc. 8th Ed).
- Wolk. I. Harry, Tearney ,G. Michael and Dodd ,L. James, 2000 , Accounting **Theory: A conceptual and Institutional Approach**, (5 Th. Ed; South -Western College Publishing).

B-Articles:

- Dechow, Patricia m. "Accounting Earnings and Cash flows as Measures of Firm Performance: The Role of Accounting Accruals". **Journal of Accounting and Economics** 18, 1994.
- Rajan, Madhav V., Reichelstein, Stefan., and Soliman, Mark T. 2006, **Conservatism, Growth, and Return on Investment**. (Stanford University, Research Paper Series).
- Wayne R. Guay, Baljit K. Sidhu. "The Usefulness of Long-Term Accruals", **A journal of Accounting, Finance and Business Studies**, Vol 37 Issue 1.

C- Others:

- Financial Accounting Standards Board. Statement of Financial Accounting Concepts No.2," **Qualitative Characteristics of Accounting Information**". FASB Stamford, con\ 9\ 8\ .

قائمة المركز المالي لفندق ميريديان دمشق في ١٢/٣١ للأعوام التالية					
2008	2007	2006	2005	2004	البيان
					الموجودات
					الموجودات المتداولة
					النقدية
3,736,213	6,588,659	9,059,642	7,601,584	6,168,783	نقدية بالصندوق
128,131,614	71,173,478	110,565,599	46,058,359	42,950,228	مصارف - عملة سورية
54,820,721	152,744,359	92,069,899	72,387,951	132,570,307	مصارف - عملة أجنبية
186,688,548	230,506,496	211,695,140	126,047,894	181,689,318	مجموع النقدية
					ذمم مدينة
74,381,094	59,983,815	54,004,353	65,204,550	58,765,920	عملاء
33,875,825	40,951,127	30,210,606	35,024,298	21,205,618	شيكات تحت التحصيل
25,209,773	804,377	3,443,628	1,525,391	139,280	المستحق على الأطراف ذوي العلاقة
19,396,568	636,069	4,012,413	2,512,231	1,522,081	ذمم مدينة متنوعة
152,863,260	102,375,388	91,671,000	104,266,470	81,632,899	مجموع الذمم المدينة
					ناقصاً:
(10,824,150)	(10,917,900)	(11,192,712)	(12,463,151)	(10,825,013)	مقابل الإنخفاض في قيمة الذمم المدينة
142,039,110	91,457,488	80,478,288	91,803,319	70,807,886	صافي الذمم المدينة
					موجودات أخرى متداولة
26,971,340	26,045,626	28,703,183	26,036,168	26,329,840	موجودات بالمخازن
0	0	0	0	0	إعتمادات مستندية
0	571,118	118,541	157,978	188,956	مصرفات مدفوعة مقدماً
26,971,340	26,616,744	28,821,724	26,194,146	26,518,796	مجموع موجودات أخرى متداولة
355,698,998	348,580,728	320,995,152	244,045,359	279,016,000	مجموع الموجودات المتداولة
					موجودات أخرى غير متداولة
136,560,197	201,085,570	157,291,274	140,125,513	120,008,582	نقدية مجانية بالمصارف
0	3,633,000	29,733,740	3,537,620	1,742,000	مشتريات قيد التنفيذ
136,560,197	204,718,570	187,025,014	143,663,133	121,750,582	مجموع موجودات أخرى غير متداولة
492,259,195	553,299,298	508,020,166	387,708,492	400,766,582	مجموع الموجودات
					المطالب
					المطالب المتداولة
47,798,989	44,453,205	36,909,564	24,898,416	22,068,582	الموردون
24,686,705	16,735,024	16,737,181	15,440,664	18,652,121	مصرفات مستحقة
4,142,831	4,106,466	5,720,116	2,666,020	3,616,968	تأمينات للغير
4,133,974	1,055,591	1,162,857	780,581	667,020	المستحق للأطراف ذوي العلاقة
7,947,501	11,636,409	15,411,977	19,732,078	17,554,622	مطالب متداولة أخرى
2,500,000	13,500,000	11,325,200	10,000,000	8,000,000	مخصص التزامات محتملة
236,015,690	186,566,103	184,832,894	112,364,237	167,282,879	حصة المالك في الأرباح
					شركة الميريديان (المكلف بالإدارة)
20,218,312	59,853,356	47,452,413	52,187,380	44,808,553	أتعاب إدارة مستحقة
3,076,525	5,502,534	4,519,859	4,911,208	4,478,989	مقابل التنشيط والدعاية العالمية

28,232,626	0	0	0	0	نصيب شركة الميريديان في رصيد مخصص تبديل وتجديد المفروشات والتجهيزات
51,527,463	65,355,890	51,972,272	57,098,588	49,287,542	صافي مستحقات شركة الميريديان
378,753,153	343,408,688	324,072,061	242,980,584	287,129,734	مجموع المطالبات المتداولة
					المطالبات غير المتداولة
0	209,315,075	183,372,570	144,152,373	113,061,313	مخصص تبديل وتجديد المفروشات والتجهيزات
112,930,507	0	0	0	0	نصيب المالك في رصيد مخصص تبديل وتجديد المفروشات والتجهيزات
575,535	575,535	575,535	575,535	575,535	رأس المال العامل
113,506,042	209,890,610	183,948,105	144,727,908	113,636,848	مجموع المطالبات غير المتداولة
492,259,195	553,299,298	508,020,166	387,708,492	400,766,582	مجموع المطالبات

قائمة الدخل لفندق ميريديان دمشق عن السنة المالية المنتهية في ١٢/٣١ للأعوام التالية					
2008	2007	2006	2005	2004	البيان
					صافي الإيرادات
650,428,944	557,273,032	471,458,763	508,033,669	456,011,328	إيرادات الغرف
420,739,454	398,067,245	329,188,526	319,207,095	304,120,155	إيرادات المطاعم والمشروبات
27,055,974	26,118,595	25,053,302	29,781,287	35,521,889	إيرادات أقسام التشغيل الأخرى
30,391,924	20,408,013	24,070,465	53,008,859	45,793,639	إيجارات وإيرادات متنوعة أخرى
1,128,616,296	1,001,866,885	849,771,056	910,030,910	841,447,011	مجموع صافي الإيرادات
					تكاليف التشغيل والمصروفات
97,358,036	84,341,377	73,841,813	82,862,860	79,890,428	تكاليف الغرف
227,108,281	210,295,261	184,424,177	185,817,098	184,069,926	تكاليف المطاعم والمشروبات
20,273,636	18,613,341	15,656,012	16,684,370	19,830,728	تكاليف أقسام التشغيل الأخرى
64,058,997	66,054,604	65,456,402	68,837,185	64,518,509	مصروفات إدارية وعمومية
20,809,606	17,895,446	15,760,877	17,096,773	15,285,628	مصروفات دعائية وإعلان
33,600,224	21,794,054	20,653,634	19,501,324	23,287,479	تكاليف الطاقة
67,262,471	52,331,688	49,475,607	54,087,759	50,981,849	مصروفات صيانة وإصلاح
67,716,978	60,112,013	50,986,263	54,601,855	50,486,820	مخصص تبديل وتجديد المفروشات والتجهيزات
11,286,163	10,018,669	8,497,711	9,100,309	8,414,470	مقابل التنشيط والدعاية العالمية
609,474,392	541,456,453	484,752,496	508,589,533	496,765,837	مجموع تكاليف التشغيل والمصروفات
519,141,904	460,410,432	365,018,560	401,441,377	344,681,174	صافي الدخل
					بوزع كما يلي:
451,653,456	400,557,076	317,566,147	349,253,997	299,782,621	٨٧٪ حصة المالك - وزارة السياحة
67,488,448	59,853,356	47,452,413	52,187,380	44,808,553	١٣٪ أتعاب الإدارة - ميريديان
519,141,904	460,410,432	365,018,560	401,441,377	344,591,174	

قائمة التدفقات النقدية لفندق ميريديان دمشق عن السنة المالية المنتهية في ١٢/٣١ للأعوام التالية					
2008	2007	2006	2005	2004	البيان
					التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
519,141,904	460,410,432	365,018,560	401,441,377	344,681,174	صافي الدخل
					تسويات لمطابقة صافي الدخل
					لصافي الأموال المتاحة من أنشطة التشغيل
67,716,978	60,112,013	50,986,263	54,601,855	50,486,820	المكون لمخصص تبديل وتجديد المفروشات والتجهيزات
(93,750)	17,672	1,545,684	1,638,138	1,825,013	المكون لمقابل الإنخفاض في قيمة الذمم المدينة
	(292,484)	(2,816,123)	0	0	المستخدم من مقابل الإنخفاض في قيمة الذمم المدينة
11,286,163	10,018,669	8,497,711	9,100,309	8,414,470	المكون مقابل التنشيط والدعاية العالمية
0	3,514,990	1,959,510	2,000,000	1,500,000	الزيادة في مخصص الالتزامات المحتملة
(8,305,560)	(1,340,190)	(634,310)	0	0	المستخدم من مخصص القضايا
(2,694,440)	0	0	0	0	مخصصات انتفى الغرض منها
587,051,295	532,441,102	424,557,295	468,781,679	406,907,477	أرباح التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل
					التغير في رأس المال العامل
(14,397,279)	(5,979,462)	11,200,197	(7,391,892)	(118,424)	(الزيادة) النقص في العملاء
7,075,302	(10,740,521)	4,813,692	(13,818,680)	(2,221,169)	(الزيادة) النقص في شيكات تحت التحصيل
0	0	0	0	1,830,610	النقص (الزيادة) في الاعتمادات المستندية
(24,405,396)	2,639,251	(1,918,237)	(432,849)	43,650	النقص (الزيادة) في المستحق على الأطراف ذوي العلاقة
(18,760,499)	3,376,344	(1,500,182)	(990,150)	(215,341)	(الزيادة) في الذمم المدينة المتنوعة
(925,714)	2,657,557	(2,667,015)	293,672	(3,211,208)	(الزيادة) النقص في الموجودات بالمخازن
571,118	(452,577)	39,437	30,978	(3,503)	(الزيادة) النقص في المصروفات المدفوعة مقدماً
3,345,784	7,543,641	12,011,148	2,829,834	(10,614,447)	(النقص) الزيادة في الموردين
7,951,681	(2,157)	1,296,517	(3,211,457)	9,617,538	الزيادة (النقص) في المصروفات المستحقة
36,365	(1,613,650)	3,054,096	(950,948)	858,172	الزيادة في التأمينات للغير
3,078,383	(107,266)	382,276	113,561	(1,906,425)	(النقص) الزيادة في المستحق للأطراف ذوي العلاقة
(3,688,908)	(3,775,568)	(4,320,101)	2,177,456	(14,654,847)	(النقص) الزيادة في المطالبات المتداولة الأخرى
(13,712,172)	(9,035,994)	(8,889,060)	(8,668,090)	(10,957,896)	المسدد من التنشيط والدعاية العالمية
533,219,960	516,950,700	438,060,063	438,763,114	375,354,187	صافي التدفقات النقدية المتاحة من أنشطة التشغيل
					التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(132,235,920)	(8,068,768)	(11,766,066)	(23,510,795)	(27,559,622)	المستخدم من مخصص تبديل وتجديد المفروشات والتجهيزات
0	0	(26,196,120)	(1,795,620)	(1,742,000)	الزيادة في مشروعات قيد التنفيذ
(132,235,920)	(8,068,768)	(37,962,186)	(25,306,415)	(29,301,622)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
					التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
(402,203,869)	(398,823,867)	(245,097,490)	(404,172,639)	(302,596,843)	المسدد للشركة المالكة
(107,123,492)	(47,452,413)	(52,187,380)	(44,808,553)	(34,162,806)	المسدد للشركة المديرة
(509,327,361)	(446,276,280)	(297,284,870)	(448,981,192)	(336,759,649)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل

(108,343,321)	62,605,652	102,813,007	(35,524,493)	9,292,916	صافي الزيادة في النقدية
431,592,066	368,986,414	266,173,407	301,697,900	292,404,984	رصيد النقدية في أول العام
323,248,745	431,592,066	368,986,414	266,173,407	301,697,900	رصيد النقدية في آخر العام – ويتمثل في:
186,688,548	230,506,496	211,695,140	126,047,894	181,689,318	نقدية غير مقيدة – أصول متداولة
136,560,197	201,085,570	157,291,274	140,125,513	120,008,582	نقدية مقيدة – أصول غير متداولة
323,248,745	431,592,066	368,986,414	266,173,407	301,697,900	مجموع النقدية في آخر العام